التقرير الوطني

لمملكة البحرين حول التقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين +٢٠

٢٠١٤

المحتويات

المقدمة..... ٢
الباب الأول: تحليل عام للإنجازات التي تحققت والتحديات التي صودفت منذ العام ١٩٩٥ في مجال تعزيز المساواة وتمكين المرأة ٣
أولاً: أهم الإنجازات التي تحققت منذ عام ١٩٩٥..... ٣
ثانياً: أهم التحديات التي صادفت مملكة البحرين في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة منذ عام ١٩٩٥..... ٩
ثالثا: التطورات الدستورية والتشريعات التي طرأت في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة..... ٩
رابعاً: الميزانيات المستجيبة لاحتياجات المرأة..... ١٢
خامساً: آليات الحوار بين الحكومة والمجتمع المدني..... ١٣
سادساً: أوجه التعاون المحلي والاقليمي والدولي..... ١٣
الباب الثاني: التقدم المحرز في تنفيذ مجالات الاهتمام الحاسمة في منهاج عمل بيجين (الانجازات والتحديات)..... ١٤
.1المرأة والفقر..... ١٤
.2المرأة والتعليم..... ١٥
.3المرأة والصحة..... ١٧
٤.العنف ضد المرأة..... ٢١
.5مشاركة المرأة في السلطة وصنع القرار..... ٢٣
.6المرأة والاقتصاد..... ٢٥
.7المرأة والإعلام..... ٢٧
.8المرأة والبيئة..... ٢٩
٩.الأليات المؤسسية للنهوض بالمرأة..... ٣١
١٠.حقوق الأنسان للمرأة..... ٣٣
.11الطفلة..... ٣٥
عواقب الأزمة المالية والأقتصادية واثرها على المرأة..... ٣٦
الباب الثالث: البيانات والإحصاءات..... ٣٧
أ-المؤشرات الوطنية الأساسية..... ٣٧
ب-المؤشرات المتعلقة بالمجموعة الدنيا من المؤشرات الجنسانية..... ٣٧
ج-المؤشرات المتعلقة بالعنف ضد المرأة..... ٣٨
د-بيانات بشأن فئات معينة..... ٣٩
الباب الرابع: الأولويات الناشئة..... ٤٠
١.الأولويات الرئيسية..... ٤٠
٢.التوصيات..... ٤٠
الخلاصة..... ٤٢
المرفقات..... ٤٣
أ-أعضاء الفريق الوطني..... ٤٣
ب-الإحصاءات..... ٤٤
ج-المؤشرات..... ٥١
د-قائمة بالسياسات والاستراتيجيات وخطط العمل والاصدارات..... ٥٩

المقدمة

واصلت مملكة البحرين مساعيها وفق منطلقات ثابته كفلها ميثاق العمل الوطني والدستور والتشريعات النافذه، باتباع آليات عملية قائمة على بناء التحالفات والشركات لتنفيذ الاستراتيجيية الوطنية لنهوض المرأة البحرينية وفق منهجية علمية لقياس الاثر والتقدم المحرز في مجالات عمل المرأة، وادماج احتياجاتها في المسار التنموي لضمان تطبيق المساواة ومبادئ تكافؤ الفرص، لتحقيق شراكة متكافئة لبناء مجتمع تنافسي مستدام.

وقد تم اعداد هذا التقرير باعتماد منهجية تشاركية جمعت كافة الجهود الوطنية ذات الصلة من خلال مراجعة وتحديث وتوفير كافة البيانات والمعلومات بحسب المنهجية والآلية المطلوبة، لنقل الصورة الحقيقية التي توضح التقدم المحرز على وضع المرأة في مجالات الاهتمام الحاسمة على كافة الاصعدة الرسمية والاهلية ومدى توافقها والتزامها في تنفيذ منهاج عمل بيجين، وذلك منذ تقديم التقرير الثالث في العام ٢٠٠٩.

الباب الأول: تحليل عام للإنجازات التي تحققت والتحديات التي صودفت منذ العام ١٩٩٥ في مجال تعزيز المساواة وتمكين المرأة

أولاً: أهم الإنجازات التي تحققت منذ عام ١٩٩٥

دخلت مملكة البحرين مرحلة جديدة بطرح المشروع الإصلاحي لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين حفظه الله في عام ١٩٩٩، واعلان ميثاق العمل الوطني في فبراير ٢٠٠١، ولقد ضمت اللجنة التي اعدت مشروع الميثاق ست شخصيات نسائية. وتوالت مكتسبات المرأة البحرينية بالمشاركة في مسيرة البناء والتحديث الوطني على مختلف الاصعدة، ومن ابرزها التالي:

١. **<u>إنشاء آليات وطنية لضمان ودعم حقوق المرأة:</u>**

- صدور الأمر السامي رقم (٤٤) لسنة ٢٠٠١، بإنشاء **المجلس الأعلى للمرأة**، يتبع **ملك مملكة البحرين** مباشرة ويعتبر المرجع لدى جميع الجهات الرسمية فيما يتعلق بشئون المرأة.
- إنشاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في عام ٢٠٠٩ بموجب الأمر الملكي رقم (٤٦) لتعزيز وتنمية وحماية حقوق الإنسان وترسيخ قيمها ونشر الوعي بها والإسهام في ضمان ممارستها.
- صدور الأمر السامي رقم (٦٦) لسنة ٢٠١٢، بتنظيم وزارة شؤون حقوق الانسان كجهة معنية بالقطاع الحقوقي للإنسان في مملكة البحرين بالتعاون مع المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان.

٢. **<u>الاستراتيجية الوطنية لنهوض المرأة:</u>**

- اعتمد حضرة صاحب **الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة** ملك مملكة البحرين في العام ٢٠٠٥ الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة البحرينية في سابقة تاريخية باعتبارها أول استراتيجية نوعية معنية بشؤن المرأة تعتمد من رأس الدولة في الوطن العربي.
- دشن المجلس الاعلى للمرأة عمله برؤية واضحة وخطة وطنية طموحه لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة البحرينية للفترة (٢٠٠٧-٢٠١٢)، تم اعدادها بالشراكة الفاعلة مع جميع مكونات المجتمع ومؤسساته الدستورية.
- في العام ٢٠١٢ قام المجلس الاعلى للمرأة بتقييم نتائج الخطة الوطنية للنهوض بالمرأة البحرينية وفق منهجية علمية دقيقة ليبدأ انطلاقته الثانية برؤية أكثر تطوراً وخطة طموحة تتضمن آليات أكثر مواءمة لتطورات المجتمع البحريني بشكل عام، وتطور أوضاع المرأة بشكل خاص. ومن ثم اطلق المجلس في العام ٢٠١٣ الخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية (٢٠١٣-٢٠٢٢) وتتضمن خمسة آثار تسعى الى ضمان تحقيق **الاستقرار الأسري** للمرأة في إطار الترابط العائلي، وتمكينها من متطلبات القدرة على المساهمة التنافسية في مسار التنمية، القائم على مبدأ **تكافؤ الفرص** وإدماج احتياجات المرأة في التنمية، بما يحقق لها فرص التميز في الأداء والارتقاء بخياراتها نحو **جودة حياتها** و**التعلم مدى الحياة**. من خلال التكامل مع الشركاء والحلفاء في العمل المؤسسي ليكون المجلس الاعلى للمرأة بالتالي **بيت الخبرة** الوطني المتخصص في شئون المرأة.

٣. **<u>النموذج الوطني لإدماج احتياجات المرأة في التنمية:</u>**

- عقد المؤتمر الوطني الأول للمرأة البحرينية في العام ٢٠١٠ تحت شعار دمج احتياجات المرأة في برامج التنمية الشاملة .. دور الجهود الوطنية "فرص متكافئة .. عدالة وتقدم للجميع"، وأسفر عن إعلان النموذج الوطني لإدماج احتياجات المرأة البحرينية في مسار التنمية.
- تشكيل اللجنة الوطنية لمتابعة تنفيذ هذا النموذج برئاسة صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة رئيسة المجلس الأعلى للمرأة.
- إنشاء وحدات تكافؤ الفرص في العديد من الوزارات والمؤسسات الرسمية والقطاع الخاص والعمل المشترك مع وزارة المالية فيما يتعلق بالموازنات المستجيبة لاحتياجات المرأة، ولقد اثبتت هذه الوحدات جدواها على مستوى الواقع العملي مما اثمر عن صدور قرار مجلس ديوان الخدمة المدنية بتاريخ ١٩ سبتمبر ٢٠١٣ يوجه فيه الوزارات الى تشكيل لجان دائمة لتكافؤ الفرص مما يعتبر خطوة هامة على طريق تحقيق تكافؤ الفرص في هذه المؤسسات ونشر ثقافة الادماج وزيادة الوعي بمبادئ تكافؤ الفرص.

- في العام ٢٠١٣ عقد المؤتمر الوطني الثاني للمرأة البحرينية تحت شعار "إدماج احتياجات المرأة في التنمية .. وقفة مراجعة وتقييم"، بهدف متابعة تنفيذ النموذج الوطني لإدماج احتياجات المرأة في التنمية وإبراز أهم الإنجازات والتحديات للانطلاق منها نحو رؤية مستقبلية في ضوء المستجدات المحلية والدولية. وقد تم طرح تصور مطور للنموذج الوطني لإدماج احتياجات المرأة، وتعتبر النسخة الثانية من النموذج تطور نوعي للنموذج الوطني الأول ومستجيب للتوجهات الوطنية في مجال الادماج ويؤكد على توزيع الأدوار في التنفيذ بين قطاعات المجتمع وضمان المسئولية الوطنية في السعي نحو تحقيق الأثر على الصعيد الوطني حيث يؤمل تنفيذ النموذج بالتشارك بين السلطتين التشريعية والتنفيذية والمجتمع المدني والقطاع الخاص وبإشراف ومتابعة من المجلس الأعلى للمرأة، والجهات ذات العلاقة بالمنظمات الإقليمية والدولية. ويتكون النموذج الوطني من أربعة محاور رئيسية هي السياسات والموازنات وإدارة المعرفة وقياس الأثر حيث تم وضع الإجراءات اللازمة وتحديد الأدوار المتوقعة من كل الجهات ذات العلاقة لتفعيل محاور النموذج الوطني.

٤. <u>الاتفاقيات والتقارير الدولية ذات العلاقة بالمرأة:</u>

- انضمت مملكة البحرين في العام ٢٠٠٢ إلى أتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو) والتزمت بتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية على صعيد برامج التوعية و اعداد التقارير الرسمية الدورية بشأن متابعة تنفيذ مواد الاتفاقية، و متابعة ملاحظات لجنة السيداو. وقد ناقشت مملكة البحرين تقريرها الأول والثاني والتقرير التكميلي الخاص باتفاقية السيداو امام لجنة السيداو بتاريخ ٣٠ أكتوبر ٢٠٠٨ وقدمت التقرير الرسمي الثالث لتنفيذ اتفاقية السيداو في الوقت المحدد من شهر يوليو ٢٠١١، وتم مناقشته امام اللجنة المعنية بتاريخ ١١ فبراير ٢٠١٤ في جنيف حيث حصل التقرير على إشادة واسعة من قبل اللجنة والمعنيين.
- في اطار متابعة المجلس الاعلى للمرأة لتنفيذ التزامات مملكة البحرين الدولية أمام مجلس حقوق الانسان ولجنة السيداو، أصدر مجلس الوزراء قراراً في يناير ٢٠١٤ باتخاذ الاجراءات الدستورية والقانونية لإحالة مشروع قانون بإعادة صياغة التحفظات لبعض مواد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو) بما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية ويحفظ سيادة الدولة إلى السلطة التشريعية.
- تقدم مملكة البحرين التقارير الدولية ذات الصلة بوضع المرأة ومن ذلك تقارير مملكة البحرين الدورية بشأن أتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو)-والاهداف الإنمائية الألفية وتقرير التنمية البشرية ومنهاج عمل بيجين. وتتضمن هذه التقارير لمحة عن الإنجازات والتحديات في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ومن هذه الإنجازات، على سبيل المثال:
  - ما أشار إليه تقرير التنمية البشرية، للعام ٢٠١٣، من أن ترتيب البحرين يصل إلى المرتبة ٤٨ بين ١٨٧ دولة، والذي يعتبر ترتيباً عالياً مقارنة بكثير من الدول وأن البحرين تعتبر من بلدان التنمية البشرية المرتفعة جداً.
  - أشار تقرير إنجازات التنمية البشرية في مملكة البحرين "استعراض لعشر سنوات" الصادر عن مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة، في فبراير ٢٠١٠، إلى أن "قيم دليل التنمية البشرية ودليل تنمية النوع للبحرين مماثلة في عام ٢٠٠٩م (٠,٨٩٥)، وهذا يعني إنه فيما يتعلق بالتنمية البشرية، لا يوجد تفرقة من حيث النوع في البحرين".
  - اشار تقرير المنظمة الدولية للتعاون الاقتصادي والتنمية لدول الشرق الأوسط وأفريقيا (MENA-OECD) للعام ٢٠١٣م المعد بالتعاون مع مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (CAWTAR) حول المساواة بين الجنسين فيما يتعلق بالقوانين والسياسات العامة في دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا ان مملكة البحرين جاءت في المركز الاول فيما يتعلق بمشاركة المرأة في القطاع العام في المناصب الإدارية الوسطى وبنسبة بلغت ٥٩% على مستوى الدول المشاركة في التقرير ، كما حققت الترتيب الثاني بعد تونس بين دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا (المينا) فيما يتعلق بنسبة القياديات في القطاع العام وبنسبة بلغت٣٧% حيث فاقت المتوسط لدول الشرق الأوسط وشمال افريقيا (المينا) والتي بلغت ٢٩,١%.

٥. **إطلاق الجوائز والمبادرات بهدف دعم وتمكين المرأة البحرينية:**

- أطلق المجلس الأعلى للمرأة في العام ٢٠٠٦ جائزة صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم ال خليفة لتمكين المرأة البحرينية، وتمنح كل سنتين لأفضل الوزارات والمؤسسات الحكومية والخاصة المتميزة في مجالات دعم وتمكين المرأة البحرينية العاملة.
- بدءاً من العام ٢٠٠٨ تم تخصيص الاول من ديسمبر يوماً للمرأة البحرينية، ويعتبر مبادرة وطنية تهدف الى تسليط الضوء على احدى المجالات الهامة في مسيرة عمل المرأة البحرينية، والعمل على ابراز الانجازات ورصد التحديات والوقوف على اهم التدابير التي من شأنها ان تساهم في تعزيز ودعم مسيرة المرأة على مختلف الاصعدة.
- في العام ٢٠١٠ تم إطلاق جائزة المغفور لها الشيخة حصة بنت سلمان آل خليفة للعمل الشبابي التطوعي لتعزيز العمل التطوعي وتشجيع الشباب على الإبداع والتميز في خدمة المجتمع.
- في العام ٢٠١٠ تم إطلاق جائزة صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة لتمكين المرأة في الجمعيات المهنية والسياسية ، وتمنح الجائزة كل أربع سنوات لأفضل جمعية سياسية وأخرى مهنية.
- في العام ٢٠١١ تم إطلاق امتياز الشرف لرائدة الاعمال البحرينية الشابة الذي يمنح لرائدة العمل المشاركة في تنمية الاقتصاد الوطني، والتي تجمع بين الريادة في إدارة إحدى المؤسسات الاقتصادية الخاصة والتميز في النهوض بمسئوليتها الاجتماعية نحو المجتمع.

٦. **تعهدات مملكة البحرين التي وردت في التقارير الوطنية (بيجين +٥، بيجين+١٠، بيجين+١٥) وتنفيذاً لمجالات الاهتمام الحاسمة الاثني عشر الواردة في منهاج عمل بيجين:**

نورد فيما يلي أبرز جهود مملكة البحرين الرامية إلى نهوض المرأة منذ العام ١٩٩٥:

- **المرأة والفقر:**

- إن السياسات الحكومية المعتمدة في البحرين تقوم على توفير الخدمات الأساسية بشكل مجاني للجميع، وخصوصاً خدمات التعليم والرعاية الصحية والإسكان وغيرها، وهي ذات نوعية جيدة.
- تُقدم الاستحقاقات الأسرية في مملكة البحرين من خلال جهات متعددة وتحكمها تشريعات مختلفة ومن ذلك: التأمين ضد التعطل، العلاوات الاجتماعية على الرواتب، علاوة تحسين المستوى المعيشي، الضمان الاجتماعي، كفالة الأيتام والأرامل عن طريق المؤسسة الخيرية الملكية، بدل الاسكان، مخصص لذوي الاعاقة.
- تتظافر الجهود الرسمية للارتقاء بالمكانة الاقتصادية للمرأة عن طريق تقديم القروض والتسهيلات إلى جانب التدريب والتأهيل، بالإضافة إلى التشريعات والقرارات الداعمة وإطلاق الخطة الوطنية لتنمية الأسر المحتاجة عام ٢٠٠٥.
- لا تنحصر الجهود المبذولة في إطار تقديم الدعم بل يتعداها إلى تنمية الإنسان البحريني للرقي به على المستوى الاجتماعي من خلال المشاريع والبرامج والخدمات كالمراكز الاجتماعية الشاملة المخصصة لذوي الإعاقة والمسنين والخدمات التنموية من تدريب وتأهيل.

- **المرأة والتعليم:**

- تعتبر البحرين من أوائل الدول في المنطقة التي أولت التعليم اهتماما مبكراً، حيث دخل التعليم النظامي للمرأة في عام ١٩٢٨، وحققت المرأة نجاحاً كبيراً في جميع مستويات التعليم، وتسعى المملكة حالياً نحو تطوير نوعية التعليم وتوسيع مجالاته لتشمل برامج متطورة تلبي الاحتياجات التعليمية والتدريبية المتجددة والمتزايدة. وتشكل المرأة البحرينية النسب الأعلى من الحضور في جميع المراحل التعليمية وحتى الجامعية وهذه النسب تحققت بفعل البيئة التشريعية الداعمة والبرامج والمشاريع التي تم تنفيذها في المجال التعليمي ومنها، مشروع جلالة الملك لمدارس المستقبل، وبرنامج المنح الدراسية العالمية وغيرها من البرامج والتدابير التي ساهمت في تحقيق مملكة البحرين لمراكز متقدمة في المجال التعليم، وتشير الاحصائيات إلى أن نسبة الطالبات في مؤسسات التعليم العالي في المملكة ما مقداره (٦١%) في العام الدراسي(٢٠١١-٢٠١٢)، كما بلغت نسبة خريجات التعليم العالي من الجامعات والمعاهد الحكومية (٥٨%) في العام الدراسي(٢٠١٠-٢٠١١).

- التعليم في مملكة البحرين إلزامي للمرحلتين الابتدائية والاعدادية حيث تمّ سنة ٢٠٠٦ إنشاء قسم خاص لمتابعة تنفيذ إلزامية التعليم لمن هم في سن الإلزام (٦-١٥سنة)، ومتابعة المنقطعين عن الدراسة من نفس الفئة العمرية، والعمل على إعادة إلحاقهم بالتعليم.
- التعليم مجاني لجميع الطلاب البحرينيين وغير البحرينيين(من الجنسين) المنتظمين في المدارس الحكومية للمراحل الدراسية الثلاث (الابتدائية، الإعدادية والثانوية) للفئات العمرية (6-18 سنة) ، مع توفير الكتب الدراسية اللازمة مع بداية كل سنة دراسية مجاناً دون مقابل. وهناك معاهد خاصة لتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة لكلا الجنسين مزوّدة بكل ما يحتاجه طلابها من خدمات. وقد قامت مملكة البحرين بجهود عديدة لتحسين وتعزيز الخدمات المقدمة لفئة ذوي الإعاقة تتمثل في دمج الطلبة من فئة ذوي الإعاقة للتعلم في المدارس الحكومية، كما أولت مملكة البحرين التعليم الفني والمهني والصناعي للمرأة اهتماماً بالغاً حيث تم تدشين مشروع تطوير التعليم الفني والمهني (التلمذة المهنية) في العام ٢٠٠٧ وإتاحة الفرصة للفتيات للالتحاق ببرامج المسار التجاري من التعليم الفني والمهني، كما تم الحاق الفتيات ببرامج دراسية لما بعد الثانوية (الشهادة الوطنية العليا HNC، الدبلوما الوطنية العليا HND).
- يوجد في مملكة البحرين ١٣ جامعة حكومية وخاصة واقليمية وأكبر تلك الجامعات هي جامعة حكومية، كما أسست كلية البحرين للمعلمين (BTC)، في عام ٢٠٠٨ بكادر اكاديمي بلغ ٥٢ متخصصاً، ٧١% منهم من حملة الدكتوراة. وفي العام نفسه، أنشئت الحكومة بوليتكنك البحرين؛ لدعم النمو الاقتصادي وتوفير الخيارات الملائمة لسوق العمل من القوى العاملة البحرينية ذات الكفاءة في المجالات التطبيقية والمهنية والتقنية.
- إرساء منظومة للتعليم المستمر عوضاً عن منظومة محو الأمية المعتمدة سابقاً، كما وافقت على تطبيق القرار٥٤/١٢٢ الصادر في جنيف عام ٢٠٠٠ بخصوص عقد محو الأمية وتعليم الكبار العالمي، التزامًا بما ورد في مقترح اليونسكو بشأن عقد محو الأمية الدولي (٢٠٠٣-٢٠١٢)، ولم تقتصر الجهود على محو الأمية الأبجدية، بل تمتد لمحو الأمية الحاسوبية.

  وتسهيلا لتنفيذ هذه البرامج اتخذت المملكة عدد من الإجراءات المساندة ومنها:
  - فتح رياض أطفال لأبناء الأمهات الملتحقات بمراكز التكوين المستمر.
  - توفير المواصلات للدارسين والمعلمين وخاصة النساء منهم.
  - استحداث خدمة الإرشاد النفسي والتوجيه المهني في العام الدراسي ٢٠٠٦/٢٠٠٧.
  - تجريب مشروع محو الأمية المعجل على شكل دورات تدريبية مكثفة.
- تم تدشين برنامج تحسين أداء المدارس عام ٢٠٠٨ على ١٠ مدارس (خمس مدارس ذكور وخمس إناث) موزعة جغرافيا على المحافظات الخمس، ويتضمن البرنامج مجموعة من المشاريع التي تمكن القيادة المدرسية والتربوية وتطويرها، وتمكين المعلمين من الممارسات التربوية الحديثة من خلال أكاديميات التدريس، وتم رصد مؤشرات الإنجاز بغرض سد الفجوة بين الجنسين لتحقيق مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص.

- **<u>المرأة والصحة:</u>**

- أولت مملكة البحرين اهتماماً كبيراً بالعنصر البشري وجعلته في مقدمة أولوياتها وذلك من خلال توفير أجود أنواع الخدمات الصحية وخدمات تحسين المستوى المعيشي للمواطنين البحرينيين بشكل مجاني، حيث تتبنى الخطط والاستراتيجيات العالمية التي تهدف إلى تحقيق أعلى مستوى من الرعاية الصحية لتعزيز الصحة بين الجنسين. كما تحظى المرأة بخدمات صحية خاصة بها تشمل خدمات الصحة الإنجابية وخدمات رعاية الحوامل وما بعد الولادة والفحص الدوري النسائي ورعاية المسنات والفحص قبل الزواج. مما ساهم إلى حد كبير في تحسن المؤشرات الصحية الخاصة بوفيات الأمهات والأطفال الرضع ومعدلات توقعات الحياة في مملكة البحرين وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقد ارتفع متوسط توقع الحياة عند الولادة في المجتمع البحريني ارتفاعا ملموساً، حيث بلغ المعدل في عام ٢٠١٢ م، ٧٤,٧ عامًا للرجل و ٧٦,١ للمرأة، أما عن المعدل العام للجنسين فقد أرتفع إلى ٧٥,٣ عامًا مقارنة بـ ٦٥,٥ عامًا في عام ١٩٧٠، و بذلك حققت مملكة البحرين ترتيب متقدم من خلال نتائج تحليل مؤشرات القياس الدولية وأصبحت في مصاف الدول المتقدمة في مجال تقديم خدمات الرعاية الصحية كماً ونوعاً.

- تم إطلاق مجموعة من الاستراتيجيات والخطط التي خصت المرأة بمجموعة من المبادرات نذكر منها: استراتيجية وزارة الصحة للفترة (٢٠١١-٢٠١٤)، الخطة الوطنية للوقاية من الأمراض غير السارية (وتشمل أمراض القلب والشرايين وداء السكري والسرطان وأمراض الجهاز التنفسي المزمنة)، الاستراتيجية الصحية للمسنين في العام ٢٠١١، الاستراتيجية الوطنية للشباب (٢٠١٠-٢٠١١)، استراتيجية تعزيز الصحة النفسية.

- **المرأة والعنف:**

- إن قانون العقوبات يجرم العنف بكل أشكاله، ووفقاً للقانون فإن اي فعل يرتكب من الزوج تجاه زوجته في اطار الاسرة ينتج عنه ضرر فانه يحق للزوجة المجني عليها اللجوء الى القضاء لمقاضاة الزوج وطلب الحكم بالعقوبة المقررة وفق القانون، كما أن قانون أحكام الأسرة (القسم الأول) قد حفظ حقوق المرأة عند التقاضي في الأمور الشرعية بما يحافظ على كيانها وكيان أبنائها، وقد حقق هذا القانون حماية كبيرة للمرأة منذ صدوره، كما وافقت السلطة التشريعية - من حيث المبدأ - على مشروع بقانون حماية الأسرة من العنف، ويتضمن هذا المشروع، فيما يتضمنه، تعريف للعنف وصوره وأشكاله ومفرداته.
- توجد في مملكة البحرين العديد من مراكز الإرشاد الأسري والرعاية التي تقدم خدمات عدة تساهم في معالجة المرأة المعنفة، ومنها: مركز دعم المرأة بالمجلس الاعلى للمرأة، ومكاتب الارشاد الاسري بالمراكز الاجتماعية، ودار الأمان التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية، وقسم الخدمة الاجتماعية بإدارة المراكز الصحية، ومركز الدعم الاسري التابع للاتحاد النسائي البحريني، ومركز عائشة يتيم للإرشاد الاسري، ومركز أوال للمساعدة القانونية التابع لجمعية أوال النسائية، ومركز بتلكو لرعاية حالات العنف الأسري وهو مؤسسة أهلية، ومركز الايواء التابع لجمعية حماية العمالة الوافدة.
- تم افتتاح مركز حماية الطفل كجهة حكومية ومركزية تقدم خدماتها الصحية والنفسية والقانونية والأسرية للأطفال المتعرضين للعنف والاعتداء الجسدي أو النفسي والإهمال الأسري كما يعنى المركز بتقديم خدمات التقييم والتحقيق والعلاج والمتابعة للأطفال ضحايا الاعتداء الجسدي والإهمال.

- **مشاركة المرأة في السلطة وصنع القرار:**

- شغلت المرأة البحرينية مناصب قيادية منذ سبعينيات القرن الماضي، وتسارعت وتيرة شغلها لتلك المناصب مع بداية العهد الاصلاحي، وتوجد اليوم اربع نساء تشغل مناصب وزارية وهي وزيرة التنمية الاجتماعية، وزيرة الثقافة، وزيرة شئون الاعلام والامين العام للمجلس الاعلى للمرأة، وشغلت المرأة البحرينية منصب سفيرة لأول مرة في العام 1999 في دول مثل الولايات المتحدة الامريكية، المملكة المتحدة، جمهورية الصين الشعبية. كما شغلت المرأة مناصب اقليمية ودولية،حيث انتخبت امرأة بحرينية كرئيسة للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الحادية والستين في العام ٢٠٠٦، وتشغل وظائف رئيسة في الامم المتحدة والجامعة العربية.
- أثبتت المرأة البحرينية جدارتها في جميع المناصب القيادية التي تتولاها، وسجلت إنجازا جديداً بتولي عدد من النساء لمنصب القضاء منذ العام ٢٠٠٦ بما في ذلك المحكمة الدستورية.
- كما يعتبر دعم مشاركة المرأة في عملية صنع واتخاذ القرار من الأهداف ذات الأولوية في مملكة البحرين نظراً لما يمثله من أهمية لتعزيز مركز المرأة البحرينية، حيث تم اعتماد منهجيات وبرامج عمل من شأنها ان تساهم في تحقيق هذا الهدف، وقد أطلق المجلس الأعلى للمرأة منذ العام ٢٠٠٢ حزمة من المبادرات والمشاريع وبرامج التدريب والتأهيل تهدف إلى تمكين المرأة في مجالات صنع واتخاذ القرار وبصورة خاصة في مجال التمكين السياسي وذلك لبناء وتنمية قدرتها لتبوء المناصب القيادية بالتعاون مع جهات اقليمية ودولية متخصصة في هذا المجال.
- وفي مجلس الشورى تم تعيين ٤ نساء كعضوات فيه لأول مرة في العام ٢٠٠٠، لتصل الى عدد (١١) عضوة في العام ٢٠١٣ وبنسبة تقدر بـ٢٨%، وتشغل احدى العضوات منصب النائب الثاني للرئيس، كما استطاعت المرأة أن تشغل مقعد في مجلس النواب في عام ٢٠٠٦، وخاضت الانتخابات التكميلية لمجلس النواب في العام ٢٠١١ وتشغل اليوم ٤ مقاعد فيه بنسبة ١٠%، وللمرأة البحرينية حضور لافت في أغلب اللجان النوعية الدائمة في مجلسي النواب والشورى
- فازت امرأة واحدة بالانتخاب في عضوية أحد المجالس البلدية.

- **المرأة والاقتصاد:**

- كفل دستور المملكة في 2002 حق المرأة كمواطنة دون تمييز في العمل على قدم المساواة مع الرجل، وتراعي القوانين الحقوق الخاصة بالمرأة العاملة وفق الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي انضمت إليها المملكة، مع الأخذ في الاعتبار خصوصية المجتمع البحريني. وقد شهدت مملكة البحرين في العقود الماضية تطورات ايجابية لدور المرأة في الاقتصاد ومن المتوقع أن تزداد مشاركة المرأة في سوق العمل خلال السنوات القادمة بوتيرة أسرع، ويعزو هذا التطور إلى ارتفاع نسبة تعليم المرأة خاصة وأن عدد النساء الحاصلات على مؤهلات جامعية الآن يزيد عن عدد الرجال.
- دخلت المرأة البحرينية مجال ريادة الأعمال منذ الستينيات، كما تشير البيانات إلى تزايد اتجاه المرأة للعمل في القطاع الخاص. وتشيرالاحصائيات إلى ارتفاع نسبة مشاركة المرأة البحرينية في القوى العاملة خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١٠) من ١٩,٤% إلى ٣٣,٥%. كما تبوأت المرأة البحرينية مناصب قيادية في شركات القطاع الخاص كرئيسة تنفيذية، وعضو مجلس ادارة. واستطاعت اربع نساء الفوز في انتخابات مجلس ادارة غرفة تجارة وصناعة البحرين في عام ٢٠١٤. والجدير بالذكر أن المرأة البحرينية تمتلك ٢٩% من عدد السجلات التجارية في المملكة في العام ٢٠١٢.
- أطلقت المؤسسات الوطنية الرسمية وغير الرسمية والمعنية بتمكين المرأة في مملكة البحرين حزمة من المبادرات والمشاريع وبرامج التدريب والتأهيل تهدف إلى تمكين المرأة وتزويدها بالمهارات والتقنيات اللازمة لتكون قادرة على تأسيس أو إدارة مشاريع صغيرة أو الدخول في مجال ريادة الأعمال، كما عملت تلك الجهات بالشراكة والتحالف مع المجلس الأعلى للمرأة لاستكمال منظومة العمل الاقتصادي بتوفير مشاريع تقدم الخدمات الاستشارية والتسهيلات الداعمة لتحقيق الاستدامة لبرامج التمكين الاقتصادي للمرأة. والجدير بالذكر أن نموذج مملكة البحرين لريادة الأعمال يعتبر احد أهم النماذج الدولية الناجحة في المجال بشهادة المنظمات الاقليمية والدولية ويتم حالياً تعميم هذه التجربة اقليمياً. كما تم تعديل واستحداث عدد من التشريعات والخطط بما يصب في مصلحة المرأة البحرينية العاملة ويكفل لها مزيداً من الحقوق، نذكر أبرزها كالآتي: إصدار قانون الخدمة المدنية، وقانون العمل في القطاع الأهلي، وقانون قوات الأمن العام، وقانون السجل التجاري، وقانون الشركات التجارية.
- وفي العام ٢٠١٠ تم تدشين مركز تنمية قدرات المرأة البحرينية "ريادات"، وهو مركز يوفر الحاضنات الاقتصادية المتكاملة التي تقدم كافة الخدمات الإدارية والاستثمارية والتدريبية والفنية والتقنية التي تحتاج إليها المرأة للدخول في مجال ريادة الأعمال، وافتتح رسميا في عام ٢٠١٣. كما تم في نفس العام تدشين المحفظة المالية لصاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة لدعم وتمويل النشاط التجاري للمرأة البحرينية، وهي احد المبادرات التي تقدم القروض وخدمات التمويل الميسر لرائدات الاعمال وتدار من قبل بنك الإبداع للتمويل متناهي الصغر، وبدعم من تمكين "صندوق العمل" واشراف ومتابعة من المجلس الأعلى للمرأة.

٧. **إنجازات آخرى تحققت في مجال تعزيز المساواة وتمكين المرأة:**

- تم تنفيذ عدد من الدراسات والبحوث والتقارير التي تهدف إلى دراسة أوضاع المرأة البحرينية في كافة المجالات بما يتواكب مع متطلبات التنمية مثل: دراسة حول تأثير اتفاقية التجارة الحرة التي تم الانضمام لها في عام ٢٠٠٥ على وضع المرأة البحرينية، دراسة حول المرأة البحرينية في انتخابات ٢٠٠٦ الفرص والتحديات، دراسة أثر تطبيق قانون أحكام الأسرة "القسم الأول" في القضاء الشرعي في عام ٢٠١٢، بالإضافة إلى إصدارات منها دليل اجراءات التقاضي امام المحاكم الشرعية، كما يتم بشكل مستمر تنظيم برامج التوعية والتدريب والتثقيف بالاتفاقيات الدولية والقوانين المحلية ذات الصلة المباشرة بشئون المرأة.
- أشهر في العام ٢٠٠٦ الاتحاد النسائي البحريني، ويعد الجهة المعنية بتمثيل الجمعيات النسائية المنضوية تحته.
- في العام ٢٠٠٨ اطلق مجلس التنمية الاقتصادية رؤية اقتصادية بعيدة المدى لمملكة البحرين ٢٠٣٠ تتمحور حول الوطن والمواطن، وتم وضع الاستراتيجية الاقتصادية الوطنية للفترة (٢٠٠٩-٢٠١٤) على ثلاث محاور استراتيجية وهي: الاستراتيجية الحكومية، والاستراتيجية الاجتماعية، والاستراتيجية الاقتصادية، تؤكد هذه الاستراتيجية، على أن المملكة سوف تعمل على تحسين مشاركة المرأة في الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، بالإضافة إلى تعزيز دورها اقتصاديا واجتماعيا، خاصة في الوظائف القيادية.

ثانياً: أهم التحديات التي صادفت مملكة البحرين في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة منذ عام ١٩٩٥

بالرغم من الإنجازات التي تحققت في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، الا انه توجد تحديات منها:

- التحديات التي واجهت مراحل إدماج احتياجات المرأة البحرينية في برنامج عمل الدولة، الامر الذي يتطلب المزيد من التعاون والتنسيق بين جميع القطاعات المعنية في الوزارات والمؤسسات الحكومية والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، ومتابعة تفعيل تنفيذ النموذج الوطني لإدماج احتياجات المرأة ومقاربة احصائيات النوع في الهياكل التنظيمية لوزارات ومؤسسات الدولة ورصد الميزانيات والتخطيط من خلال متابعة تفعيل الميزانيات المستجيبة لاحتياجات المرأة.
- تفاوت تجاوب المؤسسات الرسمية والخاصة والأهلية في تضمين وتنفيذ بنود الخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية في برامج عملهم.
- تعدد مصادر البيانات والمعلومات بحسب النوع بين الجهات الرسمية وغير الرسمية مما يصعب دقة عملية التعرف على المشكلات التي تواجهها المرأة البحرينية وتحليلها ووضع الحلول المناسبة لها، الامر الذي يؤكد على ضرورة الربط الالكتروني وإنشاء قاعدة بيانات موحدة تعتمد مقاربة النوع لرصد الواقع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة البحرينية.
- لازال هناك عدد من التحديات الصحية الهامة التي تؤثر على صحة المرأة في مملكة البحرين ويأتي على قائمتها الإصابة بالأمراض غير المعدية وهي الداء السكري، وارتفاع ضغط الدم، والإصابة بالسرطان، ارتفاع نسبة الإصابة بفقر الدم الحديدي، وقد اتخذت وزارة الصحة عدداً من التدابير والإجراءات لمواجهة هذه التحديات سواء على مستوى العيادات أو الأدوية أو البرامج التعليمية، كما تواصل وزارة الصحة العمل على استمرار تحسين مستوى الخدمات الصحية المقدمة للمرأة كماً ونوعاً، وتعزيز برامج التوعية الصحية المواكبة لخطط التنمية الصحية والعمل على اتباع أنماط السلوك المعزز لصحة المرأة، ورفع الوعي بأهمية الفحص الدوري للنساء، والتوسع في برامج مكافحة الأمراض الوراثية الموجهة للجنسين و للمرأة بشكل خاص.
- بالرغم من جهود مملكة البحرين في مجال العنف ضد المرأة ومنها ما تمثل في إنشاء دور الإيواء، وتقديم الخدمات اللازمة فيها، والتوجه نحو استراتيجية الوقاية بشكل مكثف مع الاستمرار في استراتيجية العلاج والدعم. فإن الامر يتطلب ذلك تكثيف عمليات التوعية والتركيز على التدريب على السلوكيات الاجتماعية الإيجابية للجنسين ومنها سلوكيات التوافق الأسري، ومهارات إدارة الذات وإدارة الآخرين، بدءاً من مرحلة التعليم الأساسي، وذلك بالتنسيق والشراكة مع الجهات الأخرى ذات العلاقة ضمن شبكة اجتماعية وطنية لمكافحة العنف. ومن الأولويات الداعمة لهذا المجال السعي للإسراع في إصدار قانون بشأن حماية الأسرة من العنف.
- المحافظة على مستوى انتشار التعليم كماً وكيفاً في ظل النمو السكاني المطرد ومواجهة المستجدات التكنولوجية المتسارعة.
- غياب قانون احكام الأسرة (القسم الثاني)، وتبذل المساعي لتهيئة المجتمع لقبول هذا الشق من خلال التوعية بأهمية إصداره. كما نشير إلى إن هناك اقتراح بقانون تقدم به عدد من أعضاء مجلس النواب حالياً لإصدار قانون احكام الأسرة (القسم الثاني).

ثالثا: التطورات الدستورية والتشريعات التي طرأت في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

تم إصدار وتعديل عدد من **التشريعات** بما يضمن مزيد من الحقوق للمرأة البحرينية ومنها:

- **<u>على مستوى القوانين:</u>**
  - مرسوم بقانون رقم (٢٤) لسنة ٢٠٠٢ بشأن التصديق على اتفاقية إنشاء منظمة المرأة العربية
  - اصدار قانون رقم (١١) لسنة ٢٠٠٤ بشأن الفحص الطبي للمقبلين على الزواج من الجنسين، وإلزامية الفحص قبل الزواج مما ساهم في تخفيض نسبة الإصابة بأمراض الدم الوراثية إلى ٧%.
  - تعديل قانون جوازات السفر: (بإلغاء المادة التي كانت تستلزم الحصول على موافقة الزوج لاستخراج جواز سفر الزوجة) اي بما يسمح للمرأة المتزوجة بطلب جواز سفر دون الحاجة إلى إذن من زوجها - ٢٠٠٥.

- تعديل القانون رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٥ بتعديل بعض أحكام قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (١٤) لسنة ١٩٩٦ بما يكفل تسهيل وتيسير إجراءات إثبات مساهمة المرأة المالية في الانفاق الاسري أثناء فترة الزواج .
- تعديل قانون الإجراءات أمام المحاكم الشرعية بإضفاء صفة الاستعجال على قضايا الأحوال الأسرية - ٢٠٠٥
- اصدار قانون رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠٥ بشأن التعليم الذي حدد الإطار العام لأهداف والزامية ومجانية التعليم في البحرين .
- اصدار قانون رقم (٣) لسنة ٢٠٠٥ بشأن التعليم العالي.
- اصدار قانون رقم (٣٤) لسنة ٢٠٠٥ بإنشاء صندوق النفقة وكذلك تعديله بموجب قانون رقم (٣٣) لسنة ٢٠٠٩ بما يضمن انتفاع أبناء المرأة البحرينية المتزوجة من أجنبي من الخدمات التي يقدمها صندوق النفقة شريطة إقامتهم في مملكة البحرين.
- قانون رقم (٧) لسنة ٢٠٠٦ بالتصديق على الميثاق العربي لحقوق الإنسان، اذ تنص المادة الثالثة من الميثاق على أن الرجل والمرأة متساويان في الكرامة الإنسانية، والحقوق والواجبات، وتتعهد تبعاً لذلك كل دولة طرف باتخاذ كافة التدابير اللازمة لتأمين تكافؤ الفرص والمساواة الفعلية بين النساء والرجال في التمتع بجميع الحقوق الواردة في هذا الميثاق.
- مشروع بتعديل القانون رقم (١٨) لسنة ٢٠٠٦ بشأن الضمان الاجتماعي بما يضمن مساواة أبناء البحرينية المتزوجة بأجنبي مع البحرينيين في المساعدات الاجتماعية.
- قانون رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٦ بالموافقة على انضمام مملكة البحرين إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية
- قانون رقم (٥٧) لسنة ٢٠٠٦ بإنشاء صندوق العمل، حيث ينص على أن يسعى الصندوق إلى تهيئة البيئة المناسبة لزيادة إدماج المرأة البحرينية في سوق العمل و المساهمة في إزالة المعوقات التي تحد من مشاركة المرأة في القوة العاملة
- قانون رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٧ بالموافقة على انضمام حكومة مملكة البحرين إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
- اصدار القانون رقم (١) لسنة (٢٠٠٨) بشأن مكافحة الإتجار بالأشخاص.
- قانون رقم (٦) لسنة ٢٠٠٨ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم (١٩) لسنة ١٩٧٦ في شأن الأوسمة، من حيث منح الأوسمة المنصوص عليها في هذا القانون لكل من أسهم بشكل بارز وفعال في دعم المرأة وترسيخ مبادئ حقوق الإنسان وفي انضمام المملكة إلى المنظمات والهيئات الدولية المعنية بذلك.
- قانون رقم (٣) لسنة ٢٠٠٩ بتعديل المادة (٢٥) من قانون تنظيم معاشات و مكافآت التقاعد لضباط و أفراد قوة دفاع البحرين والأمن العام الصادر بالمرسوم بقانون رقم (١١) لسنة ١٩٧٦، إذا تزوجت الأرملة أو ماتت انتقل نصيبها إلى أبناء وبنات المتوفى المستحقين للمعاش بالتساوي فيما بينهم، فإن لم يوجد أحد منهم آل إلى صندوق التقاعد. وإذا انتقل نصيب الأرملة في المعاش إلى أبناء وبنات المتوفى أو آل إلى صندوق التقاعد بسبب زواجها ثم ترملت أو طلقت من زوجها الأخير، استردت نصيبها في المعاش طبقاً لأحكام هذا القانون ما لم تستحق معاشاً تقاعدياً عن زوجها الأخير بعد وفاته بما يعادل نصيبها في المعاش وإلا استردت الفرق.
- اصدار القانون رقم(١٩) لسنة ٢٠٠٩، بإصدار قانون أحكام الأسرة (القسم الأول) الذي ينظم العلاقات الأسرية في أمور الزواج وآثاره الشرعية والطلاق والحضانة.
- اصدار القانون رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠٩ بشأن معاملة زوجة البحريني غير البحرينية وأبناء المرأة البحرينية المتزوجة من غير بحريني معاملة المواطن البحريني في بعض الرسوم المقررة على الخدمات الحكومية الصحية والتعليمية ورسوم الإقامة.

- أمر ملكي رقم (٤٦) لسنة ٢٠٠٩ بإنشاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، نص على أن يراعى تمثيل المرأة في المؤسسة بشكل مناسب.
- وفي عام ٢٠١٠ صدر القانون رقم (١٥) لسنة ٢٠١٠ بالموافقة على تعديل الفقرة (١) من المادة (٢٠) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في جلستها العامة (٩٩) المنعقدة في ٢٢ ديسمبر ١٩٩٥ بالموافقة على تعديل الفقرة (١) من المادة (٢٠) من الاتفاقية.
- اصدار القانون رقم (١٩) لسنة ٢٠١٠ بتعديل المادة (٨٠) من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٧٦ ، والتي تنص على ان أبناء الابن وبناته وابناء البنت وبناتها اذا كان ابوهم متوفي او امهم متوفاة او توفى اي منهما بعد استحقاق المعاش ينتقل اليهم نصيب ابيهم او امهم بشرط ان يكون ابناء البنت المتوفاة وبناتها معتمدين في المعيشة على المؤمن عليه.
- مرسوم بقانون رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٠ بتعديل بعض أحكام قانون الجمعيات والأندية الاجتماعية والثقافية والهيئات الخاصة العاملة في ميدان الشباب والرياضة والمؤسسات الخاصة الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٢١) لسنة ١٩٨٩، بنصه على مشاركة المرأة في المجال الرياضي بصورة عامة والأولمبي بصفة خاصة.
- قانون رقم (٢٢) لسنة ٢٠١١ بالتصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- قانون رقم (٢٨) لسنة ٢٠١٢ بتعديل بعض أحكام قانون قوات الأمن العام الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٣) لسنة ١٩٨٢، الذي قرر أن تعامل المرأة عضو قوات الأمن العام معاملة الموظفة المدنية فيما يتعلق بإجازة الرضاعة، وأن تمنح إجازة وضع براتب كامل مع العلاوات والبدلات من تاريخ الوضع وأن تمنح المرأة المسلمة عضو قوات الأمن العام التي يتوفى زوجها إجازة عدة وفاة براتب كامل مع العلاوات والبدلات .
- قانون رقم (٣٦) لعام ٢٠١٢ بإصدار قانون العمل في القطاع الاهلي بشأن سريان كافة الاحكام الواردة في القانون على النساء العاملات والعاملين من الذكور دون تمييز بينهم متى ما تماثلت اوضاع عملهم.
- قانون الطفل الصادر بالقانون رقم (٣٧) لسنة ٢٠١٢، ينص في المادة (٣٢) على أن تلتزم الدولة بتقديم الدعم والمساندة لأسر الأطفال المعاقين لتمكينها من توفير الرعاية اللازمة لهؤلاء الأطفال في جميع النواحي المنصوص عليها في المادة السابقة. وكذلك كل طفل لأم بحرينية متزوجة من أجنبي.
- قانون رقم (٤) لسنة ٢٠١٣ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم (٥٥) لسنة ٢٠٠٢ بشأن اللائحة الداخلية لمجلس الشورى، الذي أنشأ لجنة شئون المرأة والطفل تختص بدراسة مدى ملاءمة التشريعات النافذة ذات الصلة بالمرأة والطفل مع الاتفاقيات المصادق عليها، وكل ما يحال إليها من مشروعات القوانين واقتراحات القوانين وجميع الموضوعات ذات الصلة بالمرأة والطفل
- قانون رقم (١٨) لسنة ٢٠١٣ بتعديل المادة التاسعة من القانون رقم (١٨) لسنة ٢٠٠٦ بشأن الضمان الاجتماعي رفع مبلغ المساعدة الاجتماعية الممنوحة للمنتفعين من أحكامه بما فيهم أفراد الأسر من الاناث والمطلقات والأرامل والمهجورات والبنات غير المتزوجات.
- مرسوم رقم (٤٧) لسنة ٢٠١٣ بإنشاء الهيئة العليا للإعلام والاتصال، ومن اختصاصاتها ضمان التزام وسائل الإعلام والاتصال بالاتفاقيات والمواثيق الدولية المتعلقة بتعزيز دور المرأة في المجتمع وحماية حقوق الطفل.
- أمر ملكي رقم (١٢) لسنة ٢٠١٤ بتعديل المادة الثانية من الأمر الملكي رقم (١٤) لسنة ٢٠١١، بإنشاء وتنظيم اللجنة الوطنية لمتابعة تنفيذ النموذج الوطني بإدماج احتياجات المرأة في برنامج عمل الحكومة من حيث إضافة الوزارات ذات العلاقة بالموازنات والقوى العاملة في القطاع الحكومي والخاص والاقتصاد.

- **<u>على مستوى القرارات واللوائح والتعاميم الوزارية:</u>**

- في العام ٢٠٠٢ تم اصدار أمر وزاري بتشكيل لجنة تنسيق وتعاون مشترك بين وزارتي التربية والتعليم والصحة لوضع إستراتيجية لبرنامج وطني للصحة المدرسية في مملكة البحرين. وفي العام ٢٠٠٤ اعتماد هيكل تنظيمي

للبرنامج الوطني للصحة المدرسية يشمل خدمات ممرضات الصحة المدرسية وخدمات الصحة النفسية والبدء بتنفيذ برنامج خدمات ممرضات الصحة المدرسية و تدشين برنامج المدارس المعززة للصحة.

- قرار رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٤ بشأن حق المرأة البحرينية في الانتفاع بالخدمات الإسكانية والذي يمنح بموجبه الحق للمرأة المطلقة والارملة بالتقدم بطلب للحصول على الخدمات الاسكانية.
- صدور لائحة تنظيم عمل المأذونين في العام ٢٠٠٧ بما يضمن ابرام عقد الزواج وفقا للأوضاع والشروط التي نص عليها القانون والتي حددت سن الزواج بـ (١٥) سنه للإناث و(١٨) سنة للذكور.
- قرار رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٦ بشأن الضمان الاجتماعي بإضافة فئة الأرامل والمطلقات والمهجورات والمرأة غير المتزوجة إلى الفئات المستفيدة.
- قرار رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٨ الذي ينص على احتساب توظيف كل بحرينية بمثابة اثنتين للتشجيع على توظيف المرأة البحرينية في سوق العمل.
- صدور تعميم عن وزارة المالية بشأن الاعتمادات واللوائح والتعليمات الخاصة بتنفيذ الميزانية العامة للدولة للسنتين الماليتين (٢٠١١-٢٠١٢) تضمن بنداً خاصاً حول تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص والميزانية المستجيبة لاحتياجات المرأة.
- قرار بشأن معاملة المرأة الدبلوماسية معاملة الرجل الدبلوماسي فيما يتعلق بالبدلات والعلاوات.
- تعديل وثيقة عقد الزواج بما يضمن للطرفين إدراج الشروط الخاصة بتنظيم مسائل الزواج بينهما في عقد الزواج وبصفة خاصة الشروط التي يجوز للمرأة تحديدها كالسكن والدراسة وعمل الزوجة والمشاركة المادية في الحياة الزوجية.
- قرار رقم (١٦) لسنة ٢٠١٣ بشأن تحديد الأحوال والأعمال والمناسبات التي لا يجوز فيها تشغيل النساء ليلاً .
- قرار وزير العمل رقم (٣٢) لسنة ٢٠١٣ بشأن تحديد الأعمال التي يحظر تشغيل النساء فيها.
- قرار مجلس الوزراء رقم (٧٧) لسنة ٢٠١٣ باعتماد لائحة تحديد الرواتب والمزايا الوظيفية وضوابط استحقاقها للموظفين الخاضعين لقانون الخدمة المدنية فيما يخص بتعديل سياسة العلاوة الاجتماعية بمنحها بالفئة الثانية للموظفات المتزوجات أسوة بالموظفين المتزوجين، بما يضمن المساواة بين الرجل والمرأة في العلاوة عند الزواج.
- قرار مجلس الوزراء الموقر في جلسته المنعقد بتاريخ ١٩ يناير ٢٠١٤ بإعادة صياغة ورفع تحفظات مملكة البحرين بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية على بعض بنود اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو) المشار إليها في المرسوم بقانون رقم ٥ لسنة ٢٠٠٢، وقرار المجلس باتخاذ الاجراءات الدستورية والقانونية لإحالة مشروع قانون بهذا الخصوص إلى السلطة التشريعية،
- موافقة مجلس الوزراء الموقر بتاريخ ١٩ يناير ٢٠١٤ على الاقتراح برغبة من السادة النواب بإنشاء مركز رياضي للمرأة.
- قرار مجلس الوزراء الموقر بتاريخ ١١ يناير ٢٠١٤ بالموافقة على مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون الجنسية البحرينية لعام١٩٦٣، بما يسمح بمنح الجنسية البحرينية لأبناء المواطنة المتزوجة من أجنبي ضمن شروط ومعايير محددة، وإحالة المشروع إلى السلطة التشريعية وفقاً للإجراءات الدستورية والقانونية.

رابعاً: الميزانيات المستجيبة لاحتياجات المرأة

- بدأت حكومة مملكة البحرين اعتبارا من دورة الميزانية في السنتين الماليتين ٢٠١١ و٢٠١٢ في إدخال مفهوم إعداد الميزانيات المستجيبة لاحتياجات المرأة خلال إعداد وتنفيذ الميزانية، واستمرت في تعزيز هذا المفهوم في دورات الميزانية اللاحقة.
- بدأت المرحلة الأولى لتطبيق مفهوم إعداد الميزانيات المستجيبة لاحتياجات المرأة من خلال تصميم وتطوير نماذج إعداد الميزانية المناسبة لحصر وتقدير الميزانيات المستجيبة لاحتياجات المرأة، وذلك من خلال التعاميم التي تصدرها

وزارة المالية لإعداد تقديرات الميزانية في بداية كل دورة ميزانية، بالإضافة إلى تقارير أداء تنفيذ الميزانية الذي يلخص مستويات الأداء الفعلي مقارنة بالميزانيات والأهداف المعتمدة لكل سنة مالية، كما تؤكد تلك التعاميم على الوزارات والجهات الحكومية لمراعاة إعداد ميزانياتها في إطار التوجهات التالية:

- القدر المخصص من مجمل الميزانية الذي يستهدف البرامج المخصصة للمرأة.
- تكافؤ الفرص فيما يتعلق بالتوظيف في الوزارة أو الجهة الحكومية (على سبيل المثال عدد النساء والرجال في المستويات الوظيفية المختلفة).
- المخصصات من الاعتمادات الموجهة لاحتياجات وأولويات المرأة من الخدمات المختلفة.
- المخصصات من الاعتمادات الموجهة إلى الخدمات المساندة التي تتطلبها أولويات العمل النسائي (على سبيل المثال تشجيع إنشاء الحضانات في الوزارات والجهات الحكومية).
- تكافؤ الفرص في المزايا المختلفة التي تقدمها الوزارات والجهات الحكومية كأوجه الإنفاق على الدعم، أو التدريب، أو التمكين الاقتصادي.

- في إطار الخطوات التنفيذية لهذا المفهوم قامت وزارة المالية بالتنسيق مع المجلس الأعلى للمرأة بالخطوات التالية:

- إعداد تعميم تقرير أداء تنفيذ الميزانية للسنة المالية ٢٠١٣ والذي صدر بتاريخ ١٧ مارس ٢٠١٤ وتضمن جداول تكافؤ الفرص، حيث ستقوم وزارة المالية بتجميعها ورفعها للمجلس الأعلى للمرأة.
- موافاة المجلس الأعلى للمرأة بصيغة التعليمات والنماذج المقترح ادراجها ضمن تعميم إعداد الميزانية للسنتين الماليتين ٢٠١٥ و ٢٠١٦
- التواصل مع فرق العمل المعنية في المجلس الأعلى للمرأة لتنسيق خطوات العمل لتطوير مفاهيم الميزانية المستجيبة لاحتياجات المرأة.

خامساً: آليات الحوار بين الحكومة والمجتمع المدني

تتجلى الآليات المذكورة أساسا، فيما قام به المجلس الأعلى للمرأة من حيث:

- توقيع المجلس والاتحاد النسائي البحريني مذكرة تفاهم تنص على تحقيق مبادئ الشراكة من خلال التعاون والتنسيق بين الطرفين في مجالات النهوض بالمرأة البحرينية وتمكينها من المشاركة في عملية التنمية، ونشر الوعي بأهمية مشاركة المرأة بصورة فاعلة في الحياة العامة.
- إنشاء لجنة التعاون بين المجلس والجمعيات واللجان النسائية ولجان المرأة ومجالس ادارة العمل النسائي في مؤسسات المجتمع المدني، تهدف الى تعزيز التعاون في تنفيذ البرامج والمشاريع المشتركة الموجهة للمرأة والعمل على نقل احتياجات المرأة البحرينية إلى الجهات الرسمية من خلال المجلس الأعلى للمرأة ليقوم بدوره في السعي لدى تلك الجهات لحل المشكلات وإزالة العقبات التي تواجه.

سادساً: أوجه التعاون المحلي والاقليمي والدولي

- حققت مملكة البحرين شراكات فاعلة على الأصعدة الدولية والإقليمية والمحلية مما عزز انضمامها ودخولها في اتفاقيات دولية وتوقيعها لمذكرات تفاهم ساهمت بالدفع في عجلة تعزيز التنمية الوطنية المستدامة، خصوصاً وأن الاتفاقيات الدولية بعد الانضمام إليها، تصبح قانوناً وطنياً. فعلى الصعيدين الدولي والإقليمي، تم التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (٢٠١١). كما وقع المجلس الأعلى للمرأة مذكرات تفاهم مع كل من برنامج الخليج العربي للتنمية AGFUND (٢٠٠٩) واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ومؤسسة دبي للمرأة (٢٠١٠) ولجنة شئون المرأة في دولة الكويت (٢٠١١) واتفاق عمل مع برنامج الامم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO (٢٠١٢).
- أما على الصعيد المحلي فقد تم التوقيع على عدد من مذكرات التفاهم واتفاقيات التعاون مع مؤسسات الدولة الرسمية والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني وذلك بهدف تفعيل آليات التعاون المشترك، وتحقيق الشراكة مع هذه الجهات في مراحل إعداد ومناقشة التقارير الدولية من أجل أن تعكس هذه التقارير ما حققته المملكة من إنجازات وما تواجهه من تحديات على جميع الأصعدة.

الباب الثاني: التقدم المحرز في تنفيذ مجالات الاهتمام الحاسمة في منهاج عمل بيجين (الانجازات والتحديات)

نعرض في هذا الباب أولاً الانجازات المتحققة، وثانيا النتائج المتحققة، وثالثا العقبات والتحديات الرئيسية، وذلك في معظم مجالات الاهتمام الحاسمة في منهاج عمل بيجين، ثم يستعرض الازمة الاقتصادية والمالية العالمية وأثرها على المرأة.

١. المرأة والفقر

أولاً: الانجازات المتحققة:

أ- <u>التدابير القانونية:</u>

- صدر القانون رقم (٣) لسنة ٢٠٠٩ بتعديل المادة (٢٥) من قانون تنظيم معاشات ومكافآت التقاعد لضباط وأفراد قوة دفاع البحرين والأمن العام الصادر بالمرسوم بقانون رقم (١١) لسنة ١٩٧٦ حيث تضمن هذا القانون، على سبيل المثال، في مادته الأولى استبدالا للمادة (٢٥) من قانون تنظيم معاشات ومكافآت التقاعد لضباط وأفراد قوة دفاع البحرين والأمن العام بما يضمن حق أبناء وبنات الأرملة في انتقال نصيبها إليهم عند زواجها من غير والدهم المتوفى أو عند موتها من ناحية، ومن ناحية أخرى فقد ضمن حقها في استرداد نصيبها في المعاش إذا انتقل إلى أبناء وبنات المتوفى أو إلى صندوق التقاعد بسبب زواجها ثم ترملت أو طلقت من زوجها الأخير.
- صدر القانون رقم (٣٣) لسنة ٢٠٠٩ بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٣٤) لسنة ٢٠٠٥ بإنشاء صندوق النفقة.
- صدر القانون رقم (١٩) لسنة ٢٠١٠ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٧٦، حيث جاء تعديل هذه المادة ليساوي أبناء وبنات الابن المتوفى وأبناء وبنات البنت المتوفاة على أن يكونوا معتمدين في معيشتهم على المؤمن عليه.
- قرار رقم (٣٩) لسنة ٢٠١٠ بشأن تنظيم مزاولة النشاط الإنتاجي من المنزل (المنزل المنتج).
- قرار رقم (٥٤) لسنة ٢٠١١ بشأن تعديل جداول الرواتب في الخدمة المدنية.
- قرار رقم (٥٥) لسنة ٢٠١١ بشأن منح علاوة تحسين مستوى معيشي لبعض موظفي الخدمة المدنية.
- مرسوم رقم (٨٤) لسنة ٢٠١١ بإنشاء الصندوق الاجتماعي الوطني.
- قرار رقم (٤١) لسنة ٢٠١٢ بشأن شروط وضوابط الأسرة البديلة لكفالة المسن.
- صدور قرار رقم (١٦) لسنة ٢٠١٣ بمنح علاوة تعليم أو تأهيل أو رعاية ذوي الإعاقة.
- قرار مجلس الوزراء رقم (٧٧) لسنة ٢٠١٣ باعتماد لائحة تحديد الرواتب والمزايا الوظيفية وضوابط استحقاقها للموظفين الخاضعين لقانون الخدمة المدنية فيما يخص بتعديل سياسة العلاوة الاجتماعية بمنحها بالفئة الثانية للموظفات المتزوجات أسوة بالموظفين المتزوجين، بما يضمن المساواة بين الرجل والمرأة في العلاوة عند الزواج.
- قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٦ يناير ٢٠١٤ تخصيص عدد مقدر من الوحدات الإسكانية لفئة المطلقات والأرامل وغير المتزوجات في المشاريع الإسكانية بحسب ظروف كل حالة.
- في ابريل عام (٢٠١٤) وافق مجلس الوزراء على اقتراح نيابي بعدم حرمان الزوج من علاوة الغلاء في حال امتلاك زوجته سجلاً تجارياً.

ب- <u>السياسات والاستراتيجيات والخطط:</u>

- حق المرأة البحرينية في الحصول على قرض من أحد البنوك التجارية في البلاد أسوة بالرجل ووفق نفس الشروط، وتجدر الإشارة إلى وجود بنوك تنموية تدعم المشاريع المتناهية للصغر وهي كالتالي:
  - بنك البحرين للتنمية الذي تم تأسيسه في عام ١٩٩١ وهو مؤسسة مالية وتنموية متخصصة في تمويل وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مملكة البحرين.

- بنك الإبداع، الذي تأسس في فبراير ٢٠٠٩، يهدف لدعم المشاريع المتناهية الصغر والأسر ذوي الدخل المحدود من ربات البيوت والشباب.
- بنك الأسرة الذي تم تأسيسه في ٢٠١٠: يوفر خدمات مبتكرة في مجال التمويل متناهى الصغر وتوفير فرص العمل والتوظيف الذاتي للأفراد وتعزيز مشاركة المرأة في التنمية المجتمعية وسد الفجوة النوعية في الحصول على التمويل والقروض بين الذكور والإناث.

ج- <u>الاجراءات والبرامج والمشاريع الوطنية:</u>

- تدشين برنامج "خطوة" للمشروعات المنزلية سنة ٢٠١٣، وذلك امتدادا لمشروع الأسر المنتجة.
- رفع الميزانية الخاصة بالضمان الاجتماعي.
- إنشاء صندوق الضمان الاجتماعي للأسر المحتاجة التي ليس لها مصدر دخل كاف تعتمد عليه في معيشتها ومنها الأسرة، الأرامل، المطلقات، المهجورات، كبار السن، أسر المسجونين، العاجزين عن العمل، الإعاقة، البنت غير المتزوجة، الولد، اليتيم.
- تدشين المرحلة الاولى لمشروع مساكن الذي يمنح حق الانتفاع دون التملك للخدمة الاسكانية للمرأة التي لا تنطبق عليها شروط الانتفاع من الخدمات الاسكانية.
- في سنة ٢٠١٢، تم منح حق الانتفاع للمرأة البحرينية العازبة والمطلقة و الأرملة غير الحاضنة أو الحاضنة لأبناء غير بحرينيين من خلال تعديل قرار الإسكان باستحداث الفئة الخامسة.
- تمنح علاوة تحسين مستوى معيشي للمستحقين من موظفي الدولة.

ثانياً: النتائج المتحققة:

- ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية إلى 12,328.2 ديناراً بحرينياً في عام 2013 بعد أن كان 11,530.5 ديناراً بحرينياً في عام 2012، أي بزيادة نسبتها 6.9%.
- ارتفع معدل نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي بالأسعار الجارية ليصل إلى 9,311.0 دينارا بحرينيًا في عام ٢٠١٢ بعد أن كان 9,138.4 دينارا بحرينيًا في عام ٢٠١١، أي بزيادة نسبتها ١,٩%.
- بلغ عدد الأسر المستفيدة من برنامج الدعم المالي (علاوة غلاء المعيشة) ١١٠١٣٥ أسرة وبنسبة ٤,٨% للنساء و١٤,٥% للرجال من اجمالي سكان مملكة البحرين حتى ابريل ٢٠١٤.
- بلغ عدد المستفيدين من المساعدات الاجتماعية ما مقداره ١٦٤٥٧ مستفيد، وبنسبة ١,٧٣% من النساء و١,١٥% من الرجال مقارنةً بإجمالي سكان مملكة البحرين حتى ابريل ٢٠١٤.

٢. المرأة والتعليم

أولاً: الانجازات المتحققة:

أ- <u>التدابير القانونية:</u>

- عطفا على القانون رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠٩ -المذكور في الباب الاول من هذا التقرير- بخصوص بعض الرسوم المقررة على الخدمات الحكومية <u>التعليمية</u> تتم معاملة زوجة البحريني غير البحرينية وأبناء المرأة البحرينية المتزوجة من غير بحريني نفس معاملة المواطن البحريني.
- مرسوم بقانون رقم (١٢) لسنة ١٩٨٦ بإنشاء وتنظيم جامعة البحرين المعدل بالمرسوم بقانون رقم (١٨) لسنة ١٩٩٩.
- مرسوم رقم (٦٥) لسنة ٢٠٠٨ بإنشاء وتنظيم كلية البحرين التقنية (بوليتكنك البحرين)، إذ تتولى الكلية تقديم البرامج التعليمية والتدريبية المواكبة للتوجهات الاقتصادية للمملكة واحتياجات سوق العمل.

ب- السياسات والاستراتيجيات والخطط:

- ركز المجلس الاعلى للمرأة في الخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية (٢٠١٣-٢٠٢٢) من خلال أثر التعلم مدى الحياة على التمكين المعرفي للمرأة، وتطوير كفاءتها وممارساتها الانتاجية بما يعزز قدراتها التنافسية في المجتمع واستدامة مشاركتها في برامج التنمية (الاقتصادية والاجتماعية) من خلال تأسيس آليات نقل وادارة المعرفة.
- راعت الرؤية الاقتصادية لمملكة البحرين ٢٠٣٠ تحقيق الطموحات على المستوى الوطني دون أدنى تمييز بين الرجل والمرأة، ومنها تلك التي ركزت على التعليم:
  - إعطاء الجميع فرصاً متكافئة للحصول على التعليم.
  - حصول البحرينيين على أعلى مستوى ممكن من التعليم يستطيعون من خلاله مواصلة الحصول على المهارات المطلوبة؛ لتحقيق طموحاتهم.
- تم تدشين والبدء في تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للاشخاص ذوي الأعاقة (٢٠١١-٢٠١٥)، وتناولت الإستراتيجية عدد من المحاور منها محور التربية والتعليم.

ج- الاجراءات والبرامج والمشاريع الوطنية:

- طرحت وزارة التربية والتعليم مقرر خدمة المجتمع، وهو مقرر إلزامي لاجتياز المرحلة الثانوية للبنين والبنات معاً.
- تعمل وزارة التربية والتعليم على استمرار:
  - التوسع في التعليم و التدريب الفني و المهني للفتيات بما يتناسب و احتياجات سوق العمل.
  - تحديث الخطط و المناهج الدراسية بما يتلاءم مع مقاربة النوع الاجتماعي.
  - توعية المرأة بالتخصصات المهنية المتطورة التي تتلاءم مع متطلبات سوق العمل.
  - تدريب المعلمين من الجنسين، ورفع كفاءاتهم تماشياً مع التكنولوجيا الحديثة.
  - تعزيز التوجه نحو دمج ذوي الاحتياجات الخاصة من الجنسين، وإدماجهم في التعليم النظامي ما أمكن.

ثانياً: النتائج المتحققة:

- بلغت نسبة الفتيات في المرحلتين الابتدائية والإعدادية والثانوية (٥٠%) مقارنة بالفتيان خلال العام الدراسي (٢٠١٢-٢٠١٣)، مما يعكس التجانس في السكان الرجال والنساء ووجود تكافؤ للفرص في التعليم.
- خلال الفترة الزمنية (٢٠٠١-٢٠١٠) وبحسب بيانات التعداد العام للسكان، انخفضت نسبة أمية المرأة والرجل(١٥ سنة فأكثر) خلال العشر سنوات الماضية، فبلغت هذه النسبة بين الشباب (١٥-٢٤ سنة) من(٠,٨%) الى(٠,٣%) بالنسبة للمرأة ومن (٠,٧%) الى (٠,٤%) بالنسبة للرجل، وللفئة العمرية(٢٤ سنة فأكثر) فقد انخفضت من(٧,٥%) الى (٣,٢%) بالنسبة للمرأة ومن (١٧,٠%) الى(٩,٣%) بالنسبة للرجل.
- تشكل المرأة البحرينية النسب الأعلى من الحضور في جميع المراحل التعليمية وحتى الجامعية في مملكة البحرين فقد بلغت نسبة خريجات جامعة البحرين في التخصصات المختلفة من العام الجامعي ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩ ٧٣,٢٧% من مجموع الخريجين، وارتفعت هذه النسبة إلى ٧٤,٥٦% في العام الجامعي ٢٠٠٩ / ٢٠١٠م.
- بلغت نسبة خريجات التعليم العالي من الجامعات والمعاهد الحكومية من اجمالي الخريجين للعام الدراسي (٢٠١٠-٢٠١١) ما مقداره (٥٧,٦٩%) تقريبا، متفوقات بذلك من ناحية العدد على الخريجين اللذين شكلوا (٤٢,٣١%) من خريجي تلك الجامعات.
- تفوقت الطالبات -وبشكل ملحوظ- على الطلاب في حصولهن على المنح والبعثات الدراسية، حيث بلغت نسبة الطالبات الحاصلات على هذه المنح والبعثات (٦٩,٣٩%) للعام الدراسي (٢٠٠٧-٢٠٠٨) مقابل (٣٠,٦١%) فقط للطلاب. وبالرغم من الانخفاض البسيط في هذه النسبة خلال العام الدراسي (٢٠١١-٢٠١٢)، الا ان الطالبات ما زلن يشكلن النسبة الاكبر في حصولهن على المنح والبعثات الدراسية، ويؤكد ذلك ان متوسط الفجوة بين الجنسين بلغت (٣٧,٥١%) تقريبا خلال الاعوام الدراسية (٢٠٠٧-٢٠١٢).

- تشكل الطالبات المسجلات في مرحلة التعليم الاساسي ما يعادل ٥٠,٢ % من إجمالي عدد الطلبة المسجلين في العام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٢.
- ارتفع عدد الطالبات المسجلات بالمدارس الخاصة إلى ٢٥٧٥٤ طالبة من إجمالي عدد الطلبة البالغ عددهم ٥٦٠٧٨ للعام الدراسي ٢٠١٠/٢٠٠٩ م بعد أن كان عددهن ٢٣٩٥١ طالبة من إجمالي طلبة المدارس الخاصة والبالغ عددهم ٥٢١٣٧ وذلك للعام الدراسي ٢٠٠٩/٢٠٠٨ م.
- بلغت نسبة البحرينيات الحاملات للشهادة الثانوية فأعلى ما مقداره (57.79%) عام ٢٠١٠ وبنسبة زيادة مقدارها (١١%) تقريبا مقارنة بالعام ٢٠٠١. فيما بلغت نسبة الحاملين للشهادة الثانوية فأعلى ما مقداره (٥٧,٣٠%) بنسبة زيادة مقدارها (٩%) تقريبا مقارنة بالعام ٢٠٠١. وبذلك يتضح بان نسبة زيادة الحاملات للشهادة الثانوية فأعلى قد فاقت نسبة زيادة الرجل بـ(٢%) تقريبا في الفترة الزمنية (٢٠٠١-٢٠١٠).
- ارتفع عدد الطالبات المسجلات بمعهد البحرين للتدريب إلى ١٧٦٥ طالبة من إجمالي عدد الطلبة البالغ عددهم ٣٥٦٠ للعام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٢ م بعد أن كان عددهن ١٦٠٩ طالبة من إجمالي طلبة معهد البحرين للتدريب والبالغ عددهم ٣٣٠١ وذلك للعام الدراسي ٢٠١٢/٢٠١١ م.
- عدد الطالبات اللواتي تم إعادتهن إلى المقاعد الدراسية منذ العام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ حتى العام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٢: ١٢٠ طالبة
- بلغت المدارس المطبقة للنظام تطوير التعليم الفني والمهني (المسار التجاري للفتيات) ٤ مدارس.
- بيّن التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع للعام ٢٠١٠م الصّادر عن اليونسكو أن مملكة البحرين قد حقّقت نتائج مشرفة للعام الثالث على التوالي في جميع المؤشرات والتي تلخص باختصار:EDI وهي كما يلي:
  - نسبة تمدرس عالية في المرحلة الابتدائية وهي تناهز (١٠٠%).
  - نسبة عالية من المساواة بين الجنسين (٩٧%).
  - نسبة تسرب منخفضة وأقل من (٠,٤%).

ثالثاً: العقبات والثغرات والتحديات الرئيسية:

- السعي إلى تضييق الفجوة بين الجنسين في نسب الحاصلين على الدكتوراه فما فوق.
- الاستمرار في المحافظة على نسبة انتشار التعليم، والحفاظ على جودته ونوعيته.

٣. المرأة والصحة

أولاً: الانجازات المتحققة:

أ- <u>التدابير القانونية:</u>

- عطفا على القانون رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠٩ -المذكور في الباب الاول من هذا التقرير- بخصوص بعض الرسوم المقررة على الخدمات الحكومية <u>الصحية</u> تتم معاملة زوجة البحريني غير البحرينية وأبناء المرأة البحرينية المتزوجة من غير بحريني نفس معاملة المواطن البحريني.
- إصدار القانون رقم (٣٨) لسنة ٢٠٠٩ بإنشاء الهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية.
- مرسوم رقم (٥) لسنة ٢٠١٣ بإنشاء المجلس الأعلى للصحة.
- قرار وزير الصحة رقم (١) لسنة ١٩٩٥ بشأن تنظيم مهنة الشعاعيات "فحص وعلاج" الذي حدد اشتراطات السلامة في مركز الفحص الإشعاعي مقررا أنه في حالة تصوير النساء من المستحسن أن يكن في العشرة الأيام الأولى من الدورة الشهرية عدا الحالات التي ينصح بها الطبيب المعالج، وناصا على أنه يجب عدم تعريض المرأة الحامل وخاصة في الأشهر الأولى من الحمل للأشعة المؤينة إلا في الحالات الضرورية وبعد استشارة الطبيب المعالج.

ب- السياسات والاستراتيجيات والخطط:

- تبنى المجلس الاعلى للمرأة في الخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية (٢٠١٣- ٢٠٢٢) أثر جودة الحياة وذلك من خلال الارتقاء بجوانب حياة المرأة الصحية والبيئية والاجتماعية والنفسية وتمكين المرأة من التمتع بحياة كريمة وآمنة في جميع مراحلها العمرية وتعزيز السلامة الصحية والنفسية من خلال متطلبات تحسين جودة حياة المرأة.
- في العام ٢٠١٠ تم وضع إستراتيجية وزارة الصحة ٢٠١١-٢٠١٤ ضمن برنامج الحكومة والتي اشتملت على ستة أهداف استراتيجية، وعدد من المبادرات التي خصت المرأة، ومنها، التوسع في خدمة الفحص الدوري للنساء.
- في العام ٢٠٠٩م تم اطلاق استراتيجية تعزيز الصحة النفسية.
- في العام ٢٠٠٩م تم اطلاق الاستراتيجية الوطنية للشباب (٢٠١٠-٢٠١١) والتي تشمل صحة الشباب والمراهقين.
- في ٢٠١١م تم اعتماد الخطة الوطنية للوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها منبثقة من إطار عمل منظمة الصحة العالمية وإلتزاما من المملكة بالإعلان السياسي الصادر عن الأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠١١م.
- في ٢٠١١ تم اعتماد الإستراتيجية الصحية للمسنين وخطتها التنفيذية المرتبطة بمؤشرات أداء محددة.
- تم إنشاء لجنة الحق في الصحة بوزارة الصحة تتولى مهام مراجعة استراتيجات وسياسات وزراة الصحة وضمان توفير حقوق المرضى والعدالة والمساواة في تقديم الخدمات الصحية.
- تم تشكيل لجان خاصة في وزارة الصحة للنهوض بصحة المرأة في مجالات مختلفة كلجنة حماية المرأة من العنف، لجنة الفحص الدوري للمرأة وكذلك لجنة الصحة النفسية ولجنة الاحتياجات الخاصة ولجنة مكافحة الأمراض غير المعدية ولجنة صحة المراهقين. وقد وضعت هذه اللجان استراتيجيات ودلائل إرشادية للتعامل مع الحالات مبنية على البراهين العلمية.

ج- الاجراءات والبرامج والمشاريع الوطنية:

- تطبيق نظام الملف الإلكتروني في جميع المراكز الصحية والمستشفيات الحكومية. (مشروعSeha-I)
- استمرار تقديم خدمات متميزة لرعاية النساء في فترة الحمل من فحوص دورية و تطعيم، وإمداد جميع النساء بالأدوية اللازمة للوقاية من فقر الدم و هشاشة العظام مجانا. وتقديم خدمة فحص النساء الحوامل بالأشعة فوق الصوتية و ذلك لضمان صحة الأم و الجنين.
- إفتتاح خمس عيادات للتغذية وعلاج السمنة على مستوى المحافظات بالمملكة. و بلغت نسبة النساء المستفيدات من هذه الخدمة 84% من جملة المراجعين.
- تم افتتاح عيادات الأمراض المزمنة في جميع المراكز الصحية والتي تعني بتقديم العلاج والمتابعة للمرضى المصابين بالأمراض المزمنة من خلال تطبيق دلائل منظمة الصحة العالمية.
- تخصيص عيادة لمساعدة المدخنين من الجنسين على الإقلاع حيث يتم توفير مختلف علاجات الإقلاع عن التدخين مجانيا. وبلغت نسبة الإناث المستفيدات من العيادة١١% في العام ٢٠١٣.
- تقدم وزارة الصحة خدمات متميزة للمسنين عن طريق الوحدات المتنقلة للمسنين لتوفير الخدمات الاجتماعية والصحية المنزلية، حيث بلغ عدد المسنات المستفيدات لعام٢٠١٣ لهذه الخدمة ٥٥,٢٧ % من إجمالي عدد المسنين المسجلين بالخدمة . كما تم تنفيذ برنامج الفحص الشامل للمسنين بدور رعاية الوالدين حيث بلغ عدد المسنات المستفيدات لعام ٢٠١٣ من البرنامج ٥٥,٨٩ % . وبرنامج الأجهزة المعينة للمسنين بالمنزل حيث بلغ نسبة المسنات المستفيدات لعام ٢٠١٣ من البرنامج ٨٥% .
- تم إفتتاح مركزين للصحة المدرسية يقدمان خدمات صحية ونفسية ويتعامل مع الحالات المحولة من المدارس والتي تعاني من مشاكل نفسية أو صعوبات في التعلم أو النطق ويعمل بالمركز طاقم متخصص من وزارة الصحة ووزارة التربية والتعليم. وبلغت عدد الزيارات لمركز خدمات الصحة المدرسية منذ ان باشر العمل في سبتمبر٢٠٠٧ الى مارس ٢٠١٤ (٧٠٤٣) حالة منها (١١٠٥)حالة جديدة، كما بلغت نسبة الفتيات المستفيدات من خدمات الصحة المدرسية ٥٠% من إجمالي المراجعين.

- تم إفتتاح عيادات للصحة النفسية بمراكز الرعاية الأولية حيث بلغت نسبة الإناث المستفيدات من خدمات الصحة النفسية ٧٢ % من جملة المراجعين للعيادة في العام ٢٠١٣م.
- توفير أدوية علاج الأمراض غير السارية بجميع المراكز الصحية.
- تم تشغيل مراكز للعلاج الطبيعي والتأهيلي في المحافظات الخمس.
- تنفيذ ورش عمل دورية للمقبلين على الزواج تتناول مهارات التواصل والتعامل وما يحتاجه الزوجين من مهارات في بداية حياتهم الزوجية.
- افتتاح عيادة الصحة الجنسية متخصصة لعلاج المشاكل الجنسية بالرعاية الأولية. حيث بلغت نسبة النساء المستفيدات من الخدمة ٣٦% والجدير بالذكر أن النسبة المتبقية والتي تمثل ٦٤% للرجال استفادت منها المرأة بشكل غير مباشر حيث أن جميع المراجعين من الرجال تم طلب حضور الزوجة.
- تنفيذ الحملة الوطنية للكشف المبكر عن عوامل الخطر المؤدية للإصابة بالأمراض غير السارية (أحمي قلبك)، وتشمل هذه الحملة فحص العاملين في القطاعات الحكومية والخاصة من قبل فريق صحي مكون من أطباء وممرضين ومثقفين صحيين، وتشمل الفحوصات فحص السكر وضغط الدم والوزن والطول والدهون. كما تشمل الحملة إعطاء الإرشادات والتثقيف الصحي وتوجيه العاملين للمراكز الصحية، وقد بلغت نسبة النساء المستفيدات من هذه الحملة 46% من النساء من جملة المفحوصين حتى نهاية ديسمبر ٢٠١٣ ولا زالت الحملة مستمرة.
- إفتتاح عيادات مجانية للكشف المبكر للعوامل الخطرة المؤدية للإصابة بالأمراض غير السارية في المراكز الصحية. حيث بلغت نسبة النساء٦٧% من جملة المفحوصين بالكشف المبكرفي هذه العيادات العام ٢٠١٣م.
- إفتتاح عيادات مجانية لصحة المرأة في الفئة العمرية ٢٠-٦٥ سنة بكافة المراكز الصحية لتقدم خدمات الفحص المبكر لسرطان الثدي وعنق الرحم. حيث بلغت نسبة النساء في الفئة العمرية من ٢٥ سنة الى ٦٥ سنة اللاتي خضعن للفحص الإكلينيكي ١٨% من جملة النساء المفحوصين بالعيادة بينما خضع ٣% من النساء لفحص الماموغرام.
- توفير مجموعة من الخدمات التشخيصية المجانية والأجهزة الحديثة بالمراكز الصحية للكشف عن أورام الثدي ومن اهمها الكشف بإستخدام أشعة الماموجرام .
- تخصيص عيادة لأمراض الثدي بالرعاية الثانوية.
- إفتتاح مركز أمراض الدم الوراثية.
- إدخال تطعيمات جديدة على جدول التطعيمات الوطني وتشمل تطعيم الروتا فايروس والنيموكوكال.
- جاري العمل على دراسة إدخال تطعيم الوقاية من سرطان عنق الرحم (HBV) للفتيات عمر ١٦ سنة.
- استمرت خدمات الإرشاد والمشورة للمقبلين على الزواج حيث تتم خدمات الفحص لجميع المقبلين على الزواج في مملكة البحرين، كما تستمر وزارة الصحة بالتعاون مع الجمعية الأهلية لأمراض الدم الوراثية في برنامج فحص الدم لطلاب الصف الثاني الثانوي، في جميع المدارس الحكومية والمدارس الخاصة.
- تم العمل على مبادرات لإدماج الصحة النفسية بالرعاية الأولية.
- يساهم قسم الخدمة الإجتماعية بإدارة المركز الصحية التابعة لوزارة الصحة بتقديم العون والإرشاد النفسي والإجتماعي للمرضى المحولين من قبل الاطباء.

ثانياً: النتائج المتحققة:

- ارتفع متوسط توقع الحياة عند الميلاد إلى ٧٥,٣ في عام ٢٠١١م لكلا الجنسين (٧٤,٧ سنة للذكور و ٧٦,١ سنة للإناث)، مقارنة بـ ٧٤,٦ في عام ٢٠١٠.
- أرتفع عدد المستشفيات الخاصة من ١٣ عام ٢٠٠٨ إلى ١٥ عام ٢٠١٢ بالإضافة إلى العديد من العيادات والمجمعات المراكز الطبية.

- يعتبر القطاع الصحي من أكبر القطاعات التي تستوعب العمالة النسائية الوطنية (بعد قطاع التعليم) إذ تمثل النساء ٧٣,٤% (نسبة النساء البحرينيات العاملات في وزارة الصحة إلى جملة القوى العاملة النسائية في الوزارة) عام ٢٠١٢م.
- ارتفع عدد المراكز الصحية في عام ٢٠١٣ إلى ٢٦ مركزا صحيا موزعة على المحافظات الخمس، وجاري العمل على إفتتاح مركزين صحيين في النصف الثاني من ٢٠١٤ وذلك ضمن خطة الحكومة لإنشاء مركز صحي لكل 20,000 نسمة. وقد تم إدخال خدمات رعاية الأمومة والطفولة في جميع المراكز الصحية.
- حققت البحرين تقدما ملحوظا في مجال صحة الإمهات والأطفال حيث إرتفع متوسط توقع الحياة عند الولادة في المجتمع البحريني ارتفاعا ملموسا، حيث بلغ المعدل في عام ٢٠١٢، ٧٤,٧ عامًا للذكر و٧٦,١ للأنثى، أما عن المعدل العام للجنسين فقد أرتفع إلى ٧٥,٣ عامًا مقارنة بـ ٦٥,٥ عامًا في عام ١٩٧٠.
- انخفض كل من معدل وفيات الأجنة حول الولادة إلى ٩ لكل ألف مولود عام ٢٠١٢ مقارنة بـ ١٠,١ في عام ٢٠١١ م ، وقد انخفض معدل المواليد الموتى لكل ألف مولود فقد بلغ٦,٥ مقارنة بـ ٧,٩ عام ٢٠١١، اما عن معدل المواليد الخدج ١٠٢,٦ لكل ألف مولود عام ٢٠١٢م.
- انخفض معدل وفيات الأمهات أثناء الحمل والولادة والنفاس في عام ٢٠١٢ ليصبح ٢٦,٢ لكل مائة ألف ولادة حية أي بمعدل خمس وفيات فقط، وتتراوح أسباب الوفيات ما بين فقر الدم المنجلي والنزيف ومضاعفاته و أمراض تسمم الحمل وارتفاع ضغط الدم.
- بلغ معدل وفيات الرضع ٧,٨ لكل ألف مولود حي وهي نسبة ثابتة خلال السنوات الماضية، وانخفض معدل الوفيات بين الأطفال دون الخمس سنوات ٩ لكل ألف مولود حي في مقارنة بـ ٩,٨ في عام٢٠١١م.
- أرتفع عدد الكوادر الصحية والفنية المدربة والمؤهلة في قطاع الصحة ليصل إلى 19,835 في عام 2012 م ، مقارنة بـ 10111في عام 2009 م.
- بحسب إحصائيات عام ٢٠١٢ م، تبين أن عدد الأطباء العاملين في القطاع الحكومي قد بلغ ٢,٠٦١ طبيباً/طبيبة وبلغ ١,٣٦٣ في القطاع الخاص، أي ما مجموعه ٣,٤٢٤ مقارنة بـ ٢,٤٨١ طبيب/ طبيبة لعام 2009 م، أي بمعدل ٢٧,٩ طبيب لكل ١٠ آلاف من السكان.
- أما بالنسبة لأطباء الأسنان فبلغ العدد الكلي ٥٥٦ في عام ٢٠١٢ م أي بمعدل ٤,٥ لكل ١٠ آلاف من السكان.
- بلغت نسبة الطبيبات/ طبيبات الأسنان العاملات في وزارة الصحة عام ٢٠١٢ م ٥٥,٢ ٪ و ٦٤,٧ ٪ على التوالي من المجموع الكلي للأطباء وبنسبة بحرنة بلغت ٨٢ ٪ و ٩٤ ٪. على التوالي. أما بالنسبة للممرضين فقد بلغ العدد الكلي ٦,٢٩٠ لعام ٢٠١٢ م في مملكة البحرين مقارنة ب ٤٩١٨ لعام ٢٠٠٩، و بمعدل ٥١.م لكل ١٠ آلاف من السكان. وبلغت نسبة الممرضات الإناث العاملات بوزارة الصحة من جملة الممرضين ٩٠,٤٪ ممرضة، وبنسبة بحرنه بلغت ٤٨%.
- أرتفع متوسط توقع الحياة عند الولادة في المجتمع البحريني ارتفاعا ملموسا، حيث بلغ المعدل في عام ٢٠١٢ م ، ٧٤,٧ عامًا للذكر و ٧٦,١ للأنثى، أما عن المعدل العام للجنسين فقد أرتفع إلى ٧٥,٣ عامًا مقارنة بـ ٦٥,٥ عامًا في عام ١٩٧٠، وتقدر نسبة المواليد من ذوي الوزن الطبيعي (بوزن 2.5 كجم أو أكثر) عند الولادة إلي ٩٠,٢% عام ٢٠١٢ م.
- بلغ العدد الكلي للولادات ١٨,٤٧٠ ولادة لعام ٢٠١٢ م مقارنة بـ 17,700 حالة ولادة لعام ٢٠٠٩ م. وبقيت نسبة الولادات التي تتم على أيدي عاملين صحيين مهرة ٩٩,٨% في العام ٢٠١٢ مقارنة بـ ٩٩,٥% في العام ٢٠٠٩. ويصل معدل التغطية بالنسبة للنساء الحوامل في جميع المؤسسات الصحية ١٠٠%، منها ٦٩% قد تمت تغطيتها في الرعاية الصحية الأولية (على الأقل ٤ زيارات). أما عن عدد مرات التردد على عيادات الحوامل للمرأة الحامل بشكل عام فهي تتراوح ما بين ٦ إلى ٧ مرات في الحمل الواحد. مما يعكس حجم التغطية لخدمات الحوامل في المملكة.
- بلغت نسبة الولادة القيصرية من جملة الولادات في العام ٢٠١٢ ٢٦ % ، مقارنة بعام ٢٠٠٩ حيث كانت ٢٤%، كما بلغت نسبة الولادات المبكرة (المواليد المسجلين من ٣٦ أسبوع من الحمل واقل) ١٠% وهي نسبة ثابتة منذ العام ٢٠٠٩ م،. كما انخفضت نسبة الإجهاض من العدد الكلي للولادات (نسبة الإجهاض من العدد الكلي للحوامل) إلى

١٣,٣% من العام ٢٠١٢م. كما بلغت نسبة المواليد من ذوي الوزن الطبيعي (بوزن ٢,٥ كجم أو أكثر) عند الولادة إلى ٩٠ ٪ عام ٢٠١٢م.

- تبين إحصائيات قسم النساء والولادة في وزارة الصحة بأن الأسباب الرئيسة لإدخال الحوامل للمستشفى في عام ٢٠١٢ م هي أمراض القلب بنسبة ١٠%، سكري الحمل بنسبة ١,٥% ، ارتفاع ضغط الدم المصاحب للحمل بنسبة ٣% ، حمل خارج الرحم ١,٥% ، وتأتي بقية الأسباب مثل فقر الدم المنجلي والنزيف الرحمي الناتج عن الحمل وغيرها.
- أنخفضت نسبة الإصابة بفقر الدم المنجلي بين المواليد إلى ٠,٦% في العام ٢٠١٣.
- أنخفضت نسبة الفتيات (في عمر المرحلة الثانوية) المصابات بفقر الدم المنجلي إلى ٦١% أما نسبة الحاملات للمرض فبلغت ٨%.
- بلغ معدل الإجهاض التلقائي 892.5 لكل مائة ألف من السكان الإناث (١٥- ٤٩ سنة) في عام ٢٠١٢، وبلغت معدلات ادخال الحوامل للمستشفيات بسبب مضاعفات الحمل أو الولادة أو النفاس 7330.4 لكل مائة ألف من السكان الإناث (١٥- ٤٩ سنة) (تشمل مستشفيين حكوميين ومستشفيين في القطاع الخاص).
- بلغت نسبة التغطية بجرعتين أو أكثر عام ٢٠١٢ حوالي ٣٥,٨% وذلك لأن أغلب النساء الحوامل تلقين لقاح التيتانوس في مرحلة الطفولة أو عن طريق حملات التطعيم للمدارس ، فمن الطبيعي أن تنخفض نسبة تطعيمهم .
- بلغ معدل الاصابة للحصبة الألمانية للمرأة عام ٢٠١٢ حوالي ٠,٢ لكل مائة الف امرأة ، وبلغت نسبة التغطية للأطفال في عمر خمس سنوات (MMR2) حوالي ٩٩,٨% .
- بلغت نسبة التغطية بالتحصين للرضع والأطفال في عام ٢٠١٣ م كالتالي:
  - الجرعة الثالثة من التطعيم البكتيري الثلاثي ضد (الدفتيريا/ التيتنوس/ السعال الديكي) ٩٨,٩%, والجرعة الثالثة من شلل الأطفال حوالي ٩٩ %، واللقاح الفيروسي الثلاثي (الحصبة/ الحصبة الألمانية/ النكاف) ١٠٠ للجرعة الأولى و٩٩,٦ % للجرعة الثانية.
  - أما بالنسبة للجرعة الثالثة من التهاب الكبد الوبائي " ب " فبلغت 98.96 % والجرعة الثالثة من المستديمة النزلية فئة "ب" (هيموفيلس الإنفلونزا فئة ب) ٩ .98 %. اما عن الجرعة الثالثة من اللقاح الواقي من المكورات الرئوية (النيموكوكل المدمج) فقد بلغت حوالي ٩٩,٥.
- وتعتبر البحرين خالية من الملاريا المحلية أو المستوطنة منذ العام ١٩٨١م

ثالثاً: العقبات والثغرات والتحديات الرئيسية:

- على الرغم من الإنجاز المتحقق في تحسين المؤشرات الصحية، إلا أنه لازالت هناك عدد من التحديات الصحية الهامة التي تؤثر على صحة المرأة في مملكة البحرين ويأتي على قائمتها الإصابة بالأمراض غير السارية (وتشمل أمراض القلب والشرايين وداء السكري والسرطان وأمراض الجهاز التنفسي المزمنة).
- الحاجة إلى رفع الوعي الأسري بأهمية اتباع أنماط الحياة الصحية للوقاية من عوامل الخطر المؤدية للإصابة بالأمراض غير السارية.
- ضرورة الأستمرار في رفع الوعي بأهمية استمرار الرضاعة الطبيعية حتى الشهر السادس من عمر الطفل.
- ضرورة الأستمرار في رفع الوعي لدى المرأة بأهمية الكشف المبكر للأمراض غير السارية والفحص الدوري.
- خفض معدلات الوفيات بالأمراض غير السارية.
- استمرار الجهود في مجال خفض معدل فقر الدم الحديدي بين الأطفال دون الخامسة والنساء الحوامل
- الحاجة إلى سن التشريعات اللازمة للوقاية من الأمراض غير السارية.

٤. العنف ضد المرأة

أولاً: الانجازات المتحققة:

أ- <u>التدابير القانونية:</u>

- صدور القانون رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٩ بإصدار قانون احكام الاسرة (القسم الاول)، الذي حفظ حقوق المرأة عند التقاضي في الأمور الشرعية كما حافظ على كيانها وكيان أبنائها.

- مشروع قانون حماية الاسرة من العنف الذي وافقت عليه السلطة التشريعية - من حيث المبدأ - ويتضمن هذا المشروع تعريف للعنف وصوره وأشكاله.
- إصدار قانون رقم ٥٢ لسنة ٢٠١٢ بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات الصادر بالمرسوم بقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٦.
- إصدار مرسوم بقانون رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٢ بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الجنائية الصادر بالمرسوم بقانون رقم ٤٦ لسنة ٢٠٠٢.
- إصدار قانون رقم ٥١ لسنة ٢٠١٢ بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات الصادر بالمرسوم بقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٦.
- إصدار قانون رقم ٥٠ لسنة ٢٠١٢ بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الجنائية الصادر بالمرسوم رقم ٤٦ لسنة ٢٠٠٢.
- قرار رقم (٥١) لسنة ٢٠١٠ بشأن تنظيم مراكز إيواء المجني عليهم في جرائم الاتجار بالأشخاص وضوابط اعتماد الجهات التي تتعهد بتوفير السكن لهم.

ب- <u>السياسات والاستراتيجيات والخطط:</u>

- تسعى الخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية (٢٠١٣-٢٠٢٢) للإرتقاء بواقع المرأة البحرينية، بما يضمن لها الاستقرار الأسري في إطار الترابط العائلي وحماية المرأة من كافة أشكال العنف.
- تم تشكيل لجنة مشتركة بين المجلس الأعلى للمرأة والجهات الحكومية الرسمية ذات العلاقة (وزارة الداخلية، وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة العدل والشئون الاسلامية، وزارة الصحة)، لإنشاء قاعدة بيانات موحدة لحالات العنف الأسري من النساء والفتيات في مملكة البحرين، وقد تم الاتفاق على تعريف للعنف وتصنيفاته المعتمدة دولياً وتوحيده مع الجهات المعنية.

ج- <u>الاجراءات والبرامج والمشاريع الوطنية:</u>

- في العام ٢٠١٠ بدأ برنامج معاً لمكافحة العنف والادمان وهو برنامج لجنة مكافحة العنف والإدمان التابعة لوزارة الداخلية، ويهدف البرنامج لحماية فئة الشباب والناشئة من مخاطر العنف والادمان.
- التنسيق بين شعبة الاتجار بالبشر بوزارة الداخلية، وهيئة شؤون الأعلام لإعداد برامج توعوية عن قانون الاتجار بالبشر، وتوعية جميع العاملين بأجهزة إنفاذ القانون بأساليب معاملة ضحايا الإتجار بالبشر قبل وأثناء وبعد انتهاء التحقيق.
- في سنة ٢٠١٢، قدم المجلس الأعلى للمرأة برنامج تدريبي لإعداد شبكة "مدربين في قضايا المرأة" على ثلاث مراحل، حيث تضمنت إحدى المراحل معالجة الاتفاقيات ذات العلاقة بالمرأة مثل اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو).
- قدم المجلس الاعلى للمرأة برنامج الدعم المساند وقدم من خلاله دورات تدريبية ومنها دورة حول الاستماع إلى ضحايا العنف الاسري من النساء وذلك في اكتوبر ٢٠١٣، ودورة حول الاستماع لضحايا العنف الجنسي والجسدي والنفسي من الاطفال وذلك في نوفمبر ٢٠١٣.
- نظم الاتحاد النسائي البحريني مسيرة بعنوان "لنتحد لإنهاء العنف" في عام ٢٠٠٩ هدفت إلى المطالبة بضرورة وضع قوانين من أجل القضاء على كل أشكال العنف الأسري ووضع الآليات الكفيلة للقضاء عليه.
- عقد مركز "كن حراً" التابع لجمعية البحرين النسائية مؤتمراً في مايو ٢٠٠٩ بعنوان "الاستراتيجيات الفعالة لحماية الأطفال من الاعتداء والاتجار على الإنترنت".
- في يوليو ٢٠١٠ نظمت اللجنة الأهلية لمناهضة العنف الأسري التابعة للاتحاد النسائي البحريني الحملة الصيفية الخاصة للتوعية بالعنف الأسري.

- نظم المجلس الأعلى للمرأة بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا "الأسكوا" ورش تدريبية منها ورشة عمل للإعلاميين حول آثار العنف الأسري (٤-٥ أكتوبر ٢٠٠٩) و ورشة عمل للشباب حول آثار العنف الأسري (٦-٧ اكتوبر ٢٠٠٩).
- شاركت مملكة البحرين بالورشة التدريبية "الأطر التشريعية للتصدي لجميع أشكال العنف ضد المرأة" التي عقدت بمقر الأسكوا في الفترة من ١٣-١٥ أبريل ٢٠١٠.
- تم انشاء العديد من الآليات لمكافحة العنف المعنية بها مختلف الجهات بحسب الاختصاص، وتعتبر مراكز الارشاد والرعاية احدى هذه الاليات التي تقدم خدمات عدة تساهم في معالجة المرأة المعنفة.
- أقامة المؤتمر الدولي (الاتجار بالبشر، عند مفترق الطرق) في مارس ٢٠٠٩ وبرعاية صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة قرينة ملك مملكة البحرين رئيسة المجلس الأعلى للمرأة.

ثانياً: النتائج المتحققة:

- تبين احصائيات مركز دعم المرأة التابع للمجلس الأعلى للمرأة خلال العام ٢٠١٣ إلى أن عدد حالات العنف الأسري التي يستقبلها المركز بلغت ١٤٦ (قضايا وحالات).
- تشير إحصائيات دار الأمان التابع لوزارة التنمية الاجتماعية، إلى أن عدد حالات العنف البدني أو الجنسي التي استقبلتها الدار ضد النساء ضمن الفئة العمرية (١٥-٤٩) خلال الاثني عشر شهراً الماضية بلغ ٢١ حالة على يد الزوج و٧٣ حالة على يد أشخاص غير الزوج، كما تم افتتاح خط ساخن لتلقي الاتصالات حول حالات التعرض للعنف الأسري، وتحويلهم الى الجهات المختصة.

ثالثاً: العقبات والثغرات والتحديات الرئيسية:

- غياب قانون احكام الأسرة (القسم الثاني).
- تنامي ثقافة انعدام الثقة والخوف من العواقب المترتبة في الوسط الأسري عند السعي إلى تطبيق الإجراءات الحكومية القانونية في حالات العنف ضد المرأة.
- حالات التخوف من نظرة المجتمع والتي يترتب عليها مشاكل اجتماعية واقتصادية اخرى والتي تسبب في الكتمان والرضا بالعنف الموجه للمرأة.
- عدم اعتماد قانون حماية الأسرة من العنف إلى الآن.

٥. مشاركة المرأة في السلطة وصنع القرار

أولاً: الانجازات المتحققة:

أ- <u>التدابير القانونية:</u>

- نص كل من الميثاق والدستور والقوانين البحرينية على مساواة المرأة بالرجل في جميع المجالات حيث أعطت هذه القوانيين المرأة حق المشاركة السياسية.

ب- <u>السياسات والاستراتيجيات والخطط:</u>

- يعتبر المجلس الأعلى للمرأة إيصال المرأة إلى المناصب القيادية في الدولة من ضمن أهم مسؤوليات عمله من خلال السياسات وأوجه التوعية المجتمعية والتدريب والخدمات التي من شأنها تمكين المرأة من الوصول إلى مناصب صنع واتخاذ القرار، ومن ذلك:
  - تسعى الخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية (٢٠١٣-٢٠٢٢) لتحقيق الأثر المستدام القائم على مبدأ تكافؤ الفرص والتنمية من خلال ادماج احتياجات المرأة، وذلك ببناء القناعات الداعمة لترسيخ الممارسات في اطار العدالة وتوسيع الخيارات وتعزيز القدرات وتوعية المجتمع بكافة حقوقها وواجباتها بما يحقق لها فرص التميز في الأداء ودعم مشاركتها في عملية صنع واتخاذ القرار.

- تضمن برنامج عمل الحكومة للدور التشريعي (٢٠١٠ – ٢٠١٤)، ولأول مرة وبشكل مباشر ، توجهات ومسئوليات تهدف الى مواصلة جهود تمكين المرأة اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً من خلال عدد من الآليات والإجراءات من أهمها إدماج احتياجات المرأة في التنمية.

ج- <u>الاجراءات والبرامج والمشاريع الوطنية:</u>

- في إطار الجهود المبذولة لإيصال المرأة إلى المناصب القيادية، ومواقع صنع القرار في جميع القطاعات: العام والخاص والمجتمع المدني؛ سعى المجلس الأعلى للمرأة لتنفيذ العديد من البرامج والأنشطة واطلاق المبادرات والجوائز التحفيزية، التي ساهمت في بناء عناصر تمكين رئيسية للمرأة البحرينية عززت من وجودها في مواقع صنع القرار ، ومن ذلك:

- الإعلان عن جائزة صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة قرينة ملك مملكة البحرين رئيسة المجلس الأعلى للمرأة، لتمكين المرأة البحرينية في مجال دعم وتعزيز مركزها في المؤسسات الرسمية ومؤسسات القطاع الخاص (الدورة الثالثة للجائزة - ٢٠١٠).
- اطلاق جائزة صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة قرينة ملك مملكة البحرين رئيسة المجلس الأعلى للمرأة لتمكين المرأة البحرينية في الجمعيات السياسية والمهنية (الدورة الأولى ٢٠١١) والتي تمنح لأفضل جمعية سياسية وأخرى مهنية تعمل على تعزيز دور المرأة في مؤسسات المجتمع المدني السياسية والمهنية.
- تم تنفيذ برنامج التمكين السياسي لدعم مشاركة المرأة في انتخابات ٢٠١٠ واعتمد على ثلاثة محاور رئيسة ركزت على التوعية والشراكة والتدريب النوعي الذي تم تنفيذه بخبرة وطنية واستطاع ان يحقق نجاح لافت في الانتخابات التكميلية في العام ٢٠١١ ليستكمل اليوم تواجد أربع سيدات المرأة في الغرفة المنتخبة.
- اطلاق برنامج التمكين السياسي للمرأة البحرينية بالتعاون مع الشركاء في مجال الاختصاص من مؤسسات رسمية ومؤسسات مجتمع مدني معنية للأعوام ٢٠١١-٢٠١٤. حيث يرتكز البرنامج على خمس محاور وهي التدريب والتأهيل، والدعم الإعلامي، والتهيئة الانتخابية، والتوعية الانتخابية، و التوثيق.

ثانياً: النتائج المتحققة:

- شاركت المرأة البحرينية في الانتخابات النيابية في عام ٢٠١٠ والانتخابات التكميلية ٢٠١١، واستطاعت اربع سيدات الوصول لقبة البرلمان ووصلت امرأة إلى أحد المجالس البلدية.
- تشغل ٤ سيدات مناصب وزارية: وزيرة التنمية الاجتماعية، وزيرة الثقافة، وزيرة الدولة لشئون الاعلام، وأمين عام للمجلس الأعلى للمرأة.
- تشغل امرأة بحرينية منصب المتحدث الرسمي باسم الحكومة عام ٢٠١٢.
- بلغت نسبة العضوات من إجمالي الأعضاء في مجلس الشورى ٢٧,٥% لعام ٢٠١٣م، مقارنة بـ ١٥% في عام ٢٠٠٢.
- بلغت نسبة العضوات من إجمالي الأعضاء في مجلس النواب ١٠% لعام ٢٠١٣م، مقارنة بـ ٠% في عام ٢٠٠٢.
- ارتفعت نسبة مشاركة المرأة البحرينية في الانتخابات النيابية ٥١% لعام ٢٠١٠، مقابل ٤٧,٧% لعام ٢٠٠٢م.
- شغلت المرأة البحرينية لأول مرة منصب قاضية في العام ٢٠٠٦، وازداد عدد القاضيات ومن في حكمهن بشكل تدريجي خلال الفترة الزمنية (٢٠٠٦-٢٠١٣)، ليصل الى (١٧) قاضية.
- شغلت المرأة البحرينية مناصب في مواقع صنع القرار في وزارة العدل والشئون الإسلامية والأوقاف والمجلس الأعلى للقضاء والنيابة العامة في العام ٢٠١٣ كالآتي: ٦ نساء في المجلس الأعلى للقضاء، و٦ نساء كأعضاء في السلطة القضائية في النيابة العامة، بالإضافة إلى ١٥ امرأة في منصب قيادي في وزارة العدل والشئون الاسلامية والأوقاف، وعض في المجلس الاعلى للقضاء.
- في مجال تولي المرأة لمناصب قيادية في وزارة الخارجية وعلى المستوى الدولي والإقليمي، وارتفع عدد السفيرات من العام ٢٠٠٩ إلى العام ٢٠١٣ ليصل إلى ٣ سفيرات حيث شغلن مناصبهن في دول مثل الولايات المتحدة الامريكية، المملكة المتحدة، جمهورية الصين الشعبية. كما أنها استطاعت أن تصل للمناصب الاقليمية والدولية، وفي العام

٢٠٠٩ شغلت امرأة بحرينية منصب مدير مركز الأمم المتحدة للإعلام (UNIC) في القاهرة، كما شغلت المرأة البحرينية منصب عضوة في لجنة إتفاقية حقوق الطفل بالامم المتحدة (٢٠١٣-٢٠١٧)، وشغلت أيضاً في العام ٢٠١٢ منصب الأمين العام المساعد للشؤون الاجتماعية بجامعة الدول العربية، وفي العام ٢٠١٣ شغلت منصب رئيسة للهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ورئيسة مركز سيدات الأعمال العرب والمسلمات بالاتحاد الأوربي، وفي العام ٢٠١٤ شغلت منصب عضوة مجلس إدارة ضمان الجودة والاعتماد في اتحاد الجامعات العربية وعضوة مجلس إدارة اتحاد غرف التجارة العالمية World Chambers Federation في فرنسا. والامينة العامة للجنة شئون عمل المرأة العربية – منظمة العمل العربية.

ثالثاً: العقبات والثغرات والتحديات الرئيسية:

- تفاوتت التحديات التي تواجه المرأة في المشاركة السياسية وتنوعت ما بين تحديات تتعلق بالمرشحة وقدرتها على التشبيك وبناء خبرة سياسية متنامية من خلال العمل الميداني، وتحديات خارجية تتمثل في مدى قبول المجتمع لمشاركة المرأة ودعم حضورها، ومدى اتاحة القوى المجتمعية للفرص المطلوبة لتتمكن المرأة من بناء مشوارها السياسي وتكوين الخبرة المطلوبة في هذا المجال.
- استكمال الآليات الكفيلة لتقليص الفجوة في تولي المرأة للمناصب القيادية.

٦. المرأة والاقتصاد

أولاً: الانجازات المتحققة:

أ- <u>التدابير القانونية:</u>

- صدور قانون رقم (٣٦) لعام ٢٠١٢ بإصدار قانون العمل في القطاع الاهلي بشأن سريان كافة الاحكام الواردة في القانون على النساء العاملات والعاملين من الذكور دون تمييز بينهم متى ما تماثلت اوضاع عملهم.
- التزام مملكة البحرين بأحكام العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتي تنص على ضمان مساواة الذكور والإناث في حق التمتع بجميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المنصوص عليها في العهد، وكذلك الالتزام بالمادة (٢) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية فيما يتعلق بكفالة الحقوق المدنية والسياسية دون تمييز.
- القرار رقم (٧٧) لسنة ٢٠١٣ فيما يخص تعديل سياسة العلاوة الاجتماعية بمنحها بالفئة الثانية للموظفات المتزوجات أسوة بالموظفين المتزوجين، بما يضمن المساواة بين الرجل والمرأة في العلاوة عند الزواج.
- قرار وزير التنمية الاجتماعية رقم (١٠٢) لسنة ٢٠١٠ بشأن الترخيص بتسجيل جمعية شبكة سيدات أعمال الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ب- <u>السياسات والاستراتيجيات والخطط:</u>

- يعمل المجلس الأعلى للمرأة على قيادة العمل الوطني في تنفيذ الخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية (٢٠١٣-٢٠٢٢) بمنهجية تعتمد الشمولية وتميز الأداء المؤسسي، والتأكيد على التقييم المستمر لقياس أثر الخطة في الارتقاء بواقع المرأة البحرينية، بما يضمن لها الاستقرار الأسري في إطار الترابط العائلي، وتمكينها من متطلبات القدرة على المساهمة التنافسية في مسار التنمية، مع العمل على تنويع وإثراء الخيارات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والتدريبية المتاحة لها بما يحقق لها فرص التميز في الأداء والارتقاء بجودة حياتها.
- يعمل المجلس الاعلى للمرأة على تعزيز مفهوم إدماج احتياجات المراة في مؤسسات القطاع الخاص، نظرا لما تشكله نسبة المرأة البحرينية العاملة في هذا القطاع الحيوي، وقد بادرت بعض المؤسسات الاقتصادية بالاهتمام بمفهوم الادماج سواء من خلال ماتبينه نسب المشاركات في جائزة صاحبة السمو الملكي الاميرة سبيكة بنت ابراهيم آل خليفة لتمكين المرأة البحرينية والتي تستهدف مؤسسات القطاع الخاص ايضا، او من خلال جهودها

في تضمين مبادئ تكافؤ الفرص في سياساتها وبيانات العاملين فيها او ما توفره من خدمات مسانده لدعم عمل المرأة العاملة.

- يقوم المجلس الأعلى للمرأة بالسعي لدى مؤسسات القطاع الخاص لوضع إطار عمل ومنهجيات واضحة تعزز من تحقيق تكافؤ الفرص في هذا القطاع وبما يدعم توفير النظم والخيارات التي من شأنها إتاحة الفرص المتكافئة أمام المرأة، والترويج للنموذج الوطني لإدماج إحتياجات المرأة وتعزيز الوعي حول تكافؤ الفرص من خلال عقد عدة لقاءات توعوية مع مؤسسات القطاع الخاص. ووضعت اللجنة الوطنية لمتابعة تنفيذ النموذج الوطني لإدماج إحتياجات المرأة خطة عمل تحدد مهام القطاع الخاص ومسئوليته الوطنية تجاه تنفيذ النموذج الوطني خلال الفترة ٢٠١٤ – ٢٠١٥ بما يكفل تفعيل الآليات لذلك.

ج- <u>الاجراءات والبرامج والمشاريع الوطنية:</u>

- أطلق المجلس الأعلى للمرأة حزمة من برامج التدريب والتأهيل لعدد من المشاريع التي تهدف إلى تزويد المرأة بالمهارات والتقنيات اللازمة لتكون قادرة على تأسيس أو إدارة مشاريع صغيرة أو الدخول في مجال ريادة الأعمال.
- واصل المجلس الأعلى للمرأة عقد الشراكات والتحالفات اللازمة مع المؤسسات المحلية والدولية لاستكمال منظومة العمل الاقتصادي بتوفير مشاريع تقدم الخدمات الاستشارية والتسهيلات الداعمة لتحقيق الاستدامة لبرامج التمكين الاقتصادي للمرأة والمتمثلة في التالي:
  - المحفظة المالية لصاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة قرينة ملك مملكة البحرين لدعم وتمويل النشاط التجاري للمرأة البحرينية والتي تم تدشينها في ٢٦ يناير ٢٠١٠، وهي احد المبادرات التي تقدم القروض وخدمات التمويل الميسر لرائدات الاعمال وتدار من قبل بنك الإبداع للتمويل متناهي الصغر ، وبدعم من تمكين "صندوق العمل".
  - مركز تنمية قدرات المرأة البحرينية "ريادات"، وتم افتتاحه في نوفمبر ٢٠١٣.
- نظم المجلس الاعلى للمرأة المنتدى الاقتصادي للمرأة البحرينية تزامناً مع يوم المرأة البحرينية لعام ٢٠١١ والذي حمل شعار ((المرأة البحرينية في التنمية الاقتصادية ... شراكة وعطاء)).
- نفذ المجلس الاعلى للمراة عدة مشاريع استثمارية للمرأة في مجالات منها المواصلات والأزياء والتصوير، بدعم من صندوق العمل "تمكين" وبشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني.

ثانياً: النتائج المتحققة:

- ارتفعت نسبة العاملات البحرينيات في القطاع العام من ٤٢% عام ٢٠٠٩ إلى ٤٣% عام ٢٠١٠ ثم ٤٤% عام ٢٠١١ إلى ٤٨% عام ٢٠١٢ وقد بلغت ٤٧% عام ٢٠١٣.
- ارتفعت نسبة الإناث إلى إجمالي القوى العاملة البحرينية في القطاع الخاص من ٢٩,٧% عام ٢٠٠٨ إلى ٣٠,٠٤% عام ٢٠٠٩ ثم استقرت عند ٣٠% عام ٢٠١٠ وبلغت ٢٩,٨٩% عام ٢٠١١. وبلغت هذه النسبة ٢٩,٨٣% عام ٢٠١٢ وارتفعت حتى بلغت ٣٠,٠٧% عام ٢٠١٣.
- ارتفع متوسط الأجر للإناث البحرينيات في القطاع الخاص من ٤٢٣ عام ٢٠٠٩ إلى ٤٣٧ عام ٢٠١٠ ثم ٤٦٢ عام ٢٠١١ إلى ٤٧٩ عام ٢٠١٢ وقد بلغت ٤٨٨ دينار في عام ٢٠١٣.
- حصلت البحرين على المرتبة الـ ١٣ من حيث أكثر الاقتصادات حرية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا «المينا» وفقاً لمؤشر التصنيف العالمي للحرية الاقتصادية ٢٠١٤.
- بلغت نسبة المتدربات إلى المتدربين في معهد البحرين للتدريب ٥٠% في عام ٢٠١٠.
- تشكل المرأة نسبة ٢٢% من عضوية مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة البحرين في العام ٢٠١٤، وذلك بفوز ٤ نساء لعضوية مجلس الإدارة بالانتخاب من أجمالي عدد الاعضاء البالغ ١٨ عضو.
- اعداد المستفيدات من الدورات التدريبية و الوحدات الإنتاجية في المراكز الاجتماعية للفترة من يناير الى ديسمبر ٢٠١٣ الفترة المسائية (١٠٠٥).

- اعداد المستفيدات من الدورات التدريبية و الوحدات الإنتاجية في المراكز الاجتماعية للفترة من يناير الى ديسمبر ٢٠١٣ الفترة الصباحية (٤٨٧٠).
- عدد المستفيدات من الوحدات الإنتاجية في المراكز الاجتماعية بحسب المركز لعام (٧٧١).
- اعداد المستفيدات من الدورات التدريبية في المراكز الاجتماعية للفترة من يناير الى ديسمبر ٢٠١٣ الفترة المسائية (١٠١٩).
- اعداد المستفيدات من الدورات التدريبية في المراكز الاجتماعية للفترة من يناير الى ديسمبر ٢٠١٣ الفترة الصباحية (٤٨١١).

ثالثاً: العقبات والثغرات والتحديات الرئيسية:

- زيادة وتحسين الخدمات المساندة في بيئة العمل التي تكفل للمرأة التوفيق بين واجباتها الأسرية وعملها في المجتمع وخصوصاً في مجال القطاع الخاص.
- إيجاد انظمة مرنة للعمل الجزئي والمؤقت والعمل من المنزل وغياب التشريعات اللازمة لذلك.

٧. المرأة والإعلام

أولاً: الانجازات المتحققة:

أ- <u>التدابير القانونية:</u>

- إنشاء الهيئة العليا للإعلام والاتصال بموجب المرسوم رقم (٤٧) لسنة ٢٠١٣، كهيئة مستقلة تختص بإعداد مشروع الخطة الوطنية للإعلام والاتصال، والإشراف والرقابة على المحتوى الإعلامي والإعلانات، بما يضمن التزام وسائل الإعلام بالاتفاقيات الدولية والضوابط المهنية المتعلقة بتعزيز دور المرأة في المجتمع وحماية حقوق الطفل. وتمثل المرأة نسبة ٤٣% من مجموع أعضائها.
- **إعداد مشروع قانون جديد شامل ومتطور للإعلام والاتصال** من قبل وزارة الدولة لشؤون الإعلام وإحالته إلى السلطة التشريعية في فبراير ٢٠١٤، ومن شأن هذا المشروع بعد اعتماده تعزيز حرية واستقلالية وسائل الإعلام والاتصال، وتشجيع الإصدارات الجديدة في الصحافة والإعلام المرئي والمسموع والالكتروني، ومن بينها شؤون المرأة، مع حظر الإساءة إلى صورة المرأة أو التعدي على حقوق وحريات الآخرين وسمعتهم.
- **تدشين "ميثاق الشرف الصحفي"** في ٢٠ يناير ٢٠١٢م وإصدار ميثاق الشرف للإعلام المرئي والمسموع ودليل السلوك الإعلامي بهيئة شؤون الإعلام في ٦ يونيو ٢٠١٢م، متضمنين الضوابط المهنية والأخلاقية الواجب الالتزام بها في جميع وسائل الإعلام، ومن بينها تحريم كافة أشكال التمييز ضد المرأة والعمل على تحسين صورتها وعدم استغلالها.

ب- <u>السياسات والاستراتيجيات والخطط:</u>

- تسعى الخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية (٢٠١٣- ٢٠٢٢) الى تغيير الثقافة السائدة والصورة النمطية لدور المرأة في كافة المجالات ومن ضمنها الإعلام.
- اطلقت هيئة شؤون الإعلام الاستراتيجية الإعلامية للأعوام (٢٠١١-٢٠١٥)، للارتقاء بالعنصر البشري في المجال الإعلامي، ولتعزيز مكانة المرأة ودورها في المجتمع.
- . **إقرار وتنفيذ الخطة الاستراتيجية الإعلامية** ٢٠١٣-٢٠١٨م، وما تتضمنه من سياسات واضحة وبرامج ومبادرات متعددة لإبراز دور ومكانة المرأة في البرامج الإذاعية والتليفزيونية، وإنشاء قناة تليفزيونية خاصة بقضايا المرأة، ومدينة للصناعات السمعية والمرئية، مما يفسح المجال أمام إنشاء قنوات وبرامج تلبي احتياجات المرأة، فضلاً عن التوجه نحو إنشاء مركز للإعلام الدولي، وتأسيس "أكاديمية الإعلام والاتصال" لإعداد وتأهيل الموارد البشرية.

- تفعيل مذكرة التفاهم بين المجلس الأعلى للمرأة وهيئة شؤون الإعلام في نشر ثقافة إدماج احتياجات المرأة في برامج التنمية واستمرار العمل على زيادة تواجد المرأة في الهياكل التنظيمية للمؤسسات الإعلامية بما يضمن مشاركتها في مراكز صنع القرار.
- **متابعة تنفيذ استراتيجية العمل الإعلامي المشترك** لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية للسنوات (٢٠١٠-٢٠٢٠)، والاستراتيجية الإعلامية للمرأة العربية (٢٠٠٩-٢٠١٥)، والتي طرحتها منظمة المرأة العربية، بهدف إيجاد دور إعلامي مبدع في تمكين المرأة واستثمار طاقاتها في تحقيق التنمية المستدامة، والتعاطي الفعال مع قضاياها.

ج- <u>الاجراءات والبرامج والمشاريع الوطنية:</u>

- تم تنفيذ العديد من المشروعات التدريبية والمبادرات لتمكين المرأة في مجال الإعلام. والاتصال، وتأهيلها للاندماج في سوق العمل.
- تكثيف البرامج الإذاعية والتلفزيونية المعنية بقضايا المرأة، وبث فقرات توعوية وإعلانية وإنشاء وحدة متخصصة للعناية بقضايا المرأة والأسرة والطفل في برامج الإذاعة والتلفزيون.
- قدم المجلس الأعلى للمرأة برنامج تدريبي لإعداد شبكة "مدربين في قضايا المرأة" على ثلاث مراحل، تناولت المرحلة الأولى صورة المرأة في الإعلام وبشكل خاص في الصحافة والإذاعة والتلفزيون والانترنت.
- قام المجلس الأعلى للمرأة بإجراء دراسة علمية حول "صورة المرأة في الدراما البحرينية" بالتعاون مع جامعة البحرين ، وتم بناءً على ذلك عمل محاضرة توعوية لمسؤولي الإعلام حول نتائج الدراسة.
- قام المجلس الأعلى للمرأة بإجراء دراسة علمية عن "واقع المرأة البحرينية في مجال الاعلام" بالتعاون مع جامعة البحرين سنة ٢٠١٣.
- خصص المجلس الأعلى للمرأة يوم المرأة البحرينية في عام ٢٠١٣ لموضوع "المرأة والإعلام"، ونفذ فعاليات تبرز إسهامات المرأة في مختلف وسائل الإعلام، وتنظيم مسابقة "الرالي الإعلامي"، تم خلالها تكريم أفضل البرامج والمواد الإعلامية بجميع أشكالها.
- تنظيم ملتقيات إعلامية لتغيير الصورة النمطية حول المرأة، وتحسين صورتها في مختلف وسائل الإعلام والتوعية بمفهوم النوع الاجتماعي، ومن بينها:
  - الملتقى الإعلامي حول (صورة المرأة في الإعلام العربي) في مايو ٢٠١٣م بدعم من وزارة الخارجية الألمانية وأكاديمية دوتش ويلز.
  - ورشة عمل "ممارسة العمل الإعلامي بين النص والتطبيق والمسئولية"، يونيو ٢٠١٣.
  - المحور الإعلامي من برنامج التمكين السياسي للمرأة في سبتمبر ٢٠١٣م نظمه معهد البحرين للتنمية السياسية بالتعاون مع المجلس الأعلى للمرأة.
  - الملتقى الإعلامي الشبابي حول "المرأة والإعلام الاجتماعي" في أكتوبر ٢٠١٣.
  - ورشة عمل نظمها الاتحاد الدولي للصحفيين بالتعاون مع جمعية الصحفيين البحرينية تحت عنوان "الصحافيات .. العمل النقابي والقيادة" في مارس ٢٠١٠.
  - ورش عمل للإعلاميين والإعلاميات البحرينيين والعرب حول "التخطيط الاستراتيجي للإعلام من أجل تمكين المرأة" في مايو ٢٠١١ بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وهيئة شؤون الإعلام.
- تنفيذ مرئيات حوار التوافق الوطني الذي شهدته البحرين في يوليو ٢٠١١، بوضع ضوابط ومعايير لظهور المرأة في جميع برامج الدراما التليفزيونية والإعلانات التجارية في جميع وسائل الإعلام، وتشكيل لجنة معنية بمراقبة واعتماد النصوص الدرامية في التليفزيون لإبراز الصورة الحقيقية لجدارة المرأة كشريك في عملية التنمية.

ثانياً: النتائج المتحققة:

- تولي المرأة مواقع تنفيذية وإدارية عديدة في هيئة شؤون الإعلام، حيث تسهم بنسبة ٢٧% من إجمالي القوى العاملة في الهيئة لعام ٢٠١٣، وتشغل نسبة أعلى في الوظائف التنفيذية بنحو ٢٩% والوظائف التخصصية

٤٣%، في مقابل ٢٧,٢% في الوظائف الاعتيادية. ولها حضورها المؤثر في كثير من البرامج عبر ٦ محطات تليفزيونية وتسع قنوات إذاعية كمعدة ومقدمة برامج ومخرجة ومنسقة وإدارية، عبر إسهامها بنسبة ١٩% من العاملين في قطاع التليفزيون، و٤٩% في الإذاعة.

- ازدادت عدد ساعات الارسال في السنة لبرامج المرأة والاسرة في الاذاعة في العام ٢٠١٣ لتصل الى ٤٨٥ ساعة وبنسبة زيادة مقدارها ٨% مقارنة بالعام ٢٠١٠.
- ازدادت عدد ساعات الارسال في السنة لبرامج المرأة والاسرة في التلفزيون في العام ٢٠١٣ لتصل الى ١٠٦ ساعة وبنسبة زيادة مقدارها ١٠% مقارنة بالعام ٢٠١٠.
- تقلد المرأة مناصب تحريرية وإدارية وتنفيذية في (١٢) صحيفة بحرينية يومية وأسبوعية و(٢٥) مجلة اجتماعية واقتصادية ومنوعة، منها عضو مجلس إدارة ورئيسة قسم ومحررة، وتتراوح نسبتها بين ١٤ – ٥٠% من إجمالي عدد الصحفيين والمحررين في الصحافة المحلية، وتبلغ في المتوسط ٢٠% عام ٢٠١٣، وتمثل نسبة كبيرة بين كتاب الرأي والأعمدة. وتشغل منصب رئيس تحرير في أربع مجلات، ومديرة تحرير في صحيفة ومجلة.
- ساهمت المرأة البحرينية في حركة الفكر والتأليف والكتابة، حيث أصدرت خلال السنوات (١٩٩٩-٢٠١٠) أكثر من ١٦٠ عنواناً ومؤلفاً، وفقاً للإحصاءات الصادرة عن المكتبة الوطنية بمركز عيسى الثقافي.
- عضوية ثلاث سيدات في مجلس إدارة جمعية الصحفيين البحرينية، وبنسبة ٣٣% من أعضاء المجلس بالانتخاب.
- حصول المرأة على تراخيص رسمية من إدارة وسائل الإعلام بهيئة شؤون الإعلام بلغت (١٨٢) ترخيصًا حتى أكتوبر ٢٠١٣م لممارسة أنشطة صحفية وإعلامية أو ذات صلة وشملت تأسيس مكاتب صحفية ودور لقياس الرأي العام والنشر والتوزيع وشركات للإنتاج والتوزيع الفني والسينمائي والتليفزيوني والإذاعي والمسرحي والتصوير الخارجي، هذا إلى جانب (١٣٤) ترخيصًا لإصدار صحف ومجلات "تجارية" والكترونية ونشرات إعلانية وإخبارية ومجلات حكومية ومدرسية وجامعية.
- بروز مكانة المرأة في المحافل الإعلامية الإقليمية والدولية، من خلال حصد البحرين لجائزتين ضمن جائزة أفضل إنتاج إعلامي حول المرأة العربية لعام ٢٠١٢، والتي أقامتها منظمة المرأة العربية، وهما: المركز الثاني في فئة الإعلام المرئي عن فيلم وثائقي بعنوان "منيرة .. تتحدى الإعاقة"، والجائزة الثانية حول "الإعلام الإلكتروني"عن دراسة منشورة بعنوان "دور المرأة في الثقافة الإسلامية".

ثالثاً: العقبات والثغرات والتحديات الرئيسية:

- استمرار الجهود في مجال تغيير الصورة النمطية للمرأة في وسائل الإعلام.
- تطوير البرامج الإذاعية والتليفزيونية في الإعلام البحريني لتعزيز قدرته على منافسة الفضائيات العربية والأجنبية، وتحصين المجتمع من البرامج والمواد الإعلامية التي ترسخ بشكل أو بآخر الصورة النمطية السلبية للمرأة.
- تطوير برامج التعليم والتدريب لإعداد المرأة الإعلامية بما يواكب متطلبات سوق العمل، وتأهيلها بمهارات وتقنيات الإعلام التقليدي والحديث.
- تنمية قدرات العاملين في المجال الاعلامي لتبني ودعم قضايا المرأة.
- الاستثمار الأمثل للاعلام الاجتماعي لدعم حضور المرأة على مختلف الاصعدة.

٨. المرأة والبيئة

أولاً: الانجازات المتحققة:

أ- <u>التدابير القانونية:</u>

- مرسوم رقم (١١) لسنة ٢٠١٤ بإنشاء وتنظيم الهيئة الوطنية لعلوم الفضاء.
- قانون رقم (١) لسنة ٢٠١١ بالموافقة على الانضمام إلى اتفاقية التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي.
- قانون رقم (٢) لسنة ٢٠١١ بالموافقة على الإنضمام إلى بروتوكول قرطاجنة المتعلق بالسلامة الأحيائية للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي.
- قرار رقم (٣) لسنة ٢٠١١ بشأن ضوابط الإعلان والترويج عن التبغ ومنتجاته.

- مرسوم بقانون رقم (٤٧) لسنة ٢٠١٢ بإنشاء و تنظيم المجلس الأعلى للبيئة.
- مرسوم رقم (٩٠) لسنة ٢٠١٢ بتشكيل المجلس الاعلى للبيئة.
- مرسوم رقم (٩١) لسنة ٢٠١٢ بتنظيم الجهاز التنفيذي للمجلس الأعلى للبيئة.
- قرار رقم (٨) لسنة ٢٠١٣ بشأن تنظيم السلامة والصحة المهنية في المنشآت.
- قرار رقم (١٢) لسنة ٢٠١٣ بشأن الإجراءات اللازمة للإبلاغ عن إصابات العمل و الأمراض المهنية.
- قرار رقم (١٤) لسنة ٢٠١٣ بشأن إعادة تشكيل اللجنة الوطنية لمكافحة التدخين و التبغ بأنواعه و منتجاته.
- قرار رئيس الهيئة العامة لحماية الثروة البحرية و البيئة و الحياة الفطرية رقم (٤) لسنة ٢٠٠٩ بشأن تنظيم و مراقبة الأشعة غير المؤينة الناتجة عن المجالات الكهر و مغناطيسية.

ب- <u>السياسات والاستراتيجيات والخطط:</u>

- تم أعتماد الرؤية والمبادئ والأسس الاستراتيجية للبيئة في البحرين ٢٠٢٠، وإقرار خطط العمل الوطنية وإطلاق المبادرة الوطنية لتعزيز مفاهيم الاستدامة في البلاد، وذلك عبر تطوير الشراكة والتعاون بين المجلس الأعلى للبيئة وجميع مؤسسات الدولة العامة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني.
- اطلاق المبادرة الوطنية لتنمية القطاع الزراعي برئاسة صاحبة السمو الملكي الاميرة سبيكة بنت ابراهيم آل خليفة قرينة ملك مملكة البحرين وتهدف إلى زيادة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي، وتبني خطط شاملة لدعم العاملين في الزراعة، وتحفيز ودعم الصناعات التحويلية، وزيادة ونشر الوعي بالثقافة الزراعية من خلال التعليم والتدريب لبناء قدرات وطنية متخصصة في هذا المجال.
- ضمن الالتزامات الدولية المعنية بالاتفاقيات البيئية المتعددة الاطراف، تم إدراج التوعية البيئية والشراكة المجتمعية في خطة وطنية ضمن تقرير البلاغ الوطني الثاني لتغير المناخ والصادر في العام ٢٠١٢.
- ضمن الالتزامات الدولية المعنية بالاتفاقيات البيئية المتعددة الاطراف، أعد المجلس الأعلى للبيئة الاستراتيجية الوطنية وخطة العمل للتنوع الحيوي وقد أشارت الاستراتيجية الى أهمية رفع الوعي البيئي في مجال التنوع الحيوي واهميته بالمملكة بين كافة شرائح المجتمع.

ج- <u>الاجراءات والبرامج والمشاريع الوطنية:</u>

- في سياق تنفيذ السياسات البيئة للمجلس الأعلى للبيئة وتحديداً تنفيذ مبدأ الشراكة، أعتمد المجلس إستراتيجية ممنهجة في شأن زيادة الوعي لدى المرأة في القضايا البيئية على الساحة المحلية والدولية، اعتمدت على عقد اللقاءات النقاشية وتنفيذ العديد من المحاضرات وورش العمل لفئات نسوية متعددة وفي مراحل عمرية مختلفة، منها:
  - عقد محاضرات توعوية في المراكز الإجتماعية بالمملكة لفئة ربات البيوت، كان من أبرزها محاضرة "المرأة والبيئة" التي أقيمت في مركز بوري الإجتماعي في العام ٢٠١٢.
  - ورش عمل متنوعة وخاصة بالعاملين في المؤسسات الحكومية والخاصة بالدولة بغرض رفع الوعي البيئي لديهم وتعريفهم بالتشريعات والقرارات البيئية التي تعنيهم، وقد تم في العام ٢٠١٠ إعداد ورشة عمل للعاملات في مجال التمريض بعنوان "البيئة وصحة الانسان"، حول إدارة المخلفات الخطرة الناتجة عن عمليات قطاع الرعاية الصحية في البحرين وتشريعات الدولة.
  - دشن المجلس الأعلى للبيئة العديد من الفعاليات حول دور المرأة في حماية البيئة مع الجمعيات النسائية المهتمة بالشأن البيئي.
  - في العام ٢٠١٢، أقيم معرض ومنتدى البحرين الدولي الأول للتقنيات الخضراء، بهدف نشر الوعي البيئي بين مختلف فئات المجتمع بشأن أهمية التقنية الخضراء وتعزيز الشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني.
- يقع ضمن الإلتزامات الطوعية لمملكة البحرين إعداد البلاغات الوطنية لتغير المناخ، وقد أدرج تقرير البلاغ الوطني الثاني لتغير المناخ فصلا محددا حول التوعية البيئية في المجتمع، وتعتزم الإدارة المعنية بإعداد التقرير إدخال بعد

النوع الإجتماعي ضمن التقرير الثالث لتغير المناخ والمزمع البدء بالعمل على إعداده منتصف العام ٢٠١٤.

- أصدرت الهيئة الوطنية للنفط والغاز دراسة حول "التحديات البيئية المماثلة أمام القطاع النفطي البحريني وتدابير الأستجابة لها".
- يبحث المجلس الأعلى للبيئة تطبيق نظام التعرفة البيئية على مشاريع التطوير والتنمية في البحرين، ويأتي نظام التعرفة البيئية المقترح لتحفيز وإلزام تلك المشاريع بالقوانين والمعايير والمواصفات. وأيضا لدعم مسيرة العمل على حماية البيئة وصيانتها من تبعات الأنشطة التي تؤثر سلبا على البيئة وتفعيل الرقابة الشعبية وتوفير الموارد المالية لإعادة تأهيل البيئة وتحسينها.

ثانياً: النتائج المتحققة:

- ارتفع عدد الاختصاصيات في المجالات البيئية من ٧ اختصاصيات في العام ٢٠٠١ إلى ١٤ في العام ٢٠٠٧، الى ١٧ في العام ٢٠١٣ (عدد الأخصائيات البيئيات ١١ ، والفنيات البيئيات ٦) من إجمالي عدد الأخصائيين والفنيين البيئيين العاملين في المجلس ٥٩ اي ما نسبته حوالي ٢٨% من إجمالي عدد الأخصائيين البيئيين، مع وصول أخصائية واحدة فقط في المجلس الأعلى للبيئة إلى رتبة مدير إدارة من أصل ٨ مناصب إدارية عليا.
- ارتفع نصيب الفرد السنوي من استهلاك الكهرباء من ٨٦٠٠,١٧١ كيلووات ساعة/فرد/سنة في عام ٢٠٠٩ إلى ١٠٢٧٢,٧٠٢ كيلووات ساعة/فرد/سنة في عام ٢٠١٢.
- قل معدل الاستهلاك اليومي للفرد من المياه (جالون في اليوم الواحد) ١١٠,٠٨ مقارنة ب ١١٣,٠٢ عام ٢٠١٠.
- قل معدل استهلاك الفرد السنوي من الكهرباء في القطاع المنزلي (ك. و. س) ١٠٨,٧٣ سنة ٢٠١١ مقارنة ب ١١,١٤٣ عام ٢٠١٠.
- المستفيدات من البرامج التوعوية حول المفاهيم الداعمة للبيئة ١٢٥ سنة ٢٠١١ مقانة ب ٦٥ عام ٢٠٠٨.
- قلت كمية المخلفات السنوية من ١٥٤٦٣٢٦ سنة ٢٠١١ مقارنة ب ١٦٤٥٥٠٥ سنة ٢٠٠٨.
- قلت عدد الحوادث في بيئة العمل من ٥٠ سنة ٢٠١١ مقارنة ب ٥٨ سنة ٢٠٠٨.
- زاد عدد الحدائق المنشأة بالقرب من المناطق السكنية الى ١٦ عام ٢٠١١ مقارنة بـ ١٠ عام ٢٠٠٨.
- زيادة المساحات الخضراء في المملكة حيث تم افتتاح منتزة محمية دوحة عراد البحرية متضمنة أكبر ممشى في البحرين سنة ٢٠١٠، ومنتزه الأميرة سبيكة عام ٢٠١٠ ، ومنتزه الأمير خليفة بن سلمان عام ٢٠١١، وحديقة خليفة الكبرى عام ٢٠١٢.

ثالثاً: العقبات والثغرات والتحديات الرئيسية:

- رفع مشاركة المرأة في الرقابة البيئية واتخاذ القرار والمساهمة أيضاً في تنفيذه باعتبار ذلك من أهم العوامل التي تنمي ارتباط المرأة ببيئتها، وتعزز شعورها بإمكان المشاركة في إدارتها والمحافظة عليها.
- زيادة وعي المرأة بالقضايا البيئية المحلية وآثارها على برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والصحة، مع أهمية إيضاح دورها في تحقيق التنمية المستدامة، ورفع وعيها بما يجري في العالم من خطط وأدوات وتقنيات حديثة لإدارة البيئة.

٩. الأليات المؤسسية للنهوض بالمرأة

أولاً: الانجازات المتحققة:

أ- <u>التدابير القانونية:</u>

- صدور الامر الملكي رقم ٤٤ لسنة ٢٠١٠ بتعيين اعضاء المجلس الأعلى للمرأة للدورة الرابعة (٢٠١٠-٢٠١٣).
- صدور الامر الملكي رقم ١ لسنة ٢٠١٤ بتعيين اعضاء المجلس الأعلى للمرأة للدورة الخامسة (٢٠١٤-٢٠١٦).
- صدر الأمر الملكي السامي رقم (١٤) لسنة ٢٠١١ بإنشاء وتنظيم اللجنة الوطنية لمتابعة وتنفيذ النموذج الوطني لأدماج احتياجات المرأة برئاسة صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة، قرينة ملك مملكة البحرين رئيسة المجلس الأعلى للمرأة، وصدر أيضا الأمر الملكي رقم (١٢) لسنة ٢٠١٤ بتعديل المادة الثانية من الأمر الملكي رقم (١٤) لسنة ٢٠١١ بإنشاء وتنظيم اللجنة الوطنية لمتابعة تنفيذ النموذج الوطني بإدماج

احتياجات المرأة في برنامج عمل الحكومة.

- صدر قرار صاحبة السمو الملكي رئيسة المجلس الأعلى للمرأة، رئيسة اللجنة الوطنية رقم (٩) لسنة ٢٠١١، بتحديد مهام اللجنة الوطنية لمتابعة تنفيذ النموذج الوطني لإدماج احتياجات المرأة في برنامج عمل الحكومة.
- صدر قرار صاحبة السمو الملكي رئيسة المجلس الأعلى للمرأة، رئيسة اللجنة الوطنية رقم (٢) لسنة ٢٠١٤ بتحديد مهام اللجنة الوطنية لمتابعة تنفيذ النموذج الوطني لإدماج احتياجات المرأة في برنامج عمل الحكومة.
- قرار صاحبة السمو الملكي رئيسة المجلس الأعلى للمرأة رقم (٢) لسنة ٢٠١٢ بتشكيل اللجنة التنسيقية لدعم إدماج احتياجات المرأة في التنمية، وذلك لتفعيل الدور التشريعي والرقابي باستخدام الادوات البرلمانية المتابعة بما يدعم الجهود الوطنية على هذا الصعيد.
- صدور تعميم عن وزارة المالية بشأن الاعتمادات واللوائح والتعليمات الخاصة بتنفيذ الميزانية العامة للدولة للسنتين الماليتين (٢٠١١-٢٠١٢)، تضمن التعميم بنداً خاصاً حول تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص والميزانية المستجيبة لاحتياجات المرأة.
- وافق مجلس الخدمة المدنية بتاريخ ١٩سبتمبر٢٠١٣ على إنشاء لجان لتكافؤ الفرص في الجهات الحكومية تختص بوضع الضوابط والمعايير، وتقديم الاستشارات لضمان إدماج احتياجات المرأة في سياسات وخطط وموازنة الجهات الحكومية وتقييم وتحليل الفرص الوظيفية للمرأة.
- صدور تعليمات ديوان الخدمة المدنية رقم (٤) لسنة ٢٠١٤ بشأن انشاء لجان دائمة لتكافؤ الفرص في الجهات الحكومية.
- قرار إداري رقم (٢٢) سنة ٢٠١٣بشأن إنشاء وحدة تكافؤ الفرص بمجلس الشورى.
- قرار رئيس مجلس النواب سنة ٢٠١٢ بتشكيل وحدة تكافؤ الفرص بمجلس النواب.

ب- <u>السياسات والاستراتيجيات والخطط:</u>

- اطلق المجلس الاعلى للمرأة الخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية (٢٠١٣-٢٠٢٢)، وفي خطوة اجرائية لبدء تنفيذ الخطة تم اعداد الخطة الاستراتيجية لتنفيذ الخطة الوطنية، وروعي في تقسيم مراحل تنفيذ الخطة على ان تكون على مدى سنتين في المرحلة الاولى احداهما انتقالية والاخرى ذات الاولوية للتطبيق، تليها مرحلتان كل منهما تستمر لاربع سنوات وذلك للتوافق والتوازي مع برنامج عمل الحكومة والموازنة العامة للدولة.
- تبني الخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية (٢٠١٣-٢٠٢٢) في برنامج عمل الحكومة.

ج- <u>الاجراءات والبرامج والمشاريع الوطنية :</u>

- إطلاق النموذج الوطني لإدماج احتياجات المرأة والرجل في التنمية، ويتكون من أربعة محاور رئيسية هي السياسات والموازنات وإدارة المعرفة وقياس الأثر حيث تم وضع الإجراءات اللازمة وتحديد الأدوار المتوقعة من كل الجهات ذات العلاقة لتفعيل محاور النموذج الوطني.
- عمل المجلس الاعلى للمرأة بالتعاون مع وزارة المالية كشريك رئيسي على تحويل الميزانية العامة للدولة إلى ميزانية ترصد إدماج إحتياجات المرأة وتكافؤ الفرص عند الإعداد والتنفيذ، وذلك بما يتفق مع منهجيات وآليات السياسة المالية لمملكة البحرين. وقد تم تنفيذ عدد من الخطوات بالتعاون مع وزارة المالية كبداية في طريق تحقيق الموازنات المستجيبة لاحتياجات المرأة، لعل أهمها صدور خمسة تعاميم عن وزارة المالية تتضمن توجهات للوزارات والمؤسسات الحكومية لمراعاة تكافؤ الفرص وإدماج احتياجات المرأة عند إعداد وتنفيذ الميزانية.
- أطلق المجلس الاعلى للمرأة الحقيبة التدريبية لمؤسسات الدولة الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني في مجال إدماج احتياجات المرأة في التنمية خلال الفترة من ٢٧ – ٣١ يناير ٢٠١٣. وتتضمن الحقيبة التدريبية ورشة حول التعريف بوحدات تكافؤ الفرص و"مفاهيم إدماج احتياجات المرأة في التنمية ومهارات الدعوة وكسب التأييد" بهدف التمهيد لعمل وحدات تكافؤ الفرص بالوزارات والجهات المختلفة، والتعريف بأدوارها وأهدافها عبر التعرف على مفاهيم وفلسفة ومصطلحات إدماج احتياجات المرأة في التنمية، واكتساب مهارات الدعوة وكسب التأييد وبناء قدرات القيادات الشابة.

- استحداث الجهاز المركزي للمعلومات منصة للبيانات مفتوحة بحسب النوع من أجل الارتقاء بالعمل الإحصائي والحصول على الإحصاءات بشكل ديناميكي تفاعلي.

ثانياً: النتائج المتحققة:

- بادرت ١٨ وزارة ومؤسسة حكومية لإنشاء وحدة لتكافؤ الفرص حتى عام ٢٠١٣، كما احدى أكبر شركات القطاع الخاص لإنشاء لجنة لتكافؤ الفرص في نفس العام.

ثالثاً: العقبات والثغرات والتحديات الرئيسية:

- ادماج مكون المرأة في برنامج عمل الحكومة والميزانية كتوجه عام وغير مفصل مما يستدعي تفعيل الآليات التالية:
  - وضع احتياجات المرأة ضمن أولويات التخطيط الإستراتيجي على المستوى الوطني لضمان إلزامية التنفيذ.
  - تحليل الميزانية بناء على تحديد احتياجات (المرأة و الرجل) بما يضمن التوزيع العادل للموارد وتوافر تكافؤ الفرص في الجداول الرئيسية في الميزانية.
  - تنفيذ دراسات تراعي ادماج احتياجات المرأة في المشاريع والبرامج المخطط لتنفيذها.
- الحاجة الى وضع منهجيات لعمليات الرصد والمتابعة والتقييم التي تضمن استدامة والانظمة الوظيفية والتحفيزية المناسبة التي تراعي احتياجات المرأة في بيئة العمل.
- الحاجة إلى تعزيز الوعي العام بمفاهيم إدماج احتياجات المرأة من خلال وضع نظام مستمر للتوعية يحقق الإستدامة في نشر الوعي المجتمعي.
- خلق القناعة الكافية لتبني مفاهيم وفكر الادماج لدى مؤسسات القطاع الخاص.
- الحاجة الى تكثيف الجهود في مجال نشر ثقافة الادماج وتنفيذ البرامج التدريبية اللازمة لبناء القدرات للكوادر العاملة في مؤسسات المجتمع المدني.
- الحاجه الى وضع منهجيات واضحة للرصد والمتابعة وقياس الأداء لضمان الاستدامة في إبراز اثر تطبيق النموذج الوطني إقليمياً ودوليا.

١٠. حقوق الأنسان للمرأة

أولاً: الانجازات المتحققة:

أ- <u>التدابير القانونية:</u>

- إصدار مرسوم رقم (٦٦) لسنة ٢٠١٢ بتنظيم وزارة شئون حقوق الإنسان وبتعديل بعض أحكام المرسوم رقم (٦٠) لسنة ٢٠١١ بإعادة تسمية وتنظيم وزارة التنمية الاجتماعية.
- إنشاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في عام ٢٠٠٩ بموجب الأمر الملكي رقم (٤٦) لتعزيز وتنمية وحماية حقوق الإنسان وترسيخ قيمها ونشر الوعي بها والإسهام في ضمان ممارستها.
- انضمت مملكة البحرين إلى اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو) بتاريخ ٢٠٠٢/٦/١٨م ودخلت حيز النفاذ بتاريخ ٢٠٠٢/٧/١٨ .
- انضمت مملكة البحرين الى الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري بتاريخ ٢٧ مارس ١٩٩٠ بالمرسوم بقانون رقم (٨) لسنة ١٩٩٠.
- تمثيل المجلس الأعلى للمرأة في كافة اللجان الوطنية النوعية مثل الطفولة والمسنين وذوي الاعاقة.
- مرسوم رقم (٦١) لسنة ٢٠١٣ بإنشاء وتحديد اختصاصات مفوضية حقوق السجناء والمحتجزين وتضم في عضويتها عدد من النساء ذوات الاختصاص.
- صدر القانون رقم (٤٠) لسنة ٢٠١٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٧٤) لسنة ٢٠٠٦ بشأن رعاية وتأهيل وتشغيل المعاقين ونص على أن يمنح المعاق –دون تمييز بين الرجل والمرأة- مخصص إعاقة لا يقل عن مائة دينار

شهرياً، على ألا يؤثر صرف هذا المخصص على أية حقوق أو إعانات أخرى مقرة للمعاق بموجب أي قانون آخر، أي رفع هذا القانون سقف الإعانة المقدمة للمعاق.

- قانون رقم (٢٢) لسنة ٢٠١١ بالتصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٢ بإنشاء اللجنة التنسيقية العليا لحقوق الإنسان.
- مرسوم بقانون رقم (٣٠) لسنة ٢٠١١ بإنشاء صندوق وطني لتعويض المتضررين.
- مرسوم بقانون رقم (٥٣) لسنة ٢٠١٢ بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الجنائية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٤٦) لسنة ٢٠٠٢.

ب- السياسات والاستراتيجيات والخطط:

- تشكيل فرق وطنية تضم في عضويتها ممثلين عن جميع السلطات ومؤسسات المجتمع المدني تختص بمتابعة الاتفاقيات الدولية واعداد التقارير الدورية.
- وضع الاستراتيجية الوطنية للشباب (٢٠١١-٢٠١٥) وقد ارتكزت عملية تطوير الاستراتيجية الوطنية للشباب في مراحلها المختلفة على عدة مبادئ من أهمها العدالة والمساواة والمشاركة في تعزيز المساواة بين الجنسين، وحماية حقوق المعاقين وذوي الاحتياجات.
- وضع الاستراتيجية الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة (٢٠١٣-٢٠١٦) والتي ترسي دعائم رئيسية في مسيرة الاهتمام بفئة ذوي الاعاقة وبخاصة ما يتعلق بترسيخ ثقافة العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص بين كافة المواطنين.
- وضع الاستراتيجية الوطنية للمسنين للإهتمام بكبار السن لتقنين وتأمين حقوقهم من خلال مد مظلة الضمان الاجتماعي لهم.

ج. الاجراءات والبرامج والمشاريع الوطنية:

- ينظم المجلس الاعلى للمرأة ومؤسسات المجتمع المدني في المملكة برامج مستمرة للتوعية والثقافة القانونية تتضمن ورش لعمل وحلقات نقاشية حول اتفاقية السيداو والتعريف بحقوق المرأة الواردة في اتفاقية السيداو وكيفية تفعيلها.
- عقد معهد الدراسات القضائية، إحدى عشرة دورة خلال عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، ومن هذه الدورات تلك المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني، احترام حقوق الإنسان، حقوق الإنسان والمسؤوليات، حقوق المرأة الإنسانية، علامات مضيئة في أحكام القضاء العربي.
- يتضمن قانون الميزانية العامة لمملكة البحرين للسنتين الماليتين ٢٠١١ و ٢٠١٢ عدداً من المخصصات المالية الرئيسية ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة بحقوق الانسان، والتي من شأنها ضمان رفع المستوى المعيشي بشكل متساو لكافة المواطنين، بلغ مجموعها ١,٥٢٤,٩ مليون دينار في السنتين المذكورتين ومن ذلك:
  - دعم مباشر للأنشطة المرتبطة بحقوق الانسان بميزانية قدرها ٢,٧ مليون دينار لدى كل من وزارة التنمية الاجتماعية والمؤسسة الوطنية لحقوق الانسان.
  - توفير الدعم المالي للبرامج ذات العلاقة المباشرة بالمرأة والرعاية الاجتماعية والأفراد من ذوي الاحتياجات الخاصة، والمتمثلة في المؤسسة الخيرية الملكية بمبلغ ٣,٨ مليون دينار، والأفراد من ذوي الاحتياجات الخاصة بمبلغ ٨,٢ مليون دينار.
- نظمت المؤسسة الوطنية لحقوق الأنسان العديد من البرامج التثقيفية والتوعوية والورش التدريبية والمحاضرات في مجال حقوق الأنسان ومنها التالي:
  - الندوة الحوارية حول اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة (السيداو) وحقوق المرأة والانسان في يناير ٢٠١٤.
  - فعالية حول "دور الإعلام في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في مملكة البحرين"، بالتعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان، عام ٢٠١٤.

- محاضرة حول القانون الدولي لحقوق الإنسان ضمن البرنامج التدريبي لحقوق الإنسان للمحامين المبدئين بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر ورابطة المحامين الدولية، في عام ٢٠١٤.
- ندوة تعريفية بعنوان: "دور المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في مملكة البحرين:، في العام ٢٠١٣.

ثالثاً: العقبات والثغرات والتحديات الرئيسية:

- بناء قدرات مؤسسات المجتمع المدني وتفعيل دورها المجتمعي في التوعية بحقوق المرأة.
- الحاجة إلى استكمال أو الاسراع في اصدار التشريعات والقوانين المتعلقة بالمرأة.

١١. الطفلة

أولاً: الانجازات المتحققة:

أ- <u>التدابير القانونية:</u>

- صدور القانون رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٩،باصدار قانون أحكام الأسرة (القسم الأول) الذي ينظم العلاقات الأسرية في أمور الزواج وآثاره الشرعية والطلاق والحضانة.
- قرار رقم (٣) لسنة ٢٠١١ بشأن ضوابط الإعلان والترويج عن التبغ ومنتجاته، حيث تنص المادة الأول على حضر دخول المنتجات التي تتضمن إعلاناً أو دعاية للتبغ ومنتجاته أو تصنيعها كحلويات أو ألعاب أطفال.
- قرار رقم ١٩ لسنة ٢٠١١ بشأن اعادة تشكيل لجنة الحضانة الاسرية.
- قرار رقم (٤٦) لسنة ٢٠١١ بشأن تنظيم التخرج والرعاية اللاحقة من دار رعاية الطفولة.
- قانون رقم (٣٧) لسنة ٢٠١٢ بإصدار قانون الطفل.
- القرار (٢٣) لسنة ٢٠١٣ بشأن تحديد الشروط والأحوال والظروف الأخرى لتنظيم تشغيل الأحداث وكذلك المهن والصناعات والأعمال الشاقة والخطرة التي يحظر تشغلهم فيها أو التي تضر بصحة الحدث أو سلامته أو سلوكه الأخلاقي.
- قرار رقم (١٢) لسنة ٢٠١٣ بشأن تعديل النظام الأساسي لمؤسسة مركز الخدمات التربوية الخاصة للأطفال (تفاؤل).
- قرار رقم (٦٤) لسنة ٢٠١٣ بتشكيل اللجنة الوطنية للطفولة.

ب- <u>السياسات والاستراتيجيات والخطط:</u>

- ٢٠١١م إنشاء لجنة شؤون المرأة والطفل في مجلس النواب، أسوة باللجنة التي تم إنشاؤها في مجلس الشورى منذ الفصل التشريعي الأول سنة ٢٠٠٢م.
- تم تحديث الدلائل الإرشادية لجميع خدمات الأمومة والطفولة لعام ٢٠٠٨-٢٠٠٩م، وتم تدريب مقدمي الخدمات الصحية عليها، وتشمل الدليل الإرشادي لحماية المرأة من العنف، دليل الفحص الدوري للمرأة، دليل الرضاعة الطبيعية، دليل حماية الطفل من العنف و الإهمال، دليل صحة الأم في فترة النفاس و تنظيم الأسرة، دليل صحة المراهقين، الدليل الإرشادي لفحص الأطفال.
- في سنة ٢٠١٣ تم وضع استراتيجية للتدخل المبكر كمرحلة تأهيلية من مراحل التأهيل للأطفال المعاقين.

ج- <u>الاجراءات والبرامج والمشاريع الوطنية:</u>

- تدشين برنامج الرعاية البديلة في عام ٢٠١٢.
- تدشين خط النجدة ومساندة الطفل ٩٩٨ في عام ٢٠١٢.

ثانياً: النتائج المتحققة:

- فوز مملكة البحرين بمقعد في لجنة حقوق الطفل بالامم المتحدة للفترة ٢٠١٣ -٢٠١٧.

ثالثاً: العقبات والثغرات والتحديات الرئيسية:

- محدودية الأخصائيين النفسيين للأطفال خصوصاً لذوي الاحتياجات الخاصة.
- الحاجة إلى التوعية المجتمعية وتعزيز السلوكيات الصحية الايجابية لدى الاطفال.
- غياب قانون احكام الأسرة (القسم الثاني).

عواقب الأزمة المالية والأقتصادية واثرها على المرأة

على الرغم من تداعيات الأزمة المالية والأقتصادية على الاقتصاد العالمي، وتأثيرها على مستويات اسعار النفط في الأسواق العالمية، والذي يعتبر المصدر الرئيس لتمويل النفقات العامة في الدولة، إلا ان مملكة البحرين وإدراكا منها لأهمية دعم الاقتصاد الوطني لمواجهة تداعيات الأزمة المالية، فقد حرصت على توسيع الانفاق على مختلف القطاعات الاقتصادية والقطاعات الخدمية، والاستمرار في تمويل المشاريع الرأسمالية ومشاريع البنية الأساسية، وزيادة المبالغ المالية المخصصة للرعاية الاجتماعية وزيادة مبالغ الدعم لبعض السلع الأساسية، مما اسهم بشكل واضح في تخفيف الآثار السلبية على الاقتصاد الوطني، والحفاظ على حقوق ومكتسبات المواطن وبالاخص المرأة البحرينية في كل المجالات المعيشية والصحية والتعليمية والخدماتية من اجل نهوض المجتمع وتحقيق التنمية المستدامة، حيث بلغ متوسط مستوى النمو في اجمالي المصروفات العامة للدولة من السنة المالية ٢٠٠٨ إلى السنة المالية ٢٠١٢ للمصروفات التشغيلية بمعدل ١٦% وبلغ معدل متوسط النمو السنوي في الانفاق على المشاريع الرأسمالية ومشاريع البنية الأساسية ١١%، وقد بلغ متوسط النمو في الانفاق على قطاع الخدمات الصحية ١٦% سنويا، كما بلغ متوسط النمو في الانفاق على قطاع الخدمات التعليم ١٢% سنويا، وفي مجال خدمات الانفاق على الاسكان بلغ متوسط النمو ٣٣% سنويا، وقد بلغ متوسط النمو في الصرف على قطاع الخدمات الاجتماعية ٧% سنويا.

الباب الثالث: البيانات والإحصاءات

أ- المؤشرات الوطنية الأساسية

وضعت حكومة مملكة البحرين في العام ٢٠١٢ مؤشرات وطنية" للأداء تضم خمسة محاور رئيسية مبنية على أساس البعد الجنساني هي: الاقتصاد الوطني، جودة الحياة، التعلم مدى الحياة، اقتصاد المعرفة، استدامة موارد الطاقة.

أن جمع المعلومات والبيانات بشكل دوري واستخدامها لتحليل الواقع الملموس ومتابعة التغيرات التي تطرأ على المجتمع هو المحرك الأساسي في توفير الخدمات، وكفالة المساواة في الحقوق بين افراد المجتمع. وتضطلع بهذه المهمة الجهات التالية:

- **الجهاز المركزي للمعلومات**: وهو الجهة الرسمية المعنية بإصدار البيانات الاقتصادية والسكانية الرسمية حيث يعتمد مقاربة النوع الاجتماعي في رصد مؤشراته وتقاريره، بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ٠٥ - ١٩٢٣ الصادر في شهر مارس/ آذار ٢٠٠٦. وقد قام الجهاز المركزي للمعلومات بإنشاء منظومة الكترونية تسهل عملية تجميع وتحليل البيانات ونشر المؤشرات الصادرة من الوزارات والأجهزة الحكومية وحصر وتجميع هذه المؤشرات، ثم تحليل وتجهيز البيانات الخاصة بتلك المؤشرات بالتعاون مع المؤسسات ذات العلاقة.
- **المجلس الأعلى للمرأة:** وبدأ بتنفيذ الخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية (٢٠١٣-٢٠٢٢) ببناء منظومة معرفية فاعلة في مجال المرأة تشمل الخبرات والمعرفة ومصادر التعلم من خلال ربط وتوحيد مصادر المعرفة المتعلقة بالمجالات التنموية. كما يقوم المجلس الأعلى للمرأة بإعداد ونشر إصدارات احصائية دورية، نذكر منها المرأة البحرينية في أرقام والذي يعنى برصد إنجازات المرأة في مختلف القطاعات الاجتماعية والتعليمية والصحية والاقتصادية والسياسية، وقد تمثلت بمؤشرات تقيس النتائج المباشرة للأدوار التي لعبتها ولا تزال تلعبها المرأة في عملية بناء المجتمع التنافسي المستدام.
- **المؤسسات الرسمية** ومنها وزارة التربية والتعليم ووزارة الصحة وزارة التنمية الاجتماعية تعمل على رصد ونشر الاحصائيات والبيانات المتعلقة بالمرأة على مواقعها الالكترونية كل في مجال اختصاصه وهي متاحة للجميع.
- **لجان تكافؤ الفرص**: المنشئة في الجهات الحكومية في ضوء قرار مجلس الخدمة المدنية في جلسته بتاريخ ٢٠١٣/٩/١٨، والتي تنص مهامها في محور ادارة المعرفة على اعداد قواعد البيانات والاحصائيات والتقارير عن الموظفين والمستفيدين من الخدمات المقدمة بالجهة الحكومية وتصنيفهم حسب النوع، وقياس اثر تنفيذ الخطة الوطنية المعتمدة لنهوض المرأة البحرينية في تحقيق تكافؤ الفرص، وقياس معدلات سد الفجوة بين المرأة والرجل وصولا لتحقيق شراكة متكافئة.

ب- المؤشرات المتعلقة بالمجموعة الدنيا من المؤشرات الجنسانية

من أهداف عمل الجهاز المركزي للمعلومات، تنفيذ أهداف الرؤية الاقتصادية لمملكة البحرين (٢٠٣٠) والمتعلقة بتعزيز قدرات جمع البيانات الإحصائية والقدرات التحليلية وجمع وتحليل ونشر البيانات الإحصائية للمملكة باستخدام احدث ما توصلت إلية التقنية من أجهزة وبرامج. ويوفر الجهاز المركزي للمعلومات جميع إحصاءاته المنبثقة من السجلات الإدارية، المسوح المتخصصة و نشراته الاحصائية، مصنفة حسب النوع الاجتماعي بما فيها خصائص كبار السن وذوي الإعاقة.

كما يقوم الجهاز المركزي للمعلومات بتنفيذ المسوح المتخصصة الدورية كمسح نفقات ودخل الأسرة، مسح المنشآت حول هيكلية وتوزيع الأجور. ويساهم الجهاز أيضاً في تنفيذ المسوح المتخصصة مع الوزارات والجهات الحكومية مثل مسح الأمراض المزمنة غير المعدية، المسح الصحي العالمي، مسح معلومات واتجاهات وسلوكيات نحو الأمراض المعدية، والمسح الوطني لآراء الشباب.

وفيما يخص النشرات الاحصائية السنوية والتي تنشر حسب النوع الاجتماعي كالإحصاءات الحيوية، التعليم ، القوة العاملة، احصاءات الضمان الاجتماعي وخدمات الرعاية، فيتم حالياً رصد البيانات عن طريق التنسيق مع الجهات المعنية ثم معالجة البيانات و تقييمها ومن ثم إتاحتها للمستفيدين عن طريق موقع الجهاز الإلكتروني (www.cio.gov.bh). وكخطوة لمواكبة التطورات التكنولوجية في مملكة البحرين تم استحداث مايسمى بمنصة البيانات المفتوحة من أجل الارتقاء بالعمل الإحصائي والحصول على الإحصاءات بشكل ديناميكي تفاعلي. حيث يتم رفع البيانات من الوزارات و الجهات المعنية على الموقع (http://statistics.gov.bh) ومن ثم معالجة البيانات وتقييمها من خلال توظيف تقنية المعلومات و إتاحة البيانات على الموقع بعد ذلك.

وتنفيذا لقرارا مجلس الوزراء رقم ٢٢٠٨-٠٢ بالموافقة على إعداد مؤشرات وطنية تعزز تنافسية مملكة البحرين. ولارتباط هذا المشروع بعمل الجهاز المركزي للمعلومات، أوكل مجلس الوزراء الجهاز المركزي للمعلومات للبدء بالإجراءات العملية الفنية لتحقيق مراقبة المؤشرات الوطنية على أرض الواقع، بحيث تكون متواكبة مع المؤشرات الدولية ووضع آلية لتنفيذ المؤشرات وذلك لضمان الحصول على القياسات الصحيحة مع متابعة التزام المؤسسات المعنية بالقياس وتقديم الدعم اللازم و تذليل العقبات. ولاشك ان تصنيف المؤشرات سيكون حسب النوع الاجتماعي لقياس نسبة التكافؤ بين الجنسين في شتى المجالات المذكورة.

ويلعب الجهاز المركزي للمعلومات دور المنسق الاحصائي في تنفيذ الخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية (٢٠١٣-٢٠٢٢)، حيث يتم التنسيق مع الوزارات والجهات المعنية لتزويد المجلس الأعلى للمرأة بالإحصاءات والمؤشرات المدرجة في الخطة للتقييم المستمر لقياس أثر الخطة في الارتقاء بواقع المرأة البحرينية.

كما بدأ المجلس الأعلى للمرأة بتأسيس قاعدة معلومات وبيانات المرأة البحرينية وعقد شراكات مع المؤسسات المعنية واهمها الجهاز المركزي للمعلومات بحيث يتم بناء قاعدة تستقطب المرأة البحرينية بمختلف تخصصاتها وتنوع قطاعاتها الأكاديمية والوظيفية، وتمنح البرامج والاستراتيجيات الخاصة بدعم المرأة فرصة الاستناد الى معرفة دقيقة للتغيرات في مستوى مشاركاتها.

ويسعى المجلس الأعلى للمرأة ان تكون قاعدة بيانات المرأة البحرينية ذات طابع مرن بحيث تتضمن وبشكل مبدئي منظومتين معرفيتين اساسيتين تتمثلان في منظومة المعرفة الاحصائية ومنظومة المعرفة الخاصة بالسجلات، وتشتمل كلاً منهما على عدد من الانظمة الالكترونية المتخصصة في مجالات محددة.

تم وضع منهجية متكاملة لرصد وقياس النتائج وتقييم أثر تنفيذ الخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية (٢٠١٣-٢٠٢٢) بشكل مستمر ووفق أحدث الأساليب على المستويين المحلي والدولي، وذلك بالاستعانة بمؤشرات الجهاز المركزي للمعلومات و تلك المدرجة في التقارير الرسمية كمصدر للقياس كتقرير الفجوة الجندرية (دافوس)، وتقرير البنك الدولي، وتقرير منظمة الصحة العالمية بالإضافة إلى بعض التقارير الصادرة من منظمة الامم المتحدة، مع مراعاة خصوصية بعض المؤشرات ولاسيما الاجتماعية منها للعالم العربي والاسلامي.

ج- المؤشرات المتعلقة بالعنف ضد المرأة

يوجد عدد من الجهات المعنية بالعنف الاسري تقوم برصد حالات العنف الاسري من النساء والفتيات في مملكة البحرين بشكل منفصل. وفي سبيل تركيز وتوحيد جهود تلك الجهات ومواصلة لجهود المجلس الاعلى للمرأة في مجال مكافحة العنف ضد المرأة، تضمنت الخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية (٢٠١٣-٢٠٢٢) محصلة خاصة بحماية المرأة من كافة أشكال العنف الأسري يسعى من خلالها وبالتعاون مع الشركاء والحلفاء لتفعيل الربط الالكتروني بين الجهات ذات العلاقة بالعنف في مملكة البحرين وذلك من خلال تنفيذ برنامج يهدف لتأسيس قاعدة بيانات موحدة وشاملة لحالات العنف الاسري من النساء والفتيات في مملكة البحرين، والاستفادة من البيانات والاحصائيات في اعداد التقارير والبحوث المحلية والاقليمية والدولية والخطط المستقبلية.

وخلال المرحلة الاولى لمشروع القاعدة، تم تشكيل لجنة مشتركة بين المجلس الأعلى للمرأة والجهات الحكومية الرسمية ذات العلاقة (وزارة الداخلية، وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة العدل والشئون الاسلامية، وزارة الصحة) كشركاء في انشاء قاعدة البيانات الموحدة لحالات العنف الأسري في مملكة البحرين، وقد تم الاتفاق خلال المرحلة الأولى لمشروع قاعدة البيانات على جمع البيانات بصورة دورية عن حالات العنف الأسري من النساء والفتيات في مملكة البحرين وفقاً لجداول مخصصة تم إعدادها لهذا الشأن تتضمن توفير بيانات حول الضحية والمعتدي بحسب :النوع، الجنسية، العمر، الحالة الاجتماعية، المستوى التعليمي، المحافظة، عدد سنوات الزواج، وغيرها من المعلومات المهمة.

تم الخروج من المرحلة الأولى من مشروع القاعدة بنظام الكتروني يتضمن مجموعة موحدة من المؤشرات المتعلقة بالعنف ضد المرأة في مملكة البحرين . وجاري العمل على استكمال الربط الالكترونية مع الجهات الاعضاء في اللجنة المشتركه، ليكون مصدرا موحداً لبيانات ضحايا العنف الأسري من النساء والفتيات في مملكة البحرين والتقارير الاحصائية في المجال.

د- بيانات بشأن فئات معينة

تسعى مملكة البحرين لتحسين اوضاع المرأة بمختلف فئاتها ومستوياتها بما فيها المرأة المسنة و ذات الاعاقة بالتعاون والتنسيق مع الجهات المعنية ، حيث تقوم هذه الجهات بجمع البيانات والمعلومات حول مدى استفادة تلك الفئات من الخدمات واماكن تواجدها والظروف المحيطة بها، ونذكر منها وزارة التنمية الاجتماعية والمؤسسة الخيرية الملكية، كما وتعتمد هذه الجهات على الاحصاءات والمعلومات التي يتم جمعها من خلال الجهاز المركزي للمعلومات سواء عن طريق التعدادات أو المسوح المتخصصة.

الباب الرابع: الأولويات الناشئة

تبذل مملكة البحرين جهودا ملموسة في سبيل توفير أفضل مستوى من الخدمات و التسهيلات المختلفة للمواطنين، و تولي الحكومة اهتماما كبيراً للمرأة في هذا الصدد حيث تستهدف على الدوام رفع مستوى الخدمات المقدمة لها كما و نوعا في مختلف المجالات. وعلى الرغم من ذلك فإنه ما تزال هناك بعض التحديات التي وضعت الدولة مجموعة من التدابير المستقبلية الكفيلة بمواجهتها.

١. الأولويات الرئيسية

- استمرارية تأمين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للأسرة وتعزيز سلامتها الصحية والنفسية في إطار الترابط العائلي، وتمكين المرأة للاعتماد على ذاتها بما يحقق الأمان والحماية لجميع أفراد الأسرة.
- بناء القناعات الداعمة و ترسيخ الممارسات المؤدية الى تلبية احتياجات المرأة في اطار العدالة وتوسيع الخيارات وتعزيز القدرات في المجتمع وبما يدعم حقوق المرأة.
- صناعة ممارسات تضمن التطوير الذاتي و المهني والجماعي والمجتمعي والإنساني من خلال جودة واستمرارية التعليم و التعلم ونقل الخبرات والمعرفة للمرأة في كل المراحل العمرية.
- الارتقاء بجوانب حياة المرأة في المجالات الصحية، والبيئية، والاجتماعية، والنفسية بما ينعكس على الاسرة والعيش بأمان وتعزيز أنماط أفضل الممارسات من خلال توفر خيارات للمرأة.
- بناء بيت للاستشارات والمقارنات في مجال المرأة من خلال ادارة المعرفة والعمل من خلال الشركاء وبناء قصص نجاح مستدامة.
- ربط نماذج وجداول إعداد الميزانية العامة للدولة بأهداف برنامج عمل الحكومة والخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية (٢٠١٣-٢٠٢٢)، بحيث يتم تضمين تعميم إعداد الميزانية العامة للدولة للسنوات المالية ٢٠١٥ – ٢٠١٨ بتوجيهات وتعليمات خاصة بتكافؤ الفرص، اضافة لتطوير جداول إعداد الميزانية للسنوات المالية ٢٠١٥ – ٢٠١٨ لربط الأهداف والاستراتيجيات في الوزارات والجهات الحكومية ببرنامج عمل الحكومة والمتطلبات الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة، ودعم مبادرات المجلس الأعلى للمرأة في إعداد قاعدة بيانات مالية تخدم تقارير التقييم الدولية.

٢. التوصيات

- تضمين الخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية (٢٠١٣-٢٠٢٢) في برنامج عمل الحكومة في اطار من الشراكة والتعاون مع مجلس التنمية الاقتصادي(EDB) والجهات الحكومية.
- اعداد استراتيجية وطنية لمناهضة العنف ضد المرأة.
- الإسراع في إصدار قانون بشأن حماية الأسرة من العنف.
- الإسراع في إصدار قانون احكام الأسرة (القسم الثاني).
- تعزيز الاستقرار الاسري من خلال تضمين المفاهيم والقيم الداعمة لدور المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المناهج التعليمية والتدريبية.
- الارتقاء ببرامج التنمية المستدامة من خلال تفعيل النموذج البحريني لإدماج احتياجات المرأة في التنمية.
- تأسيس آليات نقل وادارة المعرفة تسهم في استدامة مشاركة المرأة في برامج التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.
- توفير نظم واساليب وأدوات متنوعة للتعليم والتعلم.
- زيادة التمكين المعرفي للمرأة بما يعزز قدرتها على معالجة مشاكلها بتطبيق افضل الممارسات.
- الاستمرار في بناء قدرات المرأة وتزويدها بالمعارف والمهارات والسلوكيات وحسن توظيفها.
- تطوير كفاءة المرأة وممارساتها الانتاجية بما يعزز قدراتها التنافسية في المجتمع.
- تمكين المرأة من التمتع بحياة وكريمة وآمنة في جميع مراحلها العمرية.

- بناء بيت خبرة وطنية في مجال قضايا وتمكين المرأة.
- الارتقاء بالخبرات الوطنية ومنظومة التبادل المعرفي لتحقيق التنافسية اقليميا ودولياً.
- الربط الالكتروني وإنشاء قاعدة بيانات موحدة تعتمد مقاربة النوع، وترصد الواقع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة البحرينية.
- تكثيف عمليات التوعية والتدريب على سلوكيات التوافق الأسري، ومهارات إدارة الذات وإدارة الآخرين، بدءاً من مرحلة التعليم الأساسي، وذلك بالتنسيق والشراكة مع الجهات الأخرى ذات العلاقة ضمن شبكة اجتماعية وطنية لمكافحة العنف.
- الاستمرار في تطوير آليات تمكين المرأة من الاعتماد على ذاتها اقتصادياً.
- الاستمرار في تطوير آليات تمكين المرأة وتوعية المجتمع بكافة حقوقها وواجباتها بما يحقيق التنافسية في كافة القطاعات والتخصصات والمستويات.
- أعتماد سياسة وطنية لتدعيم الطحين بفيتامين (د).
- اعتماد سياسات وطنية تحد من استهلاك الأحماض الدهنية المشبَّعة وتنهي فعلياً استخدام الزيوت النباتية المهدرجة جزئياً في الإمدادات الغذائية.
- وضع سياسات للحد من تأثر الأطفال بتسويق الأغذية والمشروبات غير الكحولية الحاوية على نسبة عالية من الدهون المشبَّعة أو السكريات الحرة أو الملح.
- تحديث عدد من القوانين وتشمل قانون الصحة العامة وقانون مكافحة التبغ وقانون الإيدز وقانون تنظيم توفير بدائل لبن الأم، وقانون الصحة النفسية.
- دراسة إدخال تطعيم الوقاية من سرطان عنق الرحم (HBV) للفتيات عمر ١٦ سنة.

الخلاصة

ان مملكة البحرين تؤكد على أن أهم عوامل نجاحها في تحقيق الأهداف المرجوة التالي:

- توفر إرادة سياسية واضحة على أعلى المستويات لتمكين المرأة وردم الهوة بين الجنسين في مختلف المستويات. وقد تجلى ذلك في إجراءات مؤسسية وتشريعية، أبرزها آلية انشاء "المجلس الأعلى للمرأة" والدور الذي أنيط به، والتأثير الذي يتمتع به لدى الجهات الحكومية والأهلية على حد سواء.
- الاستمرارية والتدرج في الخطوات والتدخلات لتحقيق الأهداف، حيث لا يوجد انقطاع أو تراجعات في السياسات والبرامج في هذا المجال، وهذا ما يعطي نتائج إيجابية أكثر من التدخلات المنفردة والمعزولة.
- شمول الخطة الوطنية لنهوض المرأة وبرامج العمل والمشاريع المنبثقة عنها مختلف المجالات والمستويات كما يتبين من مجالات اثر الخطة، ومن الالتزام الوطني بمتابعة كل محاور منهاج عمل بيجين دون استثناء بما في ذلك المسائل الحساسة مثل العنف الموجه ضد المرأة والمشاركة السياسية وغيرها.
- قيام المجلس الاعلى للمرأة بتطوير سياسة التشبيك والتواصل مع سلطات الدولة؛ لضمان تقديم اعلى درجات المشورة والتعاون والتنسيق، بما يضمن ادماج الخطط والبرامج الوطنية الموجهة لاستدامة تقدم المرأة البحرينية.
- الحرص على بناء منظومة معرفية ترصد حجم ومستويات التقدم الحاصل على وضع المرأة البحرينية، وبما ينسجم مع المتطلبات الدولية وخصوصاً متابعة تنفيذ الاتفاقيات واعداد التقارير الدورية.
- الالتزام بتحويل البحرين الى بيت للخبرة الوطنية في مجال تمكين وتقدم المرأة، ومركزاً للإمتياز على صعيد الخدمات والتسهيلات والاستشارات في المنطقة.

المرفقات

أ- أعضاء الفريق الوطني

أعضاء الفريق الوطني المشارك في إعداد تقرير مملكة البحرين حول التقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين+ ٢٠، وذلك من خلال عقد اللقاءات التشاورية واجتماعات العمل والاستشارات المباشرة وعقد مجموعات تركيز:

الرقم	الجهة	الاسم/ المنصب
١.	هيئة التشريع والافتاء القانوني	المستشارة معصومة عبدالرسول عيسى نائبة رئيس هيئة التشريع والافتاء القانوني
٢.	وزارة الخارجية	سعادة الدكتورة الشيخة رنا بنت عيسى آل خليفة الوكيل المساعد للشئون العربية والأفروآسيوية والمنظمات
٣.		الدكتور إبراهيم بدوي الشيخ المستشار القانوني
٤.	وزارة التنمية الاجتماعية	السيدة بدرية يوسف الجيب الوكيل المساعد للرعاية والتأهيل الاجتماعي
٥.	وزارة الصحة	الدكتورة مريم عذبي الجلاهمة الوكيل المساعد للرعاية الأولية والصحة العامة
٦.	وزارة العدل والشؤون الإسلامية	الاستاذة دانه خميس الزياني وكيل وزارة مساعد للإحصاء والتخطيط والاتصال
٧.	وزارة المالية	السيد سامي محمد حميد مدير إدارة العلاقات الاقتصادية الخارجية
٨.	وزارة العمل	السيدة فوزية صالح شهاب مديرة إدارة التأمين ضد التعطل
٩.	وزارة التربية والتعليم	السيدة لطيفة عيسى البونوظة مديرة ادارة التخطيط والمشاريع التربوية
١٠.	مجلس التنمية الاقتصادية	السيدة ندى عازمي مدير ادارة التخطيط الاقتصادي والتطوير
١١.	وزارة شئون البلديات والتخطيط العمراني	المهندسة لمياء الفضالة مديرة ادارة الخدمات الفنية ببلدية المنطقى الوسطى رئيسة وحدة تكافؤ الفرص
١٢.	هيئة شئون الاعلام	الآنسة مايسة عبداللطيف الذوادي قائم بأعمال مدير إدارة المتابعة الإعلامية
١٣.	المجلس الأعلى للبيئة	المهندسة زهوة محمد الكواري قائم بأعمال مدير إدارة السياسات والتخطيط البيئي
١٤.		المهندسة سوزان محمد العجاوي رئيس قسم التخطيط البيئي
١٥.	الجهاز المركزي للمعلومات	الآنسة مها عبدالله سبت احصائي بإدارة الاحصائيات الديموغرافية والبيئية والاجتماعية

الرقم	الجهة	الاسم/ المنصب
١٦.	الجمعية البحرينية للتخطيط الاستراتيجي	الدكتورة هالة بدر أحمد صليبيخ رئيسة الجمعية البحرينية للتخطيط الاستراتيجي
١٧.	الجمعية البحرينية لتنمية المرأة	السيدة خديجة السيد نائبة رئيسة الجمعية البحرينية لتنمية المرأة
١٨.	الامانة العامة المجلس الاعلى للمرأة	الدكتورة دنيا أحمد عبدالله قائم بأعمال مدير عام السياسات والتطوير
١٩.		السيدة ابتسام عبدالله فارع مدير مركز معلومات المرأة
٢٠.		الشيخة دينا بنت راشد آل خليفة قائم بأعمال مدير إدارة العلاقات العامة والدولية
٢١.		الانسة اماني صالح شاجرة رئيسة قسم الدراسات والبحوث
٢٢.		السيدة هنادي احمد النايف احصائي اول بيانات
٢٣.		السيدة لطيفة محمود العنزي احصائي اول بيانات
٢٤.		الانسة موزة عبدالله الدوسري احصائي اول بيانات
٢٥.		الانسة شيماء عبدالله سلمان اخصائي اول متابعة
٢٦.		السيدة ليلى فيصل الحلواجي اخصائي اول دراسات وبحوث
٢٧.		السيدة نورة عبدالعزيز الرفاعي اخصائي تعاون دولي
٢٨.		السيدة مريم احمد عبدالله فني بيانات

ب- الإحصاءات

يتضمن معلومات إحصائية مفصلة (كمية)، حسب الاقتضاء، بشأن الاتجاهات العامة التي نوقشت في الباب الأول، وبشأن مجالات الاهتمام الاحدى عشر التي نوقشت في الباب الثاني:

١. المرأة والفقر

جدول رقم (1): الناتج المحلي الإجمالي (مليون دينار بحريني) - الاسعار الجارية

المؤشرات	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
الناتج المحلي الإجمالي (مليون دينار بحريني)	٨,٦٢٤,٨	٩,٦٦٨,٢	١٠,٩٢٠,٦	١١,٥٣٠,٥	١٢,٣٢٨,٢

المصدر: موقع الجهاز المركزي للمعلومات

جدول رقم (2): متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالدينار البحريني) - الاسعار الجارية

المؤشرات	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالدينار البحريني)	٧٣١٩	٧٨٦٩,٦	٩١٣٨,٤	٩٣١١

المصدر: موقع الجهاز المركزي للمعلومات

جدول رقم (3): عدد ونسبة المستفيدين من المساعدات الاجتماعية حتى ابريل ٢٠١٤ حسب الجنس بالنسبة لسكان مملكة البحرين **(عدد السكان خلال العام ٢٠١١)**

الجنس	العدد	النسبة
امرأة	9,869	1.73%
رجل	6,588	1.15%
المجموع	**16,457**	**2.88%**

المصدر: وزارة التنمية الاجتماعية

جدول رقم (4): عدد المستفيدين من الدعم المالي حتى ابريل ٢٠١٤ ونسبتهم الى سكان مملكة البحرين (عدد السكان خلال العام ٢٠١١)

الجنس	العدد	النسبة
إناث	27,655	4.8%
ذكور	82,480	14.5%
المجموع	110,135	19.3%

المصدر: وزارة التنمية الاجتماعية

٢. المرأة والتعليم

جدول رقم (5): التوزيع العددي والنسبي للطلاب في مرحلة التعليم الاساسي في مملكة البحرين (٢٠١٢-٢٠١٣)

المرحلة	طالب	طالبة	المجموع	طالب%	طالبة%
الابتدائية	32,072	32,185	64,257	49.91%	50.09%
الإعدادية	16,355	16,205	32,560	50.23%	49.77%
الثانوية	63,762	64,797	128,559	49.60%	50.40%

المصدر: وزارة التربية والتعليم

جدول رقم (6): التوزيع العددي والنسبي للطلاب في مرحلة التعليم العالي في مملكة البحرين (٢٠١١-٢٠١٢)

المرحلة	طالب	طالبة	المجموع	طالب%	طالبة%
عدد الطلبة في مؤسسات التعليم العالي	12,763	19,564	32,327	39%	61%

المصدر: الامانة العامة لمجلس التعليم العالي

جدول رقم (7): التوزيع العددي للطلاب في معهد البحرين للتدريب (٢٠٠٩-٢٠١٢)

العام التدريبي	النوع	عدد المتدربين المسجلين
٢٠١٠/٢٠٠٩	رجل	١٨٩٠
	امرأة	٢٢٠٤
٢٠١١/٢٠١٠	رجل	١٩٢١
	امرأة	٢٢٧٣
٢٠١٢/٢٠١١	رجل	١٦٩٢
	امرأة	١٦٠٩
٢٠١٣/٢٠١٢	رجل	١٧٩٥
	امرأة	١٧٦٥

المصدر: معهد البحرين للتدريب

جدول رقم (8): عدد المعلمين والمعلمات في المدارس الحكومية حسب نوع المدرسة للعام الدراسي (٢٠١٢-٢٠١٣)

نوع المدرسة	المجموع	ذكور	اناث	نسبة الذكور	نسبة الإناث
ابتدائية	٥٢٢٢	١١٧٨	٤٠٤٤	%٢٣	%٧٧
ابتدائية إعدادية	١٣٣٣	٧٧٨	٥٥٥	%٥٨	%٤٢
إعدادية	٢٤٥٣	٩٧٤	١٤٧٩	%٤٠	%٦٠
إعدادية ثانوية	١٢٣	-	١٢٣	-	%١٠٠
ثانوية عامة + مسارات أخرى	٣١٣٥	١٠٣٨	٢٠٩٧	%٣٣	%٦٧
ثانوية صناعية	٩١٢	٩١٢	-	%١٠٠	-
التعليم الديني	٢٠١	٢٠١	-	%١٠٠	-
المجموع	١٣٣٧٩	٥٠٨١	٨٢٩٨	%٣٨	%٦٢

المصدر: وزارة التربية والتعليم

جدول رقم (9): عدد المعلمين والمعلمات في المدارس الخاصة للعام الدراسي (٢٠١٢-٢٠١٣)

مدارس متعددة المراحل (ابتدائي/إعدادي/ثانوي)	3782	768	3014	%٢٠	%٨٠

المصدر: وزارة التربية والتعليم

٣. المرأة والصحة

جدول رقم (10): معدل وفيات الأطفال دون الخامسة لكل(١٠٠٠) مولود حي (٢٠٠٨ – ٢٠١٢)

المؤشرات	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل ١٠٠٠ مولود حي	٩,٤	٨,٦	٩,٤	٩,٨	٩

المصدر: وزارة الصحة

جدول رقم (11): معدل وفيات الأمهات لكل(١٠٠,٠٠٠) ولادة حية خلال الفترة (٢٠٠٨ – ٢٠١٢)

المؤشرات	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
التغير في معدل وفيات الامهات	١٧,٧	١٦,٩	١١	٢٢,٨	٢٦,٢

المصدر: وزارة الصحة

جدول رقم (12): معدل المواليد الخام لكل ١٠٠٠ من السكان

المؤشرات	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
معدل المواليد الخام لكل ١٠٠٠ من السكان	١٥,٣	١٥	١٤,٨	١٤,٧	١٥,٦

المصدر: وزارة الصحة

جدول رقم (13): معدل الخصوبة للبحرينيات

المؤشرات	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
معدل الخصوبة العام (الإناث ١٥ - ٤٩)	٨٠,٤	٨١	٧٩,٢	٧٥,٦	٧٨,٦
معدل الخصوبة الكلي للمرأة الواحدة (الإناث ١٥ - ٤٩)	٢,٨	٢,٨	٢,٧	٢,٦	٢,٧

المصدر: وزارة الصحة

٤. العنف ضد المرأة

جدول رقم (14): التوزيع العددي والنسبي للنساء اللاتي لجأن إلى دار الأمان التابع لوزارة التنمية الاجتماعية و تتراوح أعمارهن بين ١٥ و٤٩ عاما واللاتي تعرضن لعنف بدني أو جنسي في الـ ١٢ شهراً الأخيرة على يد الزوج أو أشخاص آخرين.

البيان	الفئة	العدد
التوزيع العددي للنساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و٤٩ عاما	البحرينيات	٩

المتعرضات للعنف البدني أو الجنسي في الاشهر ١٢ الماضية على يد الزوج	العربيات	٩
	الاجنبيات	٣
	المجموع	٢١
التوزيع العددي للنساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و٤٩ عاما المتعرضات للعنف البدني أو الجنسي في الاشهر ١٢ الماضية على يد أشخاص غير الزوج	البحرينيات	٦
	العربيات	-
	الاجنبيات	٦٧
	المجموع	٧٣

المصدر: وزارة التنمية الاجتماعية

٥. مشاركة المرأة في السلطة وصنع القرار

جدول رقم (15): التوزيع العددي للنساء البحرينيات في المناصب القيادية ومواقع صنع القرار

المنصب	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	2012	2013
وزير ومن في حكمه	3	3	3	3	3	3	4	4	4
وكيل وزارة ومن في حكمه	1	2	2	2	3	3	4	4	5
وكيل وزارة مساعد ومن في حكمه	6	12	13	16	14	14	18	18	20
عضوات مجلس الشورى	6	10	11	10	10	11	11	11	11
عضوات مجلس النواب		1	1	1	1	1	4	4	4
السفيرات	1		1	2	2	2	3	3	3
رئيس تنفيذي					1	1	1	1	1
عضوات المجلس البلدي						1	1	1	1
عدد القاضيات		1	3	5	9	13	13	13	17

المصدر: المجلس الأعلى للمرأة

جدول رقم (16): مشاركة المرأة البحرينية في انتخابات المجالس النيابية والبلدية

العام	المرشحون لمجلس النواب	المرشحات لمجلس النواب	المرشحون للمجلس البلدي	المرشحات للمجلس البلدي	المنتخبات لمجلس النواب	المنتخبات للمجلس البلدي
2002	183	8	275	31	0	0
2006	190	18	160	5	1	0
2010	125	9	172	3	1	1
التكميلية- ٢٠١١	53	5			4	
التكميلية- ٢٠١٢	3	1				

المصدر: المجلس الأعلى للمرأة

جدول رقم (17): نسبة مشاركة المرأة البحرينية في انتخابات مجلس النواب

النوع العام	امرأة	رجل
٢٠٠٢	%٤٧,٧	%٥٢,٣
٢٠٠٦	%٥٠,٢	%٤٩,٨
٢٠١٠	%٥١	%٤٩

المصدر: المجلس الأعلى للمرأة

٦. المرأة والاقتصاد

جدول رقم (18): العاملون في القطاعين العام والخاص

المهنة	٢٠١١						٢٠١٢					
	بحريني			غير بحريني			بحريني			غير بحريني		
	ذكور	اناث	المجموع	ذكور	اناث	المجموع	ذكور	اناث	المجموع	ذكور	اناث	المجموع
القطاع العام (ديوان الخدمة المدنية فقط)												
الوظائف العمومية	١٣,٥٦٠	٧,٦٣٦	٢١,١٩٦	٤٣٥	١,٣٠٧	١,٧٤٢	١٣,٥٦٦	٨,٢٤٧	٢١,٨١٣	٥١٦	١,٣٤٤	١,٨٦٠
النسبة	%٦٤	٣٦,٠٣%	%١٠٠	%٢٥	%٧٥	%١٠٠	%٦٢	%٣٨	%١٠٠	%٢٨	%٧٢	%١٠٠
الوظائف التخصصية	١,٧٠٥	٢,٠٠٥	٣,٧١٠	٢٨٣	٣٢٥	٦٠٨	١,٨٢٢	٢,١٦٤	٣,٩٨٦	٢٩٤	٣٣٩	٦٣٣
النسبة	%٤٦	%٥٤	%١٠٠	%٤٧	%٥٣	%١٠٠	%٤٦	%٥٤	%١٠٠	%٤٦	%٥٤	%١٠٠
الوظائف التنفيذية	٩٦٤	٤٠٩	١,٣٧٣	١٤	١	١٥	١,٠٤٣	٤٩٥	١,٥٣٨	١٣	٠	١٣
النسبة	%٧٠	%٣٠	%١٠٠	%٩٣	%٧	%١٠٠	%٦٨	%٣٢	%١٠٠	%١٠٠	%٠	%١٠٠
الوظائف التعليمية	٣,٣٢٥	٩,٥١٠	١٢,٨٣٥	٢,٤٣٩	٥٩٥	٣,٠٣٤	٣,٣٠٧	٩,٥٦٤	١٢,٨٧١	٢,٧١٤	٧١٤	٣,٤٢٨
النسبة	%٢٦	%٧٤	%١٠٠	%٨٠	%٢٠	%١٠٠	%٢٦	%٧٤	%١٠٠	%٧٩	%٢١	١
الوظائف القضاة	١٤٠	١٩	١٥٩	٣٥	٠	٣٥	١٥٥	٢٠	١٧٥	٥٢	٠	٥٢
النسبة	%٨٨	%١٢	%١٠٠	%١٠٠	%٠	%١٠٠	%٨٩	%١١	١	%١٠٠	%٠	%١٠٠
الوظائف الدبلوماسية	١٨٦	٦٢	٢٤٨	-	-	-	١٨٦	٦٢	٢٤٨	-	-	-
النسبة	%٧٥	%٢٥	%١٠٠	-	-	-	%٧٥	%٢٥	%١٠٠	-	-	-

القطاع العام (ديوان الخدمة المدنية فقط)	١٩,٨٨٠	١٩,٦٤١	٣٩,٥٢١	٣,٢٠٦	٢,٢٢٨	٥,٤٣٤	٢٠,٠٧٩	٢٠,٥٥٢	٤٠,٦٣١	٣,٥٨٩	٢,٣٩٧	٥,٩٨٦
النسبة	%٥٠	%٥٠	%١٠٠	%٥٩	%٤١	%١٠٠	%٤٩	%٥١	%١٠٠	%٦٠	%٤٠	%١٠٠
القطاع الخاص												
القطاع الخاص	٥٦,٩٥٧	٢٤,٤٣٥	٨١,٣٩٢	٣٥٣,٣٣٨	٢٢,٠٨٧	٣٧٥,٤٢٥	٥٨,١٦٩	٢٤,٧٧٤	٨٢,٩٤٣	٣٧٨,٠٤٤	٢٤,٧٦٨	٤٠٢,٨١٢
النسبة	%٧٠	%٣٠	%١٠٠	%٩٤	%٦	%١٠٠	%٧٠	%٣٠	%١٠٠	%٩٤	%٦	%١٠٠

المصدر: موقع الجهاز المركزي للمعلومات

جدول رقم (19): متوسط الراتب الشهري للعاملين البحرينيين وغير البحرينيين في القطاعين العام والخاص

العام	البحرينيين				غير البحرينيين	
	القطاع العام		قطاع الخاص		قطاع الخاص	
	المرأة	الرجل	المرأة	الرجل	المرأة	الرجل
٢٠١٠	٦٨٤	٦٧٢	٤٣١	٦٦٨	٣٠١	١٩٦
٢٠١١	٧٨٢	٧٧٣	٤٥٦	٦٩٥	٣٠٢	٢٠٢
٢٠١٢	٧٥٧	٧٧٠	٤٧٦	٧١٤	٢٩٥	٢٠٢
٢٠١٣	٧٧٢	٧٩٨	٤٨٨	٧٢٧	٢٩٣	١٩٨

المصدر: موقع الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي

جدول رقم (20): احصائيات العاطلون عن العمل ومعدل البطالة (٢٠١٠-٢٠١٣)

العام	العاطلون	العاطلات	المجموع	المعدل	النسبة - ذكور	النسبة - اناث
٢٠١٠	١,٥٩٠	٣,٦٣٦	٥,٢٢٦	٣,٦	%٣٠	%٧٠
٢٠١١	١,٩٠٦	٣,٨٦٢	٥,٧٦٨	٤	%٣٣	%٦٧
٢٠١٢	١,٦٠٤	٥,١٨٤	٦,٧٨٨	٣,٨	%٢٤	%٧٦
٢٠١٣	١,٣٥٤	٧,١١٤	٨,٤٦٨	٤,٣	%١٦	%٨٤

المصدر: وزارة العمل - تقرير التعطل

٧. المرأة والإعلام

جدول رقم (21): عدد ساعات الارسال لبرامج المرأة والأسرة في الاذاعة (٢٠١٠-٢٠١٣)

العام	العدد
٢٠١٠	٤٥٠
٢٠١١	٥٥٠

٢٠١٢	٥٥٠
٢٠١٣	٤٨٥

المصدر: هيئة شئون الاعلام

جدول رقم (22): عدد ساعات الارسال لبرامج المرأة والأسرة في التلفزيون (٢٠١٠-٢٠١٣)

العام	العدد
٢٠١٠	٩٦
٢٠١١	٨٦
٢٠١٢	٩٦
٢٠١٣	١٠٦

المصدر: هيئة شئون الاعلام

٨. المرأة والبيئة

جدول رقم (23): نصيب الفرد من استهلاك الكهرباء

العام	كيلووات ساعة/فرد/سنة
٢٠٠٩	٨٦٠٠,١٧١
٢٠١٠	٩٦٦٨,١٩١
٢٠١١	٩٥٠٤,٩٤٣
٢٠١٢	١٠٢٧٢,٧٠٢

المصدر: الجهاز المركزي للمعلومات

٩. الأليات المؤسسية للنهوض بالمرأة

جدول رقم (24): التوزيع العددي لوحدات تكافؤ الفرص في المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص حتى نهاية ٢٠١٣

البيان	٢٠١١	2012	2013
عدد وحدات تكافؤ الفرص	١٢	4	٣

المصدر: المجلس الأعلى للمرأة

ج- المؤشرات

يتضمن هذا المرفق المؤشرات المتعلقة بالمجموعة الدنيا من المؤشرات الجنسانية:

قائمة المؤشرات			
١	المؤشرات المتعلقة بالمجموعة الدنيا من المؤشرات الجنسانية بحسب المجال	النتائج (الأرقام / النسب)	الجهة المعنية بالقياس/المصدر
١,١	المرأة والفقر		
	النسبة المئوية او العدد للسكان المستفيدون من المساعدات الحكومية	إجمالي الأفراد المستفيدون من المساعدات الحكومية من وزارة التنمية الاجتماعية لعام ٢٠١٢ حوالي ٣٥٤٠٠	الجهاز المركزي للمعلومات + وزارة التنمية

			الاجتماعية
١,٢	**المرأة والتعليم**		
	معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاما، حسب نوع الجنس	معدل الإلمام بالقراءة والكتابة الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاما الذكور حوالي ٩٨,٦% والاناث ٩٧,٦% (تعداد ٢٠١٠)	الجهاز المركزي للمعلومات
	معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاما، حسب نوع الجنس	العام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٢ المجموع: ١٠٠,٢% الذكور: ١٠٠,٤% الإناث: ١٠٠,١%	وزارة التربية والتعليم
	مؤشر التكافؤ بين الجنسين في التسجيل في التعليم الابتدائي والثانوي و**الجامعي**	في التعليم الابتدائي الإعدادي والثانوي (بدون التعليم الجامعي) للعام الدراسي (٢٠١٣/٢٠١٢) حوالي ٠,٩٩٦	وزارة التربية والتعليم
	نسبة الإناث بين مدرسي أو أساتذة المستوى الجامعي	نسبة الإناث بين مدرسي أو أساتذة المستوى الجامعي للعام الدراسي ٢٠١٢/٢٠١١ تبلغ ٤٢%	وزارة التربية والتعليم
	معدل اكمال التعليم الابتدائي، حسب نوع الجنس (نسبة البقاء)	عدد خريجي التعليم الابتدائي (الحكومي والخاص) للعام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٢ الذكور ٧٧٩٦، الاناث ٧٢٤٢	وزارة التربية والتعليم
	نسبة التخرج من التعليم الابتدائي، حسب نوع الجنس	عدد خريجي التعليم الابتدائي (الحكومي والخاص) للعام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٢ الذكور ٧٧٩٦، الاناث ٧٢٤٢	وزارة التربية والتعليم
	معدل الانتقال إلى التعليم الثانوي، حسب نوع الجنس	معدل الانتقال إلى التعليم الثانوي للعام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٢ للذكور ٩٨,٤% والاناث ٩٩,٦% ولكلا النوعين ٩٩%	وزارة التربية والتعليم
	مستوى التعليم لدى السكان الذين تبلغ أعمارهم ٢٥ وما فوق، حسب نوع الجنس	<table><tr><th>مستوى التعليم</th><th>الذكور</th><th>الاناث</th></tr><tr><td>أمي / يقرأ فقط</td><td>4.3</td><td>10.2</td></tr><tr><td>يقرأ ويكتب</td><td>25.2</td><td>25.9</td></tr><tr><td>ابتدائي</td><td>16.5</td><td>7.2</td></tr><tr><td>إعدادي</td><td>15.4</td><td>13.5</td></tr><tr><td>ثانوي</td><td>20.5</td><td>21.6</td></tr><tr><td>فوق ثانوي / دبلوم</td><td>9.3</td><td>10.7</td></tr><tr><td>بكالوريوس</td><td>6.3</td><td>8.6</td></tr><tr><td>دبلوم عالي</td><td>1.4</td><td>1.4</td></tr><tr><td>ماجستير</td><td>0.8</td><td>0.7</td></tr><tr><td>دكتوراه</td><td>0.2</td><td>0.1</td></tr></table>	الجهاز المركزي للمعلومات
	نسبة الأمية مبينة حسب النوع	معدل الأمية للذكور (١٠-٤٤) سنة ٣,٩% والاناث	الجهاز المركزي

	الاجتماعي وبين الريف والمدن	٨,٤% وتقسيم الحضر والريف لاينطبق على مملكة البحرين (تعداد ٢٠١٠)	للمعلومات
	نسبة الالتحاق في التعليم المهني بحسب الجنس وحقل الدراسة	**عدد المسجلين في التعليم الفني والمهني الثانوي** للعام الدراسي(٢٠١٢/٢٠١٣) الذكور ٥٩٩١ والإناث ٩٧٩	وزارة التربية والتعليم
	توزع المعلمين والمعلمات في التعليم الخاص والرسمي	العام الدراسي ٢٠١٢/٢٠١٣ **التعليم الحكومي:** المجموع: ١٣٣٧٩ الذكور: ٥٠٨١ الإناث: ٨٢٩٨ نسبة المعلمات ٦٢% **التعليم الخاص:** المجموع: ٣٧٨٢ الذكور: ٧٦٨ الإناث: ٣٠١٤ نسبة المعلمات ٨٠ %	وزارة التربية والتعليم
	نسبة استخدام الانترنت/والكومبيوتر بحسب نوع الجنس والريف والمدن	نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت ٨٨%	هيئة تنظيم الاتصالات
	نسبة الانفاق على التعليم من اجمالي الموازنة العامة ومن الناتج المحلي الاجمالي	نسبة مصروفات وزارة التربية والتعليم إلى مصروفات الحكومة للعام المالي ٢٠١٢ = ٩,٣٨% ونسبة مصروفات وزارة التربية والتعليم إلى الناتج المحلي الإجمالي للعام المالي ٢٠١٢ = ٢,٦٧٩%	وزارة التربية والتعليم
	توزع المعلمين والمعلمات بحسب مستويات التعليم والموقع الوظيفي	عدد المعلمين والمعلمات في المدارس الحكومية حسب نوع المدرسة للعام الدراسي ٢٠١٢/٢٠١٣	

نوع المدرسة	المجموع	ذكور	اناث	نسبة الذكور	نسبة الإناث
ابتدائية	٥٢٢٢	١١٧٨	٤٠٤٤	٢٣%	٧٧%
ابتدائية إعدادية	١٣٣٣	٧٧٨	٥٥٥	٥٨%	٤٢%
إعدادية	٢٤٥٣	٩٧٤	١٤٧٩	٤٠%	٦٠%
إعدادية ثانوية	١٢٣		١٢٣		١٠٠ %
ثانوية عامة + مسارات أخرى	٣١٣٥	١٠٣٨	٢٠٩٧	٣٣%	٦٧%
ثانوية صناعية	٩١٢	٩١٢		١٠٠%	

التعليم الديني	٢٠١	٢٠١		%١٠٠			
المجموع	١٣٣٧٩	٥٠٨١	٨٢٩٨	%٣٨	%٦٢		

عدد المعلمين والمعلمات في المدارس الخاصة (مدارس متعددة المراحل (ابتدائي/إعدادي/ثانوي)) للعام الدراسي ٢٠١٢/٢٠١٣

المجموع	ذكور	اناث	نسبة الذكور	نسبة الإناث
٣٧٨٢	٧٦٨	٣٠١٤	%٢٠	%٨٠

١,٣	**المرأة والصحة**		
	انتشار وسائل منع الحمل لدى النساء المتزوجات أو المقترنات بشريك، اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٤٩ عاما	نسبة النساء اللاتي في سن الإنجاب (١٥ - ٤٩) ويستخدمن أحد طرق تنظيم الأسرة : ٥٣,٤%	وزارة الصحة (المصدر: المسح العنقودي المتعدد المؤشرات ٢٠٠٠ ، البحرين)
	معدل وفيات الأطفال دون الخامسة، حسب نوع الجنس	معدل وفيات الأطفال أقل من ٥ سنوات لكل ١٠٠٠ مولود حي عام ٢٠١٢ ذكور : ٩,١ - إناث : ٨,٩– الجملة : ٩,٠	وزارة الصحة
	معدل الوفيات النفاسية	يعتبر مؤشر معدل وفيات الأمهات أثناء الحمل والولادة والنفاس المعدل منخفضًا إذا ما قورن بالمعدلات العالمية، فهو لا يتعدى ٢٦,٢ لكل ١٠٠,٠٠٠ ولادة حيه عام ٢٠١٢	وزارة الصحة
	تغطية الرعاية السابقة للولادة	الحصول على الرعاية الصحية قبل الولادة (زيارة واحدة على الأقل) هي ١٠٠% عام ٢٠١٢	وزارة الصحة
	نسبة الولادات التي تجري تحت إشراف موظفي صحة من ذوي المهارة	نسبة الولادات التي تجري تحت إشراف موظفي صحة من ذوي المهارة ٩٩,٨ % عام ٢٠١٢	وزارة الصحة
	انتشار التدخين لدى الأشخاص الذين يبلغون من العمر ١٥ عاما وما فوق، حسب نوع الجنس	نسبة المدخنين للبحرينيين الذكور : ٣٣,٤% ، الإناث : ٧,٠% و الجملة : ١٩,٩%	وزارة الصحة "المسح الوطني لعوامل الإختطار للأمراض المزمنة ٢٠٠٧ ، مملكة البحرين" . للفئة العمرية من ٢٠ الى ٦٤ سنة .

	نسبة الراشدين الذين يعانون من البدانة، حسب نوع الجنس	بلغت نسبة البدانة (obesity) للبحرينيين الذكور ٣٢,٣% ، الإناث ٤٠,٣% و الجملة ٣٦,٣%	وزارة الصحة المسح الوطني لعوامل الإختطار للأمراض المزمنة ٢٠٠٧ ، مملكة البحرين " للفئة العمرية من ٢٠ الى ٦٤ سنة
	إمكانية الحصول على العقاقير المضادة للفيروسات المعكوسة، حسب نوع الجنس	جميع الحالات المؤهلة للحصول المضادة للفيروسات القهقرية وفقا [توصية منظمة الصحة العالمية] .	وزارة الصحة
	متوسط العمر المتوقع في سن الستين، حسب نوع الجنس	العمر المتوقع عند سن الـ ٦٠ (بالسنوات) للرجال ٢١ سنة بينما بلغ للنساء ٢٣ سنة	وزارة الصحة المصدر: ممنظمة الصحة العالمية : http://www.who.int/gho/publications/world_health_statistics/EN_WHS2013_Full.pdf http://www.who.int/gho/publications/world_health_statistics/EN_WHS2013_Full.pdf
	وفيات البالغين حسب سبب الوفاة والفئة العمرية	بلغت أعلى نسب خمسة وفيات للبالغين من جملة وفيات البالغين (أكبر من ١٥ سنة) هي: - أمراض الجهاز الدوري الدموي ٢٢,٦% - أمراض الغدد الصماء و التغذية و الاستقلاب (التمثيل االغذائي) ١٢,٨% الأورام ١٠,٣ % الأسباب الخارجية للمراضة أو الوفاة ٧,٤% أمراض الجهاز التنفسي ٤,٩%	وزارة الصحة
	متوسط العمر المتوقع عند	متوسط العمر المتوقع عند الولادة	وزارة الصحة

	الولادة بحسب نوع الجنس	ذكور : ٧٤,٧ ، الإناث : ٧٦,١ ، الجملة : ٧٥,٣	
	استهلاك السعرات الحرارية حسب نوع الجنس والعمر	نسبة السكان الذين لا يحصلون على الحد الأدنى من السعرات الحرارية للرجال ٥٨,٣ بينما النساء ٤١,٧	وزارة الصحة
	نسبة الوفيات عند الولادة	يعتبر مؤشر معدل وفيات الأمهات أثناء الحمل والولادة والنفاس المعدل منخفضًا إذا ما قورن بالمعدلات العالمية، فهو لا يتعدى ٢٦,٢ لكل مئة ألف ولادة حيه عام ٢٠١٢ يعتبر مؤشر معدل وفيات الأمهات أثناء الحمل والولادة والنفاس المعدل منخفضًا إذا ما قورن بالمعدلات العالمية، فهو لا يتعدى ٢٦,٢ لكل مئة ألف ولادة حيه عام ٢٠١٢	وزارة الصحة
	معدل الخصوبة	معدل الخصوبة العام (١٥ – ٤٩) للبحرينيات عام ٢٠١٢ بلغ ٧٨,٦ و معدل الخصوبة الكلي (١٥ – ٤٩) للبحرينيات عام ٢٠١٢ بلغ ٢,٧	وزارة الصحة
	نسبة حالات الاجهاض المتعمد	لم يتم تسجيل اي حالة جهاض متعمد	وزارة الصحة
	نسبة استخدام وسائل منع الحمل بحسب نوع الجنس والاساليب المستخدمة	معدل انتشار استخدام الواقي الذكري : ٩,٦%	وزارة الصحة(مسح صحة الاسرة ١٩٩٥)
	نسبة الولادات في المنزل	نسبة الولادات في المنزل ٠,٢% عام ٢٠١٢	وزارة الصحة
	نسبة وفيات الاطفال اثناء الولادة ، والاطفال الرضع، والاطفال دون الخامسة بحسب نوع الجنس	بلغ معدل وفيات الأجنة حول الولادة لكل ١٠٠٠ مولود ٩,٠ لكل ١٠٠٠ مولود ، ومعدل وفيات الرضع لكل ١٠٠٠ مولود حي للذكور ٧,٦ ، الإناث ٧,٩ والجملة ٧,٨، بينما بلغ معدل وفيات الأطفال أقل من ٥ سنوات لكل ١٠٠٠ مولود حي للذكور ٩,١ ، الإناث ٨,٩ والجملة ٩,٠ . عام ٢٠١٢	وزارة الصحة
	% الانفاق الحكومي على الخدمات الصحية من الموازنة العامة	٩,٨% نسبة الانفاق الحكومي على الخدمات الصحية من الموازنة العامة عام ٢٠١٢	وزارة الصحة
١,٤	**العنف ضد المرأة**		
	معدل الخصوبة لدى المراهقات	بلغ معدل الولادات لدى المراهقات (١٥-١٩ سنة) ، ١٥ لكل ١,٠٠٠ من الفئة العمرية (١٥ - ١٩سنة) في عام ٢٠١٢	وزارة الصحة
١,٥	**مشاركة المرأة في السلطة وصنع القرار**		

	حصة المرأة من المناصب الوزارية في الحكومة	نسبة النساء في السلطة التنفيذية (الحكومات) يشمل الجهات التي تندرج تحت مظلة ديوان الخدمة المدنية حوالي ٣١,٩% في عام ٢٠١٢	الجهاز المركزي للمعلومات
	نسبة المقاعد التي تشغلها المرأة في البرلمان الوطني	نسبة المقاعد التي تشغلها المرأة في البرلمان الوطني ١٨,٨% من اجمالي المقاعد في المجلس الوطني	المجلس الاعلى للمرأة
	النسبة المئوية للقاضيات	النسبة المئوية للقاضيات البحرينيات ومن في حكمهن ١١,٤% من اجمالي القضاة البحرينيين عام ٢٠١٢	المجلس الاعلى للمرأة + ديوان الخدمة المدنية
	نسبة النساء في البرلمان	نسبة النساء في البرلمان ١٠ % من اجمالي مقاعد البرلمان	المجلس الاعلى للمرأة
	مقياس المساواة بين الجنسين / الترتيب ضمن تقرير التنمية البشرية (Gender empowerment measure)	أصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقريراً عن التنمية البشرية ٢٠١٣ بعنوان "نهوض الجنوب وتقدم البشرية في عالم متنوع"، وبحسب نتائج التقرير فإن قيمة المؤشر لعام ٢٠١٢ للبحرين ساوت ٠,٧٩٦، في فئة التنمية البشرية العالية، ما أهلها لتحتل المرتبة ٤٨ من أصل ١٨٧ بلداً وإقليماً، والجدير بالذكر أن مؤشر التنمية بالبحرين هو أعلى من متوسط بلدان التنمية البشرية العالية، والدول العربية. أما فيما يتعلق بمؤشر عدم المساواة بين الجنسين بلغ ٠,٢٥٨، لتحتل المملكة المرتبة ٤٥ من أصل ١٤٨ دولة في ٢٠١٢.	http://hdr.undp.org/en/2013-report
	نسبة النساء في القوى الناخبة	ارتفعت نسبة المشاركة العامة من النساء للانتخابات النيابية من ٤٧,٧% خلال انتخابات العام ٢٠٠٢ إلى ٥١% خلال انتخابات ٢٠١٠ من اجمالي من يحق لهم المشاركة في عملية انتخاب المرشحين، وقد ارتفعت نسبة المشاركة العامة.	المجلس الأعلى للمرأة
١,٦	**المرأة والاقتصاد**		
	معدلات مشاركة الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاما وتزيد عن ١٥ عاما في القوة العاملة، حسب نوع الجنس	معدلات مشاركة الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاما في القوى العاملة (تعداد ٢٠١٠) للذكور ٥٢,٧% والاناث ٢٦% معدلات مشاركة الذين تزيد أعمارهم عن ١٥ عام في القوى العاملة (تعداد ٢٠١٠) للذكور ٨٧,٣% والاناث ٤٣,٧%	الجهاز المركزي للمعلومات
	نسبة العاملين الذين يعملون لحسابهم الخاص، حسب نوع الجنس	نسبة العاملين الذكور الذين يعملون لحسابهم الخاص من إجمالي العاملين الذكور حوالي ٠,٦%، وبلغت نسبة العاملات الإناث الذين يعملون لحسابهم الخاص من إجمالي العاملات الإناث حوالي ٠,٣%.	الجهاز المركزي للمعلومات

	نسبة العاملين الذين هم أرباب عمل، حسب نوع الجنس	نسبة العاملين الذكور الذين هم اصحاب عمل من إجمالي العاملين ١٥ سنة فأكثر في تعداد ٢٠١٠ حوالي ١,٤% وبلغت نسبة العاملات الإناث الذين هم اصحاب عمل من إجمالي العاملات ١٥ سنة فأكثر في تعداد ٢٠١٠ حوالي ٢,٢%	الجهاز المركزي للمعلومات
	التوزيع بالنسبة المئوية للسكان العاملين حسب القطاع، لكل من الجنسين	التوزيع بالنسبة المئوية للسكان العاملين (١٥سنة فأكثر) حسب قطاع المنشأة في تعداد ٢٠١٠	الجهاز المركزي للمعلومات
	بطالة الشباب، حسب نوع الجنس	بطالة الشباب (١٥-٢٤) من إجمالي البطالة في تعداد ٢٠١٠ للذكور ٥٤,٧٩% والاناث ٤٤,٤٣%	الجهاز المركزي للمعلومات
	الفجوة القائمة بين الجنسين في الأجور	الفجوة القائمة بين الجنسين في الأجور حوالي -٠,٦٢ في لعام ٢٠١٣	الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي + الجهاز المركزي للمعلومات
	نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت، حسب نوع الجنس	نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت ٨٨% في عام ٢٠١٢	هيئة تنظيم الاتصالات
	نسبة الأفراد الذين يستخدمون هواتف نقالة/خلوية، حسب نوع الجنس	نسبة الأفراد الذين يستخدمون هواتف نقالة/خلوية ١٧٢ % في عام ٢٠١٢	الجهاز المركزي للمعلومات
	نسبة الأسر المعيشية التي لديها إمكانية الوصول إلى وسائط الإعلام (الإذاعة، التلفزيون،	نسبة الأسر المعيشية التي لديها إمكانية الوصول إلى وسائط الإعلام (الإذاعة، التلفزيون، الإنترنت) ١٠٠% في تعداد ٢٠١٠	الجهاز المركزي للمعلومات

القطاع	الذكور	الاناث
قطاع عام	14.3	18.1
قطاع خاص	77.4	37.1
قطاع مشترك (مختلط)	2.2	2.1
قطاع الانشطة الدبلوماسية او الدولية/	0.3	0.2
أخرى	0.1	0.2
لا ينطبق (يشمل العاملين خارج المنشآت)	5.7	42.4

	الإنترنت)، حسب نوع جنس رب الأسرة		
	نسبة المشاركة في قوة العمل بحسب الجنس	نسبة المشاركة في قوة العمل للذكور ٨٧,٣% والاناث ٤٤% حسب تعداد ٢٠١٠	الجهاز المركزي للمعلومات
١,٧	**الطفلة**		
	نسبة الجنس عند الولادة حسب ترتيب الولادة by birth order	<table><tr><th>نسبة النوع عند الولادة : ذكر/ (لكل ١٠٠ أنثى)</th><th>ترتيب الولادة</th></tr><tr><td>106</td><td>1</td></tr><tr><td>105</td><td>2</td></tr><tr><td>102</td><td>3</td></tr><tr><td>103</td><td>4</td></tr><tr><td>101</td><td>5</td></tr><tr><td>121</td><td>6</td></tr><tr><td>93</td><td>7</td></tr><tr><td>107</td><td>8</td></tr><tr><td>62</td><td>9</td></tr><tr><td>93</td><td>10+</td></tr></table>	وزارة الصحة
	معدل وفيات الرضع لكل ١٠٠٠ ولادة حية، بحسب الجنس	معدل وفيات الرضع لكل ١٠٠٠ مولود حي للذكور ٧,٦، الإناث ٧,٩ والجملة ٧,٨ عام ٢٠١٢	وزارة الصحة
	معدل وفيات الاطفال تحت سن الخامسة بحسب الجنس	بينما بلغ معدل وفيات الأطفال أقل من ٥ سنوات لكل ١٠٠٠ مولود حي للذكور ٩,١ ، الإناث ٨,٩ والجملة ٩,٠. عام ٢٠١٢	وزارة الصحة
	نسبة الرضع ذوي الوزن المنخفض عند الولادة حسب الجنس	بلغ نسبة الرضع ذوي الوزن المنخفض عند الولادة للذكور ٩,٠% ، الإناث ١٠,٦% والجملة ٩,٨% عام ٢٠١٢	وزارة الصحة

د- قائمة بالسياسات والاستراتيجيات وخطط العمل والاصدارات

تتضمن هذه القائمة عرض مفصل لأسماء السياسات والاستراتيجيات وخطط العمل و الاصدارات المتوفرة مع إضافة الرابط الإلكتروني لكل منهم.

أولاً: السياسات	الروابط الالكترونية

الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة البحرينية	مرفق نسخة ورقية بالتقرير
ثانياً: الاستراتيجيات	**الروابط الالكترونية**
الخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية (٢٠١٣-٢٠٢٢)	http://www.scw.bh/UploadFiles/pdf/Supreme%20Council%20Inside%20Ara.pdf
استراتيجية وزارة الصحة ٢٠١١-٢٠١٤	http://www.moh.gov.bh/pdf/publications/X_2752013125344.pdf
استراتيجية العمل الإعلامي المشترك لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية	http://sites.gcc-sg.org/DLibrary/index.php?action=ShowOne&BID=471
الاستراتيجية الإعلامية للمرأة العربية (٢٠٠٩-٢٠١٥)	http://www.arabwomenorg.org/Content/ArabWomenMediaStrategy.pdf
الاستراتيجية الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة (٢٠١٣-٢٠١٦)	http://www.social.gov.bh/sites/default/files/img/files/Disabled-people-strategy.pdf
الاستراتيجية الوطنية للمسنين	مرفق نسخة ورقية بالتقرير
الاستراتيجية الوطنية للطفولة	http://www.social.gov.bh/sites/default/files/img/files/Kids%20strategy%202.pdf
ثالثاً: خطط العمل	**الروابط الالكترونية**
الخطة الاستراتيجية لتنفيذ الخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية	http://www.scw.bh/UploadFiles/pdf/National_Plan2014_ar.pdf
رابعاً: الاصدارات	**الروابط الالكترونية**
اضاءات بالأرقام حول التقرير الوطني الثالث حول اتفاقية السيداو	http://www.scw.gov.bh/UploadFiles/pdf/Highlights_On_3rd_Report.pdf
المرأة البحرينية في أرقام	http://www.scw.bh/UploadFiles/pdf/WomeninNumberAR1.pdf
مركز دعم المرأة	http://www.scw.bh/UploadFiles/pdf/SBW.pdf